جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي

-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010 -2022-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

طارق نـواري

فاروق بوطيارة

تحت إشراف الأستاذة:

أ. د عائشة موزاوي

السنة الجامعية: 2023-2024

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي
-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010 -2022-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

طارق نـواري

فاروق بوطيارة

تحت إشراف الأستاذة:

أ. د عائشة موزاوي

السنة الجامعية: 2023-2024



الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم ويسّره لنا وأعاننا على تجاوز العقبات ووفقنا في إنجاز هذا العمل، وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة عائشة موزاوي التي أشرفت على إنجاز هذه المذكرة، وأفادتنا بتوجيهاتها وإرشاداتها.

وإلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقبول مناقشة مذكرتنا هذه.

وإلى جميع المعلمين الذين درسنا على أيديهم من الابتدائية إلى أن وصلنا إلى هذا المستوى.

وإلى كل من قدّم لنا عونا أو أسدى لنا نصحا.

فاروق وطارق

إهـــداء

أُهدي ثمرة جهدي

إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله.

إلى والِديَّ الكريمين حفظهما الله ورعاهما.

إلى رفيقة الدرب زوجتي الكريمة.

إلى من زيّنو حياتي أبنائي الأعزّاء.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأصدقاء والأحبة.

إلى رفقاء المشوار زملاء الدراسة والعمل.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الحصاد

طارق

إهـــــداء

أهدي نتاج أعمالي

إلى والدِي العزيز ووالدَتي الكريمة حفظهما الله.

إلى أساتذتي ومعلميَّ وكل من علمني حرفا.

إلى رفيقة المشوار زوجتي الكريمة.

إلى ابنتيَّ الحبيبتين اللتان زينتا حياتي.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم.

إلى الأحبة والأصدقاء.

إلى كل هؤلاء أهدي خلاصة أعمالي.

فاروق

مستخلص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2022 ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تناول بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وتطورها كـ: (حجم الإنفاق العام، والإيرادات العامة، ورصيد الموازنة، والناتج الداخلي والبطالة والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات والدين الخارجي. وقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات المستمدة أساسا من قوانين المالية وتقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عجز مزمن في مالية الدولة طول فترة الدراسة مع تزايد حدته في حال وجود صدمات خارجية، وأن للسياسة المالية دور في تحقيق التوازن الاقتصادي، لكنه لم يكن بالمستوى المرغوب رغم المؤشرات الإيجابية لبعض المتغيرات الاقتصادية في بعض سنوات الدراسة، وهذا نتيجة التأثر بالصدمات الخارجية المتوالية.

Abstract

This study aims to shed light on Algeria's financial policy during the period 2010 to 2022 and its effectiveness in achieving economic balance., by examining the macroeconomic variables such as public spending, general revenues, budget balance, domestic product, unemployment, inflation, balance of payments, and external debt. Relying on a descriptive analytical approach based on data mainly derived from financial laws and reports of Algeria's Bank. The study reveals a persistent deficit in state's finances throughout this period, exacerbated by external shocks. While financial policy contributed to economic balance, it fell short of expectations despite positive indicators in certain years. This outcome is attributed to the influence of recurring external shocks.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد للفصل	8
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	9
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية	9
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية	11
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	18
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	25
المطلب الأول: الإيرادات العامة	25
المطلب الثاني: النفقات العامة	30
المطلب الثالث: الموازنة العامة	36
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية	44
المطلب الأول: العوامل السياسية	44
المطلب الثاني: العوامل الإدارية	46
المطلب الثالث: عامل النظام الاقتصادي	48
المطلب الرابع: عامل النمو الاقتصادي	50
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي	
تمهيد للفصل	57
المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي	58
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي وخواصه	58
المطلب الثاني: أشكال التوازن الاقتصادي	61

المطلب الثالث: التوازن في الفكر الاقتصادي	64
المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي	72
المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات	72
المطلب الثاني: التوازن في سوق النقود	76
المطلب الثالث: التوازن في سوقي السلع والخدمات، والنقود معا	79
المبحث الثالث: العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي	83
المطلب الأول: التوازن المالي للميزانية العامة	83
المطلب الثاني: التمويل بالعجز والتوازن الاقتصادي	86
المطلب الثالث: أثر التوازن المالي للموازنة العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي	91
خلاصة الفصل	94
الفصل الثالث: السياسة المالية والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	
تمهيد للفصل	96
المبحث الأول: الموازنة العامة في الجزائر	97
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة ومبادئها في الجزائر	97
المطلب الثاني: دورة الموازنة العامة في الجزائر	102
المطلب الثالث: تنفيذ الموازنة العامة والرقابة عليها في الجزائر	105
المبحث الثاني: السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	110
المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2022	110
المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 2010-2022	114
المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2010-2022	118
المبحث الثالث: التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	123
المطلب الأول: التوازن المالي في الجزائر 2010-2022	123
المطلب الثاني: التوازن النقدي والاجتماعي (التضخم والبطالة) بالجزائر 2010-2022	126
المطلب الثالث: التوازن الخارجي في الجزائر في الفترة 2010-2022	130
خلاصة الفصل	135
خاتمة عامة	137
قائمة المراجع	142
الملاحق	148

قائمة الجداول والأشكال

أ- قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2022	110
02	تطور الجباية البترولية خلال الفترة 2010-2022	112
03	تطور حجم الموارد العادية وعناصرها خلال الفترة 2010-2022	113
04	تطور النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 2010-2022	114
05	**تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2010-2022**	116
06	تطور نفقات التجهيز للميزانية خلال الفترة 2010-2022	117
07	تطور رصيد ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2022	118
08	رصيد الموازنة من خلال قانون المالية التكميلي لالفترة 2010 2022	119
09	**تطور رصيد الميزانية ونسبته إلى الناتج الإجمالي الداخلي**	121
10	تطور مستوى الأسعار عند الاستهلاك للجزائر للفترة 2010-2022	126
11	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010 2022	129
12	رصيد ميزان المدفوعات والعجز الموازني خلال الفترة 2010-2022	130
13	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2010-2022	133

أ- قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	التوازن في سوق السلع والخدمات	73
02	التوازن في سوق النقود	77
03	التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود	80

ب-

مقدمة عامة

تعد السياسة الاقتصادية وسيلة الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية في كل المجالات، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى بسبب قدرتها على القيام بأهم دور من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إليها الدولة بفضل تعدد أدواتها التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل المعيقة للاستقرار الاقتصادي، مثل قدرة السياسة الضريبية أو الإنفاقية على التأثير في الطلب والعرض الكليين، ومنه في باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وقد ازدادت أهمية السياسة المالية في العصر الحديث بعد ما كان دورها باهتا أو محايدا في العصور السابقة، خاصة بعد عجز الأفكار التقليدية عن مواجهة الأزمات الاقتصادية خلال القرن الماضي.

ومن غايات السياسة المالية تحقيق التوازن الاقتصادي الذي اتسع مفهومه ومجاله، فقد تعدى مجال توازن ميزانية الدولة، ليشمل مجالا أكبر، ويتحدد مجاله في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ظل الظروف الاقتصادية السائدة، كما أن التوازن الكلي هو نتيجة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها تتلخص في أسواق السلع والخدمات، والنقود، والعمل. والتي تنتظم وتتناسق في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

لذلك أصبح على السياسة المالية أن توازن موازنة الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني وعليها الاندماج في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدولة كونها خطة مالية تعمل على تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد استخدمت الجزائر كغيرها من الدول النامية أدوات السياسة المالية في إطار تشريعاتها المالية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث استخدمت خلال الفترة (2010-2022) الإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف زيادة نمو الناتج المحلي كوسيلة لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من حدة التضخم والبطالة وعجز ميزان المدفوعات ونمو المديونية الخارجية، ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

ب- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية:ما مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (2010-2022) ؟

وتفصيلا لهذه الإشكالية الرئيسية نطرح الاسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالسياسة المالية؟ وما الهدف منها؟ وما هي أدواتها؟ وبماذا تتأثر؟
- ماذا يعني مفهوم التوازن الاقتصادي؟ وما علاقته بالتوازن المالي؟
- هل ساهمت السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من المشكلات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022؟

ج- فرضيات الدراسة

للإجابة على أسئلة الإشكالية نضع مجموعة فرضيات أساسية هي:

- السياسة المالية هي فرع من سياسة الدولة تقوم على استخدام الأدوات المالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وتتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية وإدارية.

التوازن الاقتصادي هو تحقق المساواة بين جانبي الطلب والعرض في مختلف الأسواق، وهو أشمل من التوازن المالي لميزانية الدولة.

لقد ساهمت السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010 إلى 2022) في تحقيق التوازن الاقتصادي العام، والحد من المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

د- حدود الدراسة

- الحدود الزمانية هي فترة الدراسة الممتدة بين 2010 و2022.
- الحدود المكانية هي الدولة محل الدراسة وهي الجزائر. .
- الحدود الموضوعية هي تناول الموضوع بأسلوب علمي ومنهجي وموضوعي بحت.

هـ- مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

الميل الشخصي للبحث في مجال المالية العامة والاقتصاد الكلي عموما، وموضوع السياسة المالية والتوازن الاقتصادي على وجه الخصوص.

-أهمية دراسة السياسة المالية والتوازن الاقتصادي في رسم الخطط المستقبلية للتنمية.

- الاهتمام بواقع الاقتصاد الجزائري والسياسة المالية التي تنتهجها الحكومة الجزائرية.

و- أهمية الدراسة

للسياسة المالية دور هام في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تؤثر في العمل والتشغيل، والادخار والاستهلاك، في الاستراد والتصدير، في الإنتاج والاستهلاك في مستوى الأسعار. ومن هذا تلعب البحوث المتعلقة بهذا الموضوع دوراً هاماً في تعريف الطلبة والباحثين بواقع السياسة المالية لبلدنا الجزائر، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، حتى تكون معارفهم النظرية مؤكدة بدراسات تطبيقية.

ز- أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا إلى:

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية وأدواتها ومجالها.
- التعرف على مفهوم التوازن الاقتصادي ومجاله ومؤشراته.
- التعرف على السياسة المالية لبلدنا ومدى نجاعتها في تحقيق الأهداف العامة للدولة.

ح – منهج وأدوات الدراسة

نظرا لطبيعة البحث وإشكاليته، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بغية تحليل البيانات المتاحة حول إشكالية البحث، وفي إطار الاقتصاد الجزائري سنعتمد على البيانات الرسمية الصادرة في الجريدة الرسمية، وكذا تلك الصادرة عن بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات في حال.

ط- الدراسات السابقة:

اعتمدت دراستنا هذه على مجموعة من الدراسات السابقة اعتمدنا عليها في بناء هيكل البحث وتحديد أهم المراجع التي تناولت الموضوع وأهم هذه الدراسات هي:

1- دراسة دراوسي مسعود، بعنوان " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، وهي أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، اعتمد فيها المنهج الاستقرائي مع المنهج الوصفي التحليلي، تناول مفهوم السياسة المالية وتطورها وأدواتها، وكذا علاقتها بالسياسة النقدية، إضافة لمفهوم التوازن الاقتصادي وأشكاله وعلاقته بالتوازن المالي، وختم بدراسة السياسة المالية والتوازنات الاقتصادية في الجزائر بين 1990 و2004. وقد توصل إلى نتائج من أهمها وجود عجز مزمن في الميزانية العامة ومعاناة الاقتصاد الجزائري من اختلال هيكلي متمثل أساسا في نمو الاستهلاك بمعدل أعلى من نمو الإنتاج، زيادة الإنفاق العام عن الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر وقد قدم توصيات للتمكن من اتباع سياسة مالية ناجعة وناجحة، وهذا بسبب تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمات الخارجية وانهيارات سعر النفط، وكذا السياسات المتبعة سابقا مما سبب اختلال في التوازن الاقتصادي.وأتبعها بتوصيات أهمها: ترشيد النفقات والقيام بدراسات علمية وعملية حقيقية لواقع الجباية العادية ونشر الوعي الضريبي...

2-دراسة منصور شريفة بعنوان السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015. وقد اعتمدت فيها المنهج الوصفي التحليلي، تناولت فيها تطور دور الدولة، ومفهوم السياسة المالية وتطورها، وأدواتها، وعلاقتها بالسياسة النقدية، ودورها في التوازن الاقتصادي واختتمت بدراسة تطبيقية تناولت السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. وقد توصلت لنتائج أهمها وجود عجز شبه مزمن في الموازنة العامة للدولة، ومعاناة الاقتصاد الجزائري من مشكلة عميقة هي انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة، وصعوبة ضبط النفقات العامة المتزايدة، ومحدودية الموارد المالية المتاحة في الجزائر، واعتمادها الكبير على الجباية

البترولية، وأن الاقتصاد الجزائري أصبح عرضة للمتغيرات الخارجية، وأنه اقتصاد ريعي ذو تبعية أجنبية.

3- دراسة بلعابد كنزة ويعقوب خولة، بعنوان: "مدى فعالية السياسة المالية وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2019"، وهي مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قالمة، 2020/2019. وقد اعتمدت المنهج التحليلي الوصفي، وتناولت فيها السياسة المالية مفهومها وأدواتها وأهدافها وآلية عملها، وكذا التوازن الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، ثم دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019. وقد توصلت لنتائج منها انتهاج الجزائر سياسة مالية توسعية من 2000 إلى 2014 وسياسة انكماشية من 2015 إلى 2019، وأن تمويل التنمية قد اعتمد بشكل شبه كلي على النفقات العامة المستمدة من إيرادات الدولة المرتكزة على الجباية البترولية مما يعرضها للصدمات الخارجية المتعلقة بسعر النفط، وأن أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية كان بسيطا ودون المستوى المرغوب خاصة على التضخم والبطالة.

وتتقاطع هذه الدراسات مع دراستنا في تناولها موضوع السياسة المالية في الجزائر وأثرها على التوازن الاقتصادي من خلال دراسة أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلا أن الاختلاف معها يتمثل أساسا في فترة الدراسة، وطريقة التناول والعرض.

ي- صعوبات الدراسة:

تلقينا في دراستنا صعوبة تمثلت في ضيق الوقت المتاح لإنجاز المذكرة، وهذا ما جعلنا نقتصر في دراستنا على تحليل البيانات الكمية لأدوات السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية دون التغيرات الأخرى.

ك- هيكل الدراسة

بنية دراستنا وفق الهيكل الآتي:

مقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية خصصناه للتعريف بالسياسة المالية وتطورها التاريخي وأدواتها والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي، ويهتم بمحور التوازن الاقتصادي من حيث التعريف به في إطار الفكر الاقتصادي، ثم التطرق للتوازن الكلي في النظام الاقتصادي من خلال نموذج IS-LM، وأخيرا العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي.

الفصل الثالث: السياسة المالية والتوازن الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2010-2022: ويتناول الإطار القانوني للسياسة المالية في الجزائر، وتطور السياسة المالية خلال فترة الدراسة، ثم الآثار الاقتصادية للسياسة المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري في فترة الدراسة.

ثم تأتي خاتمة عامة تتضمن نتائج الدراسة وأهم التوصيات والمقترحات.

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفِقنا في تناولنا لهذا الموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد للفصل:

أصبحت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي في العصر الحديث سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتوافق مع سياستها العامة عن طريق استخدام مجموعة من السياسات الاقتصادية، ومن بين أكثر السياسات الاقتصادية استعمالا في هذا المجال ما يعرف بالسياسة المالية التي توظفها الدول نظرا لأهميتها وقدرتها على التأثير في العديد من المتغيرات الاقتصادية خاصة في أوقات الأزمات بفضل تعدد أدواتها التي تستطيع الدولة التحكم فيها بوجه أفضل من غيرها.

وقد خصصنا هذا الفصل لتناول المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة المالية وأهدافها وتطورها التاريخي، والأدوات التي تستخدمها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وكذا العوامل التي تؤثر في عمل السياسة المالية وتتأثر بها. من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

قبل التعرض لتعريف السياسة المالية نتطرق أولا لمفهوم السياسة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية عبارة عن إجراءات مالية تتخذها الدول للتحكم في الاقتصاد الوطني، حيث تعني كلمة سياسة: تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه.وتستعمل بمعنى تدبير أمور الدولة، وتستعمل أيضا بمعنى علم إدارة الدول، كما تعرف أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الاقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية. [1]

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف .[2]

أو هي: مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها مختلف الوحدات الاقتصادية[3]، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها[4]، وتكون مسؤولية إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية على عاتق الدولة.

إذن فالسياسة الاقتصادية تمثل قيام الدولة بخطوات وإجراءات بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا ينبغي في السياسة الاقتصادية المتبعة قدرتها على

---

[1] – مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 42. بتصرف

[2] – أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الإقتصادية، دار الكتاب المصري، مصر، 1985، ص83.

[3] – نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 441.

[4] – رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص325.

استخدام الموارد المتاحة ب أقصى كفاءة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل كم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف .[1]

ومن أهداف السياسة الاقتصادية[2]: دعم حالة من حالات الاقتصاد القومي، باستعمال أساليب من بينها توظيف أدوات السياسة المالية حسب طبيعة وظروف المرحلة، إضافة إلى استهداف الحد من البطالة وزيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، واستقرار مستوى الأسعار لما ينجم عن ارتفاعها من آثار سيئة على كل من توزيع الدخل والتجارة الخارجية والعمالة .[3]

ثانيا: تعريف السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Fisc" والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة[4]. وقصد بالمعنى الأصلي لها المالية العامة، وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع وأكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN.[5] وفيما يلي بعض التعاريف المقدمة للسياسة المالية:

-تعرف السياسة المالية بأنَّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.[6]

كما تعرف بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار،

[1] – نعمت الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص441.

– [2]نفس المرجع، ص338.

[3] – رضا العدل، مرجع سبق ذكره، ص338.

[4] – طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص201.

[5] مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي...، مرجع سبق ذكره، ص47.

[6] وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر، 1988، ص431.

وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.[1]

أو: هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات.[2]

أو هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.[3]

ومنه نخلص إلى أن السياسة المالية هي الإطار الذي يحدد استعمال الحكومة لموازنتها العامة وخطط الإنفاق والإيرادات العامة، قصد تحقيق أهداف إيجابية في الاقتصاد الوطني كالتنمية والاستقرار، وتجنب الآثار السلبية على الدخل والإنتاج والعمالة وغيرها.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية

تعكس السياسة المالية دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي تطور عبر العصور، ومعه تطورت السياسة المالية مع تطور الفكر الاقتصادي في ثلاث مراحل كما يلي:

أولا: السياسة المالية في المجتمعات القديمة قبل الكلاسيك

عكست السياسة المالية في العصور القديمة غياب الدولة كسلطة منظمة للمجتمع، وغياب تأثيرها في النشاط الاقتصادي، حيث تميزت تلك العصور بعدم وجود تنظيم واضح للسياسة المالية للدولة وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، ونظرا لتعلق الفكر المالي بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، نجد أن أفلاطون وأرسطو قد ركزا على وجوب

[1] – محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص182.

[2] – عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، مصر، 1980، ص323.

[3] – أنظر: Philip. A. klein**, the Management of Market**, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company, Belmont, California, USA, 1973, p176.

التدخل المباشر للدولة في الرقابة على الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد أبواب الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) والتي أقرها كأحد أوجه الإنفاق العام في حين عدّها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصداقة، وبدون تدخل للدولة، ولم يتناول أفلاطون وأرسطو موضوع الضرائب أو الرسوم.[1]

و قد أقر توماس الأكويني بضرورة التدخل المباشر للدولة في مراقبة الأسعار وتحديد مجال لتغيرها، ومنع الاحتكار، والحد من التصرفات الشخصية المتعارضة مع الصالح العام، وهذا ما رفضه أو رسم (ORASM)، إذ لا ينبغي للحكومات مصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما أضاف أنه تبعا لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي الذي يتم تمويله بواسطة الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد. وبهذا فهو أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي.[2]

ومع التوجه نحو تدخل الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية –في عصر التجاريين– اهتم المفكرون بدور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ بيّن توماس من (Thomas Min) خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار في الاقتصاد، وتدهوره، لذلك عدّها مصدرا ثانويا لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها، والتي يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها التصديرية وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية.[3]

وعارض ويليام بيتي (W.PETTY) هذا الفكر، حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك في حال أنفقت في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأنَّ ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى ويليام

[1] – حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، مكتبة النهضة العربية، مصر، 1986، ص ص 164– 167.

[2] – المرجع السابق نفسه، ص 170– 172.

[3] – حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص173.

بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للعاطلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة.[1]

و في إطار فلسفة الفيزيوقراط (PHISOCRATES) الرافضة لأفكار التجاريين والتي دعت لضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي[2]، أكد فرانسوا كيناي (FRANCOIS Quesnay) كأحد أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتجات، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثمَّ الأسعار وبالتالي الإضرار بالقدرة الشرائية وبالنشاط التجاري والثروة، ومن ثمَّ يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلباً على دورة النشاط الاقتصادي، ولم يضف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية.[3]

ممّا سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

---

[1] – عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الإقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص ص 159- 161.

[2] – المرجع السابق نفسه، ص173.

[3] – جورج نابهانز، تاريخ النظرية الإقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ط1، 1997، ص81.

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بدراسة المالية العامة، متأثرين بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي ترى باقتصار دور الدولة في الدفاع والأمن والعدالة، والحد من تدخلها في الحياة الاقتصادية،فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي.[1]

وبذلك كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية لفلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي القائم على قانون ساي للأسواق، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق المصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له"[2] وأساس ذلك هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية مما يحقق دائما مستوى الدخل الوطني عند استغلال كل الموارد، أي أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية للمجتمع. وتفسيره أن قانون ساي يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) ستخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، ولأن النقود عندهم مجرد وسيط للتبادلفحسب، فلا مبرر لإحتفاظ الأفراد بها، فأي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج ستخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.[3]

ولزيادة مستويات الإنتاج والدخل والعمالة ينبغي زيادة الإنتاج قليلا عن الطلب الكائن في السوق، وحينها سيولّد العرض الجديد طلبا جديدا. وهكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حراً في بيئة تضمن الحرية الاقتصادية، فإنه سيعمل لإشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثروته وتحقيق مصلحته، ويستمر في الإنتاج، ولا يتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة ،أي حين توظيف كافة الموارد الاقتصادية المتاحة توظيفا تاما[4]، كما أن

[1] – المرجع السابق نفسه، ص 116.

[2] – عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979، ص90.

[3] – حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر، ص40.

[4] – عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر، ص40.

الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو"، و"جون ستويرت ميل" و"ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، ولضمان ذلك ينبغي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخلها سيعيق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرمه من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل تدخل للدولة، يعد إخلال التوازن الطبيعي وعدم استخدام أمثل لموارد المجتمع الذي لا يحققه إلا القطاع الخاص، ومن ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى اقتصار دور الدولة أساسا في الأمن والدفاع والعدالة، وبذلك يتحدد هدف السياسة المالية عند الكلاسيك في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي[1]، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب، لا يؤثر في الطلب الكلي والناتج والمستوى العام للأسعار وذلك نظراً لأثر الإزاحة (Crowding out)، إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مساوٍ للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار)، وبالتالي عدم تغير الطلب الكلي[2] للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب.

وانطلاقا من حصر دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها حسب ما سبق، تقوم السياسة المالية الكلاسيكية على قواعد أهمها[3]: حياد السياسة المالية للدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية ،وجوب ضغط الميزانية، بحيث تمثل النفقات العامة نسبة ضئيلة من الدخل القومي، واعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب وتقدير الإيرادات وفقا للنفقات العامة المرتبطة بدور الدولة وضرورة توازن الميزانية سنوياً، ويتم ذلك بالتقدير الدقيق لأقل مستوى ممكن من الإنفاق العام على الوجوه السابقة الذكر، وبالتالي تغطية هذه النفقات بتقدير الإيرادات العامة(الضرائب، الرسوم...)دون اللجوء للقروض أو الإصدار النقدي، وسادت هذه

[1] – عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر، ص323.

[2] – سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، الكويت، 1994، ص،ص 202– 206.

[3] – أنظر: Jesse Burkhead, **Government budging**, John Willy, New York, USA, 1963, p p 11– 13.

الأفكار حتى تزلزل الاعتقاد بتلقائية التوازن الاقتصادي بفعل اليد الخفية بعد توالي الأزمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين[1].

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكينزي

نتيجة لعجز النظرية الاقتصادية التقليدية في مواجهة الأزمات التي مرت بها الاقتصاديات الرأسمالية ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي بدأت الدعوة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وكان كينز من أوائل الاقتصاديين المنادين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية بلوغ حالة التشغيل الكامل وتحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي.[2]

وقد افترض كينز أن التوازن لا يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، ولكن ينبغي تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب. وركز على مفهوم الطلب الكلي وتغيراته كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.[3]

و منه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.[4]

---

[1] – حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] – أنظر: Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis, London, UK, 1980, p13.

[3] – مهدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص176.

[4] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

و وفقاً للتحليل الكينزي، فإن توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك،، ولكن قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، ومنه خلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل[1]. ونتيجة لكل هذا أصبحت السياسة المالية تعني وفقاً للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولذلك أُطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.[2]

وعليه أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الناتج والتشغيل وذلك بالرغم من وجود أثر المزاحمة*[3]، كما أنَّ الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وذلك وفقاً لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة (BALANCED BUDJET MULTIPLIER)[4].

[1] – عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1979، ص146.

[2] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3]* – في حالة زيادة G أو خفض T على سبيل المثال سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة التي سوف تؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وبالتالي الحدّ من الأثر الإيجابي لتغير في أدوات السياسة المالية وهو ما يمكن التغلب عليه من خلال تمويل الزيادة في الإنفاق أو تخفيض في الضرائب من خلال الإصدار النقدي الجديد.

[4] – Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher**, Macro Economics**, Mccraw, Hill International Booklom, 1984, p87.

و سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات، وأفاض زملاء هانسن(hansen) وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكانيتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء: المالية التعويضية والمالية الوظيفية.[1]

رابعا: السياسة المالية وفقا لمنظور صندوق النقد الدولي:

تتمحور سياسات صندوق النقد الدولي عموما، حول وجوب الالتزام بمجموعة من السياسات من أجل تحقيق التوازن النقدي التي يعتبرها الصندوق ركيزة أساسية للاقتصاد السليم، وتتلخص أهم جوانب السياسة المالية التي يدعو إليها الصندوق في:[2]

تخفيض عجز الموازنة العامة مع اقتراح وسائل من شأنها زيادة الايرادات العامة.

إصلاح النظام الضريبي مع اقتراح التدابير اللازمة لتوسيع نطاق فرض الضرائب وتحسين توزيع عبئها.

تحقيق الانضباط ينظم الأجور والتوظيف في القطاع الحكومي مع تشجيع التقاعد المبكر.

التسريع بتنفيذ مشاريع الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص.

زيادة النفقات الخاصة بالخدمات الاجتماعية مع التخصيص التدريجي.

رفع مستوى كفاءة الانتاجية الانفاق الاستثماري ونفقات الصيانة.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق أهداف السياسة العامة باستخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، وتتنوع أهداف السياسة المالية وتزداد أهميتها باختلاف نمو الدولة وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يلي نحاول التطرق لأهم هذه الأهداف.

[1] – حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002– 2003، ص35.

[2]–يوسف أحمد بطريق، السياسات الدولية في المالية العامة،الدار الجامعية، الإسكندرية، ، مصر،

أولا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، فهو إذا يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما .[1]

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛، وإنهاء البطالة نسبيا.

ب- تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار (تجنب حدوث تضخم)

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من متطلبات التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، لذلك يتلازم مع هدف رفع معدل النمو الاقتصادي، لأن التشغيل الكامل للموارد يرفع مستويات النمو الاقتصادي والمعيشة، بينما تتسبب تقلبات الأسعار في عدة مشاكل اقتصادية مثل المضاربة والاحتكار بدل الاستثمار المُنتِج.[2]

وتعود عوامل الاختلالات والتقلبات الاقتصادية في مختلف المجتمعات إلى نوعين من الاسباب:[3] الأول هو ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛، والثاني يتمثل في وجود قِوى احتكارية تخرج عن قواعد المنافسة تتحكم في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالتأثير على الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية؛ وتعتمد نجاعة النتائج على مدى نجاح السياسة المالية نظريا وتطبيقيا، باعتبار العجز أو الفائض في الموازنة العامة للدولة.[4]

---

[1] – سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162.

[2]– مسعود دراوسي مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3]JOHNSON, Harry Gordon, **On Economic and society**, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240

[4]– مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78–82.

ثانيا: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

تعني الموارد الإمكانات البشرية، والطبيعية التي تشمل الأراضي والمعادن ...ورأس المال من الاستثمارات والمباني وآلات الإنتاج. إلا أن مشكلة تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة، تحتّم ضرورة تحديد نوع وكميات السلع المنتجة.[1]

ويقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بهدف بلوغ أقصى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[2]. ومن أوجه التقسيم لعملية تخصيص الموارد في الأدبيات الاقتصادية نذكر:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

ومنه فمشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين أوجه متعددة للتفضيل، ويترتب عن ذلك التضحية ببعض الحاجات والأغراض في سبيل إشباع حاجات يفضلها الأفراد[3]. ويتم تحديد قرار تخصيص الموارد عن طريق[4]: آلية السوق، أو بتدخل الدولة.

وآلية السوق يحكمها قوى العرض والطلب ونظام السعر المنطلقان من مبدأ سيادة المستهلك، وقد تفشل في التخصيص الأمثل للموارد، لأن حرية قوى السوق قد تسبب سوء تخصيص للموارد بإفراطها في إنتاج السلع الكمالية بهدف الربح أو بتقليل إنتاج الضروريات.

---

[1]– مسعود دراوسي مرجع سبق ذكره ص 83.

[2] – كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 42.

[3] – رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى القاهرة، مصر، 1989، ص 158.

[4] – سهير محمود معتوق،أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، مصر، 2000.، ص275.

أما تدخل الدولة فيكون عن طريق السياسة المالية[*1] التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد بتقديم إعانات للوحدات الإنتاجية المنتجة للسلع الضرورية، أو بفرض ضرائب على السلع الكمالية. وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

– حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز.

– حالة الموارد المتوقع ندرتها بشدة مستقبلا كالمياه، وهذا يتطلب تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالرفع من أسعارها، لأن بقاء أسعارها منخفضة حاليا سيؤدي إلى استنزافها، وكوارث مستقبلا حين نفادها دون إيجاد بدائل مناسبة .[2]

ومن أدوات السياسة المالية لتخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات المرغوبة: تحفيز المُنتجين بإعفاءات ضريبية مؤقتة على أرباح الاستثمارات الجديدة؛ أو الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة كالرسوم الجمركية؛، أو إعفاءات أو إعانات لتشجيع الإنتاج والاستثمار. أو بالتدخل لصالح المستهلكين بتحديد الأسعار بدفع إعانات مالية للمنتجين.

ثالثا: دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني

1–**مفهوم توزيع الدخل الوطني:** يتحدد توزيع الدخل في المجتمع بناء على توزيع ملكية عوامل الإنتاج والذي قد لا يكون عادلا بين الأفراد من جهة نظرهم. وهناك نوعان من التوزيع :[3]

1–التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الاقتصادي: وينقسم بدوره إلى نوعين

1- التوزيع الوظيفي للدخل: وهو توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويضم النسب المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني، ولدراسة تفاوت التوزيع الوظيفي للدخل تقسم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين[4]، تشمل الأولى الأجور،

[*1] – لتفصيلأكثر انظر: سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص273–310.

[2] – رياض الشيخ، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[3] – السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ط1، 1996، ص459.

[4] – سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص250.

وتضم الثانية عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية. ويقاس التفاوت في توزيع الدخل وظيفيا بالمقارنة بين النسبة المئوية لكل من إجمالي الأجور، وإجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني، ويدل تقارب النسبتين على انخفاض نسبة التفاوت في التوزيع.

2- التوزيع الشخصي للدخل وهو توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر ضمن فئات الدخل المختلفة ثم المقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر في كل فئة منفئات الدخل الإجمالي، ويرجع التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية إلى عاملين أساسيين هما:

- الفرص المتاحة للفرد من مواهب وقدرات ذهنية ومهارات جسدية إضافة للقدرات الطبيعية والثروات الموروثة والمكتسبة ؛
- التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع، أي التفاوت في ملكية الثروات المدرة للدخل وتركيزها في يد فئة معينة، ما ينعكس في شكل تباين في توزيع الدخل الوطني.
- هذه العوامل وغيرها تتحكم في تحديد نمط توزيع الدخل والثروة الوطنيين، بما يخلق التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد، والتباين في توزيع الدخل في غير صالح ضعيفي الدخل. وهذا ما يستدعي تدخل الدولة لإعادة توزيعه حفاظا على الاستقرار والأمن الاقتصادي والاجتماعي.

2-**كيفية إعادة توزيع الدخل:** يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة تعديل التوزيع الأولي لهما بغرض تقليل التفاوت بين الأفراد، وعليه ينبغي للسياسة المالية للحكومة التقليل من التفاوت، وتنقسم أدوات السياسة المالية الممكنة الاستخدام لإعادة توزيع الدخل إلى ثلاث مجموعات:

1-تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات: كتحديد الدولة لحد أدنى للأجورأو للأسعار، أو رفع أسعار السلع الكمالية، أو دعم أسعار السلع الأساسية، أو أنشطة إنتاجها.

2-- إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياستين الضريبية والإنفاقية: كفرض الدولة ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة[1]، أو من خلال النفقات التحويلية لفائدة ذوي الدخول المتدنية، مما يرفع من دخولهم الحقيقية، أو باستخدام الحكومة سياستها الإنفاقية لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يحدث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي .[2]

[1] – طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص208.

[2]– لتفصيل ذلك أكثر انظر: مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 1990-2004، مرجع سبق ذكره ص 88.

3-تكييف نمط ملكية الموارد: ويمكن للدولة ذلك بواسطة فرض ضرائب تصاعدية على التركات والهبات وملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء، مباشرة أو باستثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء كدعم الخدمات التعليمية والصحية.

وخلاصة هذا أن السياسة المالية تعمل باستخدام "الإيرادات والنفقات "على تقليل التباين في توزيع الدخل بالتخفيض من التفاوت بين الدخول القابلة للإنفاق، ومنه خفض إمكانية تركيز أغلب الثروات وامداخيل بأيد مجموعات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

رابعا: دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية

1-**مفهوم التنمية الاقتصادية:** تعبّر التنمية الاقتصادية عن سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي[1]، أو هي عبارة عن إجراءات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد .[2]

ومنه فمعنى التنمية الاقتصادية هو زيادة حجم وكفاءة عناصر الإنتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي، والقيام بتغييرات عميقة غايتها النهائية التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية للخارج، ورفع النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

2-**مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:** تحتاج التنمية الاقتصادية إلى موارد مالية ضخمة، وللسياسة المالية وخاصة في الدول نامية، دور مهم في توفيرها، بسبب تبني الدولة لبرامج التنميةنظرا لضخامة حجم الأموال اللازمة لتمويلها، وكذا ضعف الادخار الخاص وسوء توظيفه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة، وتقليد أنماط استهلاكية تفوق القدرة الشرائية لغالبية المجتمع مما يزيد من أعباء الدولة وسياستها المالية[3]. وللخلاص من التخلف والفقر والتبعية الاقتصادية والسياسية. يتوجب على الدولة رسم وتنفيذ

[1] – كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1986، ص417.

[2] – علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1980، ص185.

[3] – عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص331.

خطط تنموية متكاملة، وتوفير الأموال اللازمة لتمويلها باتباع سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات وتوجيهها لتمويل برامج التنمية، فأهداف السياسة المالية هنا هي:

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛

- التوجيه بتقديم حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة، وتحسين دوافع الاستثمار .[1]

وتتنوع مصادر التمويل بين داخلية(ادخار، ضرائب، إصدار نقدي...)، وأخرى خارجية(قروض، هبات، استثمارات أجنبية...)، وتلعب السياسة المالية دورا كبيرا في توفير مصادر التمويل الداخلية وتوجيهها نحو الاستخدام وفقا للأولويات المرسومة. وذلك من خلال خفض الضرائب المتعلقة بالإدخار، أو اللجوء للاقتراض الداخلي أو التمويل التضخمي.[2] ولكن على الدول الابتعاد بقدر ما أمكنها عن التمويل الخارجي لما ينعكس على سيادة الدولة وحريتها وقدرتها الاقتصادية والانتاجية.

[1] – محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ، بدون تاريخ نشر، ص58.

[2]– مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 91–97.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

تعتمد السياسة المالية على ثلاث أدوات أساسية في تحقيق الأهداف التي تحددها الدولة، وفي هذا المبحث نحاول التطرق لهذه الأدوات مع تأثيراتها الاقتصادية.

المطلب الأول: الإيرادات العامة.

تحتاج السياسة المالية إلى موارد مالية لتمويل نشاط الحكومة هي الإيرادات العامة.

أولا: تعريف الإيرادات العامة:

تُعرف بأنها عبارة عن جميع الأموال النقدية، والعينية، والمنقولة، والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة.

كما تعرف أيضا أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.[1]

ثانياً: أشكال الإيرادات العامة

1-الضرائب

1-**تعريف الضريبة:** هي مبلغ نقدي تجبر الدولة، أو الهيئات العامة المحلية، الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية لا بمقابل انتفاعه بخدمة معينة وإنما لتمكنها من تحقيق منافع عامة.[2]

كما تُعرّف بأنها مبلغ من النقود يَجْبِيه أحد الأشخاص العامة جبرا من الأفراد بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة.[3]

---

[1]- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة بعض دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.، ص 22.

[2]زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الطبعة الاولى، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت والاسكندرية، 1998.، ص 120.

[3]مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص 303.

2-الآثار الاقتصادية للضرائب:

- **أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك**

تؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب عن ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من سلع وخدمات. فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان، إذ أنها تعمل على إنقاص الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه فينخفض الاستهلاك.[1]

- **أثر السياسة الضريبية على الادخار:**

فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار لا يكون واحداَ بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري. من هنا نجد أن اثر الضريبة على الادخار تابع لمقدار دخل المكلف ونوع معيشته، والحالة الاقتصادية عموما، ومدى توافر الدافع والحافز وه على زيادة النشاط مع دفع الضريبة.

- **أثر السياسة الضريبية على الإنتاج:**

بما أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك والادخار بالسلب، وهذا من شأنه تثبيط الإنتاج لأن الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي، كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار وبالتالي الإنتاج. فكلما كان الادخار كبيرا كلما زاد حجم الاستثمار وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج.[2]

- **أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل:**

قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل والثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها

[1] عبد الهادي النجار، "إقتصاديات النشاط الحكومي"، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1982، ص 225.

[2] عبد الهادي النجار، مرجع سبق ذكره، ص 225.

أشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.

من هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخول.[1]

اثر السياسة الضريبية على الأسعار:

الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض وذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، ويعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداد قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلا أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي ومن ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم.

أما في فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، فإن تشجيع الإنفاق وخاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن.[2]

2-الرسوم.

تمثل الرسوم النوع الثاني من الإيرادات الجبائية للدولة مقابل تقديمها خدمات خاصة للأفراد.

1-**تعريف الرسم:** يعرف بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحدى الهيئات العامة وذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج، فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها.[3]

---

[1] سوزي عدلي ناشد"الوجيز في المالية العامةه، الطبعة الاولى، دار الجامعية الجددة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 223.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، نفس المرجع السابق، ص 223.

[3] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الطبعة الاولى، دار الجامعية الجديدة لنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 132.

تعدّمن مصادر الإيرادات العامة لدولة ذالمهمة، وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تستعملها السلطات العمومية في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة. ويعد الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة، حيث كان في العصور الوسطى ذا أهمية تفوق الضرائب ويعود ذلك إلى كون العلاقة في ذلك الزمن بين الدولة ومواطنيها أشبه ما تكون علاقة تعاقدية، حيث كانت الدولة تقدم خدمات معينة للأفراد بواسطة مرافقها الإدارية، مقابل التزام الأفراد بدفع مبلغ معين في شكل رسوم، يعني يفضلون اللجوء إلى الرسوم بدل الضرائب.

2- **خصائص الرسم:** يتميز الرسم بخصائص التالية :

- **صفة النقدية:** حيث كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية، وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت. ومع تطور دور الدولة وماليتها صار ضروريا أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية. يعني لا يمكن أن تتم جباية الرسم في صورة عينية بل يتم فرض الرسوم بصفتها النقدية وجبايتها على نفس الشكل. كما تنص عليه النصوص القانونية.
- **صفة الإجبارية:** يدفع الرسم جبرا من قِبل المتقدم بطلب الخدمة ويظهر هذا العنصر إلا عند طلب الخدمة، ومن ثم فأن الشخص يكون له حق الاختيار في طلب الخدمة من عدمه.
- **صفة المقابل:** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة
- طابع المنفعة: بكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة وهي الضرائب. يعني السعي وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة وعامة للمجتمع والاقتصاد ككل.[1]

3-القرض العام.

1-**تعريفه:** هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين سواء كانو مقيمين داخلها أو خارجها، وفي المقابل تلتزم الدولة بشراء أصل القرض وفقي لما يقتضيه عقد الاتفاق، وكذلك بمبلغ إضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالاتّفاق في عقد القرض.[2]

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،، صص 133، 134، 135.

[2] يونس أحمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، دارا الجامعية الطبعة أولى، الاسكندرية، مصر،، 2000، ص 317.

أو هي الأموال التي تستقبلها الدولة من الأفراد في الظروف غير العادية، لتغطية نفقات غير عادية :كنفقات –الحروب والاستعدادات العسكرية، ونفقات الكوارث الطبيعية والمناخية من زلازل وبراكين، وفيضانات....الخ[1]

2-أنواع القروض العامة.

تتنوع القروض العامة تبعا لطبيعة القرض، ومصدره، ومدته.

فبالنسبة لطبيعة القرض :فهناك قروض اختيارية، وقروض إجبارية، أما بالنسبة لمصدر القرض :فهناك قروض محلية، وقروض خارجية، أما بالنسبة لمدة القرض :فهناك قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل.

- **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية**:وتعني القروض الاختيارية حرية الاقتراض، أو الإقراض من عدمه. وتتم بإدارة الطرفين :المقترض، والمقرض، وقبولهما بشروط القرض، والذي تعلن الدولة عادة عن أحكامه :كمقداره، ومقدار فوائده، وشروط الاكتتاب به وتاريخ سداده، وتترك للأفراد حرية الاكتتاب به من عدمه دون إكراه أو إجبار. ولكن قد تحفزهم إلى ذلك بإغرائهم بفوائد مالية عالية تدفع لهم عند سداده.
- **القروض المحلية والقروض الأجنبية:** تعني القروض المحلية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من السوق المحلية الداخلية، أي عن طريق العقود التي تعقدها مع رعاياها، أو مؤسساتهم، من شركات، وبنوك، وغيرها. وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى مثل هذا النوع من القروض عند حاجتها للأموال لتمويل بعض مشروعاتها، أو لتحقيق أهداف خطتها الاقتصادية، أو رغبة منها لامتصاص مدخرات الأفراد وتوظيفها في مشروعات الاستثمار المنتجة، أو لتقليل النقد المتداول في أيدي الأفراد، وتحويله إلى خزينتها كنوع من تثبيت الأسعار، ومنع ارتفاعها.

أما القروض الأجنبية، فهي تلك التي تحصل عليها الدولة من السوق الخارجية، الأجنبية كالدول، والمؤسسات، والمنظمات، والمصارف الأجنبية، وذلك لسد العجز في مي ا زن مدفوعاتها، او العجز في مدخراتها من العملة الصعبة مما يساعدها على استيراد، وشراء

[1] غازي حسين عناية، أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 210.

معدات الإنتاج من الخارج، وبالتالي استحداث التنمية الاقتصادية، وبالمعدلات المرسومة في خطتها الاقتصادية، ومن ثمة تحفيز النمو الاقتصادي حسب المعدلات المخطط لها.

- **القروض قصيرة ومتوسطة، وطويلة الأجل:** فالقروض قصيرة الأجل فهي التي لا تتعدى مدتها السنة، والتي تعقدها الدولة لتمويل احتياجاتها المالية المستعجلة، وتكون عادة في شكل أذونات الخزينة، والتي تصدرها الخزينة العامة لتغطية عجز الميزانية العامة.

أما القروض متوسطة الأجل، فهي التي تزيد مدتها عن عشر إلى عشرين سنة وهذه القروض سواء متوسطة، وطويلة الأجل غالبا ما تتسم فوائدها بالارتفاع، ويكتتب بها الأفراد، والبنوك المركزية، والتجارية، والمؤسسات المالية الأخرى وغالبا ما يحدد تاريخان للوفاء بهما، بحيث تعمد الدولة إلى هذا الوفاء في التاريخ الأول، وان لم تسنح لها ظروفها المالية تلزم بالوفاء في التاريخ الثاني، فتقوم بتسديد قيمة القرض مع فوائده.[1]

المطلب الثاني: النفقات العامة

أولا: تعريف النفقة العامة.

يختلف تعريف النفقة العامة من بلد لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصه أو من حيث حجم هذه النفقات وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع حجات عامة ومن هنا يمكن أن نخلص إلى "إن النفقة العامة تعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة".[2]

ينظر إلى النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة.[3]

---

[1] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الاولى، دار البيارق لنشر، عمان، الاردن، 1998، ص ص 61، 62، 63.

[2] صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988، ص ص 23، 25.

[3] عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2009، ص 99.

ثانيا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة.

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1 تدهور قيمة النقود: ويقصد به الانخفاض في قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات.

ومن الملاحظ بصفة عامة إن قيمة النقود آخذة في الانخفاض بصورة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى. ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات. فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عنها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد. ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.[1]

1-**اختلاف طرق المحاسبة المالية:**كان المتبع فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة ما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الميزانية ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة زيادة ظاهرية.

2-**اتساع المساحة الإقليمية للدولة وزيادة عدد السكان:** إن اتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عن هذا الانضمام أية زيادة

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000، ص 63.

في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي. وقد تحقق هذا السبب مرارا بالنسبة لبعض الدول الأوربية التي تغيرت حدودها واتسعت مساحة أقاليمها عقب بعض الحروب.[1]

إن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرية عندما لا يت ا زيد النصيب المخصص للفرد الواحد. أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقية.[2]

رابعا: أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة.

تشمل أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة مايلي:

1-الأسباب السياسية:

أدى تطور الدول ومؤسساتها وأحزابها والبلديات وجمع الأجهزة المحلية إلى زيادة حجم الإنفاق على هذه المؤسسات وبالتالي يستفيد المواطن من تطور هذه الأجهزة وخدماتها ،وهكذا تفرعت الأسباب السياسية لتشمل المجالات لتالية :

* إن وجود الأحزاب وتنظيم المواطنين ضمنها سوف يساهم في رفع مستوى الوعي السياسي، وسوف يسهل عمليات الانتخاب لاختيار الرئيس والوزراء والأجهزة الإدارية الأخرى، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تحتاج للمساعدة من قبل الدولة سنويا.

* كما أن نشوء منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها مثل منظمة الصحة الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف.. ..الج والمنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي والصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أدى إلى زيادة الإنفاق، حيث تقدم المنظمات الخبرات والاستشارات للدول وأحيانا المساعدات المادية والمعنوية، فينعكس ذلك إيجابا على حياة المواطنين وبالتالي الإنفاق عليها سوف يكون إنفاقا حقيقيا.

* زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي في الدول الأجنبية وذلك لخدمة الرعايا المقيمين أو العاملين في الخارج، وقد تقوم بعض الدول التي لها رعايا كثيرين في بلدان أجنبية بعقد

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 1999، الاسكندرية، مصر، ص 66.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة 2006، ص 186.

مؤتمرات وندوات لتوثيق الروابط بين المغتربين والموطن الأم، وذلك لما فيه من خدمة للرعايا والوطن في آن واحد، وهذا الإجراء أوجد نفقات جديدة لم تكن موجودة سابقا.

2- الأسباب الاقتصادية:

1- إقامة مشاريع البنى التحتية في الاقتصاد من طرقات جسور ومرافئ ومطارات وسكك حديدية والماء والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي والحدائق العامة وغيرها، وجميع هذه المرافق الحيوية وضرورية للاقتصاد الوطني، ولا تستطيع الدولة الاستغناء عنها.

2- إقامة المشاريع الاقتصادية العامة أو المشاركة مع القطاع الخاص في إقامة بعض المنشآت الصناعية الكبرى، فقد أقامت دول شرق آسيا هذه المشاريع لتنمية وتطوير البلاد.

5- إن محاربة الركود يرض على الدولة الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي في الاقتصاد وذلك إلى الحد الذي يستطيع من خلاله تحريك عجلة الإنتاج، وقد دعت المدرسة الكينزية لزيادة الإنفاق العام في حالة الركود بهدف زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره لزيادة الإنتاج وهو ما يساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود

3- الأسباب الاجتماعية :

-زيادة حجم الإنفاق العام على قطاعات الصحة والتعليم والثقافة والرياضة وحماية التراث وتطوير المعارف عامة، وهذه المجالات واسعة وتتطلب العديد من القوى العاملة والخبرات والمواد والسلع، وهي بطبيعتها قطاعات غير منتجة أي ليس لها أي مورد وجميع نفقاتها ستكون من الموازنة العامة للدولة وقد يصل ترتيب الإنفاق عليها في المراتب الأولى بين القطاعات.

-الضمان الاجتماعي والصحي :إن إتباع أكثر الدول أنظمة متطوة ر في الضمان الاجتماعي قد فرض على الجميع تعميم التأمين الصحي والاجتماعي لتضمن الدولة سلامة عمالها وموظفيها أثناء العمل وفي سن التقاعد وهذا ما يفرض على الدولة دعم الضمان الاجتماعي والصحي بمبالغ كبيرةجدا، وذلك لتحسين ظروف المعيشة.

-زيادة عدد السكان: إن زيادة هذا الأخير يفرض على الدولة التوسيع في خدمات الصحة والتعليم والثقافة والطفولة وغيرها، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الإنفاق العام.

-محاربة البطالة: إن محاربة البطالة مسؤولية وطنية تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص ومنظمات العمل المدني، حيث يسعى الجميع لتخفيض عدد العاطلين عن العمل لذلك على الدولة تقديم إعانات للعاطلين عن العمل، أو تأمين فرص العمل التي تكلف بطبيعتها مبالغ كبيرةلم تكن موجودة في السابق.[1]

خامسا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

أصبحت النفقات العامة في الوقت الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة تستخدمها جميع الدول. ولاشك أن معرفة هذه الآثار ستقودنا لتحقيق الأهداف المطلوبة، ويتوقف مدى تأثير الإنفاق العام على حجم ذلك الإنفاق فكلما عظم حجم الإنفاق كان تأثيره كبير.

1- أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي :الناتج القومي هو أحد صور الدخل القومي وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة وعادة سنة ويمكن تقسيم الآثار إلى نوعين مباشرة وغير مباشرة.

حيث تتمثل الآثار المباشرة في الإنفاق على المرافق الأصلية وهي الدفاع الخارجي، وحفظ الأمن والقضاء والأشغال العامة. والإنفاق على المرافق الإضافية كالتعليم والمواصلات والوقاية الصحية وغيرها. فلإنفاق على المرافق الأصلية يعد ضروريا للإنتاج فاختلال الأمن سيؤدي حتما إلى عزوف الأفراد عن الإنتاج لعدم اطمئنانهم على أموالهم.

أما الآثار غير المباشرة التي تعد بمثابة إفراز للآثار المترتبة على الإنفاق العام المباشر وهذا يستلزم منا التعرض إلى كل من مفهومي المضاعف والمعجل لبيان الآثار.

✓المضاعف: يعتبر" كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل وتتحدد قيمته كالآتي: $M=\Delta Y/\Delta I$

حيث M: يمثل المعامل العددي للمضاعف.

[1] بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970 -2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 / 2013، ص ص 91-95.

ΔY: تمثل الزيادة في الدخل القومي.

ΔI: تمثل الزيادة في الاستثمار.

إذن الفكرة الجوهرية للمضاعف هي أن القيام بإنفاق استثماري معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

✓المعجل :لا تقتصر الآثار غير المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الإنتاج القومي على الحلقات المتتالية من الاستهلاك المتولدة عن الإنفاق الأولي وإنما هناك بالإضافة إلى ذلك آثار غير مباشرة تتركها هذه النفقات في الطلب على أموال الاستثمار ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.[1]

-2أثر النفقات العامة على الاستهلاك:ويظهر هذا الأثر من خلال شراء الدولة للسلع والخدمات وتوزيع المداخيل على أفراد الشعب.

ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع والخدمات وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية.

أما في الحالة الثانية، فيتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها. لكن الاستهلاك يظل منخفضا إذا اقتصر على الفئات المنتجة، لذلك تنفق الدولة في إطار النفقات الاجتماعية أموالا كثيرة لزيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات من قبل الطبقات الفقيرة، مما يزيد في حجم الاستهلاك.[2]

3-آثار الإنفاق العام على مستوى الأسعار: لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى -العرض والطلب فقط بل قد تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر او غير مباشر. وقد كان هذا التدخل إلى وقت قريب استثناء تستلزم فقط

[1] عادل فليح العلي، مالية الدولة، الطبعة الأولى، زهران لنشر، الاردن، 2010، ص ص 168-170، 177، 178.

[2] أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، " النظرية العامة وفقا لتطورات الراهنة"، الطبعة الأولى، دار هومه لنشر، الجزائر، 2010، ص 85.

الأوضاع الاقتصادية الخطيرة)كالأزمات الاقتصادية (ولكنه أصبح منظما وهاما في الاقتصاد الحديث سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها تلقائيا.[1]

-4أثر النفقات العامة على التشغيل: مما يساعد على خلق فرص التشغيل إنفاق الدولة في إطار المساهمة -كليا أو جزئيا في ال أ رسمال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية. كما أن تقديم المساعدات للمنتجين قد يحول دون تسريح العمال، وقد يؤدي إلى خلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الإضافية. كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل)تعويض مصاريف العلاج، منحة الشيخوخة...(.وعليه، يقبلون على العمل أينما كان.[2]

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة أداة هامة في مالية الدولة كونها محددة لنفقاتها وإيراداتها.

أولا: تعريف الموازنة العامة للدولة

تعرف الموازنة على أنها بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة .[3]

ومن هذا فإنّ الموازنة العامة للدولة تمثل خطة أو برنامج مالي للحكومة تحدد توقع لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة لاحقة عادة سنة، وتتضمن السياسات المالية للدولة وأهدافها، يتم إجازتها من السلطة التشريعية قبل تنفيذها.

ومنه يمكن تحديد أهم العناصر التي يعتمد عليها مفهوم الموازنة العامة فيما يلي:

1-الموازنة العامة توقع فهي تتضمن تقديرا احتماليا لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما يتوقع أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع أن تحصله من إيرادات خلال فترة لاحقة. ومدى الدقة في

[1] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 ص 33.

[2] أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 87، 88.

[3] - محمود حسين الواجد، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص131.

التقديرات يشكل عاملا مهما في قبول عمل الحكومة من قبل المجتمع والسلطة التشريعية[1] وطالما أنّ الموازنة العامة هي تنبؤ وتقدير[2] فإنه لا يمكن تحديد مسار العمل المالي مسبقا بدقة، لذلك ينبغي وجود مرونة كافية لكي تسمح بالتكيّف مع الاحتمالات غير المتوقعة.

2-الموازنة العامة إجازة تبقى الموازنة كمشروع أو اقتراح لا يمكن تنفيذها إلاّ بعد قبول وموافقة البرلمان، أي أنها تصدر بموافقة السلطة التشريعية واعتمادها.

3-الموازنة كأداة توجيه تطور دور الموازنة العامة وأهميتها تبعا لتطوّر دور الدولة وزيادة نشاطها وتدخلها في مختلف المجالات الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت الموازنة هي أداة الحكومة الرئيسية لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، كما تعتبر الإطار المنظم للسياسة المالية الذي يسمح بتوجيه السياسة الاقتصادية لتحقيق ما ترمي إليهمن أهداف.

ثانيا: أهمية الموازنة العامة

تطورت وظائف الموازنة العامة في مختلف الدول وخاصة منذ الثلاثينات، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول.

1- الأهمية السياسية للموازنة العامةإذ لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة. وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها.

ومن الأهميات السياسية المتعاظمة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عاملا لاندثاره .[3]

[1] – عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، الطبعة الأولى، 1992، ص406.

[2] – السيّد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996، ص17.

[3] – المرجع السابق نفسه، ص24.

2- الأهمية الاقتصادية للموازنة العامةإذ أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. قد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتعتمد إستراتيجية الموازنة العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغيير مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، ومن الواضح كبر حجم الموازنة هو العامل الفعال في تحقيق هذه الأهداف، كما يجب أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي والمتمثلة، كما تعتبر جزء من الخطة المالية وأداة لتنفيذها.

وفي الأخير تعتبر الموازنة العامة كأداة للتأثير المقصود على الحياة الاقتصادية للدولة ومنه أصبحت عاملا هاما للحياة الاقتصادية في مختلف الدول.

3- الأهمية الاجتماعية للموازنة إذ تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغرض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأت مدفوعاتها(الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني.

إذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاها عكسيا للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وعبؤها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخول بعد الضرائب عنه قبلها.

أما النفقات العامة فبعضها ليست لها آثارا توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الدفاع....الخ. والبعض الآخر قد تكون له آثارا توزيعية على الدخل الحقيقي مثالها النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصيحة وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى البعض الآخر.

4- الأهمية المحاسبية للموازنة: حيث تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية.

وأهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنيظم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لا سيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة.

مما سبق يتضح وحتى تؤدي الموازنة رسالتها وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوب انجازها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين الأنظمة الإدارية والمحاسبية.

رابعا: المبادئ الأساسية للموازنة

تمر الموازنة باعتبارها أداة لقيام الدولة بدورها الاقتصادي والاجتماعي بعدة مراحل، تبدأ بمرحلة التحضير التي تحكمها أسس معينة، والتي تولدت نتيجة للصراعات بين السلطة التشريعية والتنفيذية(بين الملوك والأمراء وممثلي الشعب). تعرف هذه الأسس بالمبادئ الأساسية لما لها من أهمية سياسية إضافة إلى أهميتها التنظيمية عند إعداد الموازنة، بهدف جعل الأفكار المعروضة أكثر وضوحا والتعرف بسهولة على المركز المالي للدولة. ونظرا لتزايّد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وخاصة بعد الأزمة العالمية، جعل من الالتزام ببعض المبادئ حاجز أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها هذه الدولة، وهذه المبادئ هي:

1- مبدأ السنوية: وظهر هذا المبدأ كنتيجة لشيوع مبدأ ضرورة الموافقة على فرض الضرائب بصورة دورية لتغطية النفقات العامة، أي توقع وإجازة نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية كل اثناعشر شهر إذ جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجية لتقدير نفقات وإيرادات الدولة، وهذا يعني أنّ الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ لعدة اعتبارات سياسية ومالية. أما الاعتبارات السياسية تتمثل في أنّ

السلطة التنفيذية يخضع لرقابة منتظمة ومتكررة نسبيا من جانب البرلمان، بهدف تمكين هذا الأخير من متابعة نشاط السلطة التنفيذية ورقابته حيث إذا قلت المدة عن سنة تصبح فعالية الرقابة شديدة ومرهقة، وإذا زادات عن سنة تصبح نوعا ما ضعيفة، ومن الناحية المالية تعتبر فترة السنة مهمة جدا، حيث تتماشى التقديرات مع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتغير من فصل لآخر، حيث قد تكون إيرادات دورية والأخرى موسمية نفس الشيء بالنسبة للنفقات.

– تختلف بداية السنة المالية ونهايتها باختلاف الدول، في البعض تتطابق السنة المالية مع السنة الميلادية مثل الجزائر، وفي بعض الأحيان تبدأ في 01 أكتوبر في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما يعتمد السنة الهجرية مثل السعودية. ولهذا المبدأ استثناءات أهمها:

– الموازنة الإثنا عشرية: جاء هذا الاستثناء للظروف التي تؤدي إلى تأخر المصادقة على الموازنة، فكان لابد من أن تتفق في العام اللاحق بموجب الإنفاق المماثل في العام السابق مقسما على اثنا عشر شهرا وما يطلق عليها في الجزائر لاعتمادات الشهرية.

– الإعتمادات الإضافية: هي المبالغ التي تصادق عليها السلطة التشريعية لاحقا إلى الموازنة المعتمدة سابقا ويطلق عليها في الجزائر الاعتمادات التكميلية.

– الموازنة الدورية: وتهدف إلى التأثير في الحالة الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تُحْجم الدولة عن بعض بنود الإنفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

– اعتمادات الدفع: حيث ترصد اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الإعتمادات والتي تسمى باعتمادات الدفع(برامج التجهيز في الجزائر).

2– مبدأ وحدة الموازنة: ويقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، أي تكون للدولة موازنة واحدة وحدة الموازنة تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته، فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة.

ترجع أهمية هذا المبدأ إلى أنّه يؤدي إلى عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة، حتى يتسنى لمن يهمه الأمر التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الاعتماد.

استثناءات مبدأ وحدة الموازنة: هناك عدة استثناءات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– الموازنات المستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة؛ وتعود إلى مؤسسات مستقلة أي ميزانيات المصالح التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية؛

– الموازنات الاستثنائية: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة وتتضمن نفقات وإيرادات استثنائية لمشاريع إنمائية عامة؛

– الموازنات الملحقة: الإعتمادات التكميلية والناتجة عن التعديلات الممكنة على الموازنات الإضافية؛

– حركة النقود(عمليات الإخراج من الموازنة العامة): ويقصد بها العملية التي يتم من خلالها نقل نفقة إلى ذلك الحين كانت مسجلة في الموازنة أو كان ينبغي أن تدرج نظريا ليتم قيدها في حسابات أخرى مثل تمويل الاستثمارات المخططة، المساهمات الخارجية...الخ.

3– مبدأ الشمولية: ويهدف هذا المبدأ إلى تسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الموازنة دون إجراء أية مقاصة بينها، معنى ذلك أن يتم تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون إجراء أية مقاصة بين نفقات وإيرادات أحد المرافق لإظهار صافي القيمة. يعني الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة الأخذ بالميزانية الإجمالية حيث تظهر كافة تقديرات نفقات المرافق وكافة تقديرات إيراداته، وبعبارة أخرى فإنّ الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع أوجه النشاط للحكومة مما كان صغيرا أو كبيرا ويبرر هذا الالتزام لاعتبارات سياسية ومالية .[1]

[1] – محمد الشيخ، محمود الظاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1992، ص414.

ولتحقيق أهداف هذا المبدأ وإتاحة الظروف المهيأة لفاعليته يقتضي الأمر من الحكومة مراعاة قاعدتين فرعيتين[1] في إعداد وتحضير ميزانية الدولة قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص النفقات:

فالأولى: تقضي عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة أي تحصيل كافة الإيرادات لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق دون أدنى تخصيص .[2]

أما قاعدة تخصيص الإعتمادات يقصد بها أن اعتماد البرلمان للنفقات العامة لايجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من وجوه الإنفاق العام .[3]

ولمبدأ شمولية الموازنة استثناءات من أهمها:

– الموازنات الملحقة والمستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة للدولة وترتبط بها عن طريق حسابات الصوافي، فإذا حققت هذه الموازنات فائضا أوردته الموازنة العامة كإيراد في حساباتها، أما إذا حققت عجزا فتسدد الموازنة العامة للدولة؛

– صوافي بعض أنواع الإيرادات مثل إيرادات رسوم الطوابع الذي يحسم منها عمولة بائعها.

4– مبدأ توازن الميزانية: ولتوازن الموازنة مفهومان، مفهوم تقليدي يقضي بتعادل الإيرادات العامة مع النفقات العامة، والآخر حديث يقوم على أساس التوازن المالي والاقتصادي بدل توازن النفقات والإيرادات وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني بالتفصيل.

التوازن يفترض عدم وجود عجز لكن هذا الأخير قد يحدث لعدة أسباب:

– خطأ في تقدير الإيرادات والنفقات، خطأ في دراسة الحالة الاقتصادية المقبلة التي تنفذ فيها الموازنة؛

– عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات العامة؛

---

[1] – حامد عبد المجيد دراز سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 89– 90.

[2] – مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص279.

[3] – السيّد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص117.

– عجز مستمر لعدة سنوات والناتج عن عدة أسباب مثل تزايد في النفقات لا يقابله تزايد في الإيرادات، التهرب الضريبي؛

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى ثلاثة أنواع من العجز الموازني:

– عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الموازنة أي يكون في بداية السنة المالية؛

– عجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة؛

– عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أنّ هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجودا في بداية السنة، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة.

حسب النظرية التقليدية وبخصوص توازن، الموازنة أنّ النفقات العامة تكون في حدودها الدنيا، وبالتالي الاقتطاع هو الآخر يكون في حدوده الدنيا. أما الدول الحديثة وبغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد بها فهي تنفق إنفاقا استهلاكيا، استثماريا بالإضافة إلى الإنفاق التمويلي حتى وإن كان ذلك على حساب توازن الموازنة، ويعود ذلك إلى توازن الموازنة هو حسابي لا يأخذ بعين الاعتبار وظائف الدولة التي تفرضها الحالة الاقتصادية للبلاد، كما أنّ هذا التوازن هو وسيلة وليس غاية، ويكون التوازن المالي هو جزء من التوازن الاقتصادي ووسيلة لتحقيقه.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

تتأثرالسياسة المالية بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا العوامل هي أيضا تتأثر بسياسة الدولة المالية. وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: العوامل السياسية

تحدد السياسة العامة للدولة سياسة مالية تلائم توجهها وأهدافها، كما تؤثر السياسة المالية في الحياة السياسية بالدولة. ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين الجانبين في الآتي:[1]

أولا: تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية التأثير على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث يمارس كل نظام سياسي اختصاصات مالية، وينشأ في الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة الناشئة عن الأحكام القانونية للنظام، ومثال ذلك سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه المسؤول الوحيد عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له حق الإطلاع على كل القرارات المالية الممكن لزملائه اتخاذها. وللسماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما تؤثر السياسة المالية في الحياة السياسية من خلال التأثير في الأحداث السياسية التي تسببها عوامل مالية (ضريبية أو إنفاقية) كثقل العبء الضريبي على الطبقات الهشة.

1-تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يظهر هذا التأثير من جهتين: فمن جهة في تأثير البنيان السياسي، حيث تتحكم الطبقة الحاكمة في كل مكان وزمان في التوجه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وكمية الإنفاق وتحصيل الإيرادات يخضع بشدة للنظام السياسي السائد، أي أنَّ الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

[1] – السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص ص 143– 144.

ومن جهة تأثير الوقائع السياسية، حيث إن للأحداث السياسية الهامة انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وتأثيرها في السياسة المالية، حيث تتطور هذه الأخيرة بتطور الظواهر العسكرية، حيث ارتبط ميلاد الضريبة بظهور الحملات العسكرية، كما أنّ الحروب تخلّف عادة آثار مالية، كعبء القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي لها انعكاسات أيضا على السياسة المالية.و عادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

وتتجلى ملامح التداخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية خلال الحملات الانتخابية، حيث تأخذ البرامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع منها، أو بتنفيذ نفقات جديدة.

ثانيا: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جلياً التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحياناً كعامل لدعم البرلمان وأحياناً أخرى عامل لاندثاره.

وفي الأخير يتضح أنه لا يمكن الفصل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية، فمن الناحية التقنية لا يمكن فصل القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويله.

ومنه نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه السليم وفعاليتها تكون أكبر في النظم السياسية الديمقراطية، وفي الدول المستقلة.

المطلب الثاني: العوامل الإدارية

تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية وتتأثر بها. ويمكن توضيح هذا التأثير المتبادل في الآتي:

1-تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

هناك تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

أولا: تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج لإنفاق كبير لاحتوائها على مرافق كثيرة وما تتطلبه من عناصر بشرية ومالية قد لا تتوفر في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد اللامركزية بشكل واسع، فإنّه يؤدي لزيادة الإنفاق لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه[1] مفاده أنّ الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية في تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية لديها، إضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن ذلك ليس حتميا إذ لا يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

ثانيا: تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما، تكون مصدراً هاما للموارد المالية لما يفرض عليها من ضرائب مختلفة، كما تساهم المصانع في زيادة النشاط الاقتصادي للمنطقة عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما تفقده في المناطق منعدمة المصانع ومؤسسات العمل، لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

[1] – السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص173.

ثالثا: تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

1-تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية: نجد على مستوى الإدارة كل جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك دعما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي ومدى السلطات المالية الممنوحة لها، ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مع حرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بذلك، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى مع إعطائها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

كذلك نجد وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال الآمر بالصرف دون أية ضغط عليه من هذا الأخير، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذاً في الدولة.

1-تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية

يظهر تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أنّ السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق جديدة، أما إن كانت الموارد المالية غير كافية فحينها يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أو محدودة، أي اكتفائها بالمرافق الضرورية حصراً. ومنه يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية.

ومما سبق نخلص أنه يوجد تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث يؤثر كلاهما ويتأثر بالآخر. ولكي تحقق السياسة المالية أهدافها لابد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازاً جامداً ويكون معيقا لفعالية السياسة المالية، وهذا ما يميز الدول المتخلفة.

المطلب الثالث: عامل النظام الاقتصادي

ينبغي للسياسة المالية أن تتلائم مع النظام الاقتصادي الذي تعمل في إطاره، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإنّ الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل تقزيم دورها[1]. وهنا سنحاول في إيجاز عرض طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي:

أولا: اللسياسة المالية في النظام الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي في بدايته على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، واقتصارها على مهام محدودة، وهذا ما جعل كل من نفقاتها وإيراداتها محدودة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن جهة أخرى نجد أن الثروة تنحصر بأيدي الأفراد والجماعات الخاصة، والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، ولذلك لا يمكن تغطية النفقات العامة إلاّ من خلال الاقتطاع الضريبي على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلاّ أنّ تغير الظروف وتطوّر دور الدولة ليشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومنه يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة

[1] – السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص185.

الاقتصادية للضريبة أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية.

ومنه يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي وتعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أنّ المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي .[1]

ثانيا: السياسة المالية في النظام الاشتراكي

يتوقف دور السياسة المالية في البلدان الرأسمالية على تهيئة البيئة الملائمة لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات الطارئةعلى النشاط الاقتصادي الكلي والحفاظ على استقرار الأسعار والتشغيل الكامل في حال تعرض الاقتصاد لأزمات حادة تعصف بالتوازن الاقتصادي.

أما في المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، وتتولي الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد البشرية، وتوجيهها بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخُلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الخاص، ومن ثمة يبرز أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

[1] – عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص50.

ومن هذا يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي :[1]

– المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن ملكية عناصر الإنتاج تكون للدولة ؛

– كبر حجم النفقات الاستثمارية للحصول على إيرادات لأن النفقات الاستثمارية للدولة.؛

– القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية؛

ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الإشتراكية[2]، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات.

في الواقع أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، بل يمكن القول أن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، وقد بدأ يغير من هذه النظرة نظرا للفشل والإفلاس اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزءا من آلية النظام الاقتصادي.

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنّه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

المطلب الرابع: عامل النمو الاقتصادي

[1] – طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص34.

[2] – السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص199.

تعد السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبيّن طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

أولا: السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز الدول المتقدمة اقتصاديا بتطور جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية، وتوفر مقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون المهمة الأساسية للسياسة المالية لهذه الدول هي البحث عن أساليب معالجة ما تواجهه من مشاكل واختلالات .[1]

والملاحظ في هذه الدول عموما: معدل نمو اقتصادي مرتفع، وقوة ومرونة جهازها الإنتاجي وإنتاجيته العالية، مما يجعل العرض الكلي للسلع والخدمات زائدا عن الطلب الكلي الفعال عليها، كما أنّ الادخار أكبر من الاستثمار[2]، ونجد في حالات الكساد انتشار البطالة وتراجع الإنتاج مع وجود عناصر إنتاج عاطلة نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، الذي يتزايد في حالات الحروب والانتعاش ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الأزمات التضخمية .[3]

وتهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بمعالجة تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام أو الضرائب لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار[4] أي السماح لميزانية الدولة بالتغير حسب حالات الدورة الاقتصادية

---

[1] – عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979، ص350.

[2] – بوشهو لز، توبج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة: نزيرة الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1996، ص262.

[3] – العبادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، بدون معلومات، ص196.

[4] – بوشهولز توج، مرجع سبق ذكره، ص ص 262– 263.

المختلفة، فإذا كان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل من المطلوب للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل، صار لزاما على الحكومة تكييف مستوى إنفاقها وإيراداتها.

وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى التشغيل الكامل[1]، كما تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات دون زيادة مقابلة في الدخل الحقيقي القومي تجنبا للتضخم النقدي.

وعموما يمكننا القول أن الدول المتقدمة هي تلك التي يأخذ فيها الاستثمار الخاص دورا كبيرا، وإن السياسة المالية في هذه الدول تهتم بمساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد الفجوات الانكماشية أو التضخمية التي تحدث في الاقتصاد بالتأثير في مستوى الطلب الكلي الفعال، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

ثانيا: السياسة المالية في الدول النامية

إضافة لدول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي، يضم العالم دولا متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية تمتاز بما يلي:[2]

- تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني
- – عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني.
- عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.
- الاعتماد على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج.
- انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وانتشار البطالة والأمية....الخ.

[1] – عبد المنعم فوزي، المالية والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 39.

[2] – طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

كما تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة، ،مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس بشكل تضخم، هذا بالإضافة إلى الضعف الشديد للادخار .[1]

كما تعاني اقتصادياتها من معدلات عالية للعجز الموازني، بسبب ضعف الموارد الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي، وكذا لنمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد النفقات، وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو محور عملية التنمية، والمعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة رأس المال اللازم لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان.[2]

ومنه فالسياسة المالية تركز اهتمامها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، دون إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يعود جزء من النجاح في بناء اقتصاد المجتمع إلى مدى مساهمة السياسة المالية بفعالية في صد أية موجة تضخمية فور بروزها، بل إن ذلك مجرد ترجيح للأهمية النسبية لهدف على آخر حسب ضرورات التطور الاقتصادي[3].ويتفق الأغلبية على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب ضخامة المسؤوليات الواقعة على حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الضخمة التي تفترض تقدمها، مع ضعف أجهزتها النقدية، وضعف استجابة اقتصادياتها لأدوات السياسة النقدية كسعر الفائدة.

إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول

[1] – العبادي عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص196.

[2] – عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر، ص328.

[3] – عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص45.

والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

والخلاصة أن السياسة المالية مهمة جدا في مواجهة مشاكل التنمية الشاملة في الدول النامية بسبب قصور الجهود الخاصة بهذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الكبيرة لضعف أجهزتها النقدية، لذلك على الدول النامية استخدام السياسة المالية رفقة السياسات الأخرى لتطور اقتصادها ضمن برنامج اقتصادي متكامل هدفه زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج العجز الموازنيالعام والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الشروع في التنمية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لمادة هذا الفصل خلصنا إلى أن السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية للدولة، وهي عبارة عن مخطط الحكومة لاستخدام أدواتها المالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأن السياسة المالية لها دور في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل الوطني بما يحقق العدالة الاجتماعية، وتساهم في الاستقرار الاقتصاد الوطني ووقايته من الصدمات المختلفة.

كما عرفنا أن أدوات السياسة المالية المتمثلة أساسا في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة تعمل على تحقيق الأهداف التي تسطرها الدولة لسياستها المالية والاقتصادية بشكل عام من خلال تأثيرها في كل من الناتج والدخل والأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وعرفنا أخيرا أن السياسة المالية للدولة تتأثر بالعديد من العوامل منها الإدارية، ومنها السياسية، ومنها الاقتصادية، حيث تتأثر السياسة المالية بالمنظومة الإدارية والقانونية المتعلقة بمالية الدولة، كما تتعلق بالنظام السياسي المتبع داخل الدولة، إضافة لتأثرها بالنظام الاقتصادي المعتمد كان اشتراكيا أو رأسماليا، كما تتأثر بكون الدولة متقدمة أو نامية.

وبعد تعرفنا على مفهوم وأهداف السياسة المالية وأدواتها، يتبادر إلى أذهاننا الاقتصاد الوطني ككل كيف يتوازن؟ وكيف تساهم السياسة المالية في تحقيق هذا التوازن؟ وهل توازن الاقتصاد الوطني يعني توازن الميزانية العامة للدولة؟

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

التوازن الاقتصادي

تمهيـد للفصل:

تسعى مختلف السياسات الاقتصادية ومن أهميها السياسة المالية إلى تحقيق ما يعرف بالتوازن الاقتصادي، هذا الأخير الذي اتسع مفهومه ومجاله، فلم يعد مجرد توازن حسابي بين طرفي الميزانية العامة للدولة، بل تطور مع الفكر الاقتصادي ليتناول موضوعا أكبر ومجالا أوسع ويتخذ له أشكالا وأصنافا، ويجعل له مؤشرات ودلال رقمية وكيفية.

والسياسة المالية باعتبارها الأداة الأهم بيد الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي للتعديل في متغيراته ومنه في التوازن الاقتصادي في مختلف الأسواق عن طريق سياساتها الإنفاقية والضريبية.

وعليه سنتناول في هذا الفصل موضوع التوازن الاقتصادي وطريقة عمل السياسة المالية في تحقيقه والتعديل فيه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التوازن في الفكر الاقتصادي؛

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي في إطار نموذج Is LM

المبحث الثالث: التوازن المالي للميزانية وعلاقته بالتوازن الاقتصادي العام

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي

عرف مفهوم التوازن باهتماما كبيرا لدى الاقتصاديين في مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، وفي هذا المبحث سنتناول مفهوم التوازن ثم نعرج إلى تطوره في تلك المدارس.

المطلب الأول: مفهوم التوازن وخواصه

تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق التوازن في اقتصادها عبر مجموعة من الإجراءات القانونية التي تأخذ الطابع الاقتصادي والاجتماعي في النهاية ويتمتع هذا التوازن بمجموعة من الأشكال والخصائص سنتناولها في هذا الموضوع

أولا: مفهوم التوازن الاقتصادي

التوازن مفهوم أصله فيزيائي تم تطبيقه في الفكر الاقتصادي.

التوازن في اقتصاد ما، هو الوضع الذي يتيح فيه تناسب المكونات الإجمالية تحقيق التصحيح الملائم للتدفقات، وثباتاً في الأسعار تشغيلاً للآلية الاقتصادية. إنه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتفاعل فيها قوى جزئية أو كلية أو كلها معاً، إذا ما توافرت شروط وظروف محددة،[1] ويمكن أن يؤدي عدم استمرار أحد هذه الشروط أو نقصها أو زيادتها، مع ثبات غيرها، إلى خلل من خلال العلاقات أو التأثيرات المترابطة بين الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، وقد يطول أجل هذا الخلل أو يقصر إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل فيعود التوازن الاقتصادي إلى سيرته الأولى.

من الصعب وضع تعريف شامل ودقيق لتعبير «التوازن» فالتوازن «نسبي»، أي إنه يُعرَّف بالاستناد إلى وضع سابق وظرف دولي معين. وهو «إجمالي» لأن المقصود بالتوازن توازن الاقتصاد بصفته كلاً متضمناً مستوى من الملاءمة بين مجموع القطاعات،

[1] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر المومني، التمويل الدولي دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008ص .43

لاسيما الاجتماعية منها.[1] ولهذه الأسباب فهو تعبير «معقد» لأنه يرتبط بتحقيق كثير من التوازنات الرئيسة التي تسهم في الحفاظ على التوازن الكلي. ويُشار عادة إلى أن التوازن ليس بالمساواة أو بالمعادلة الرياضية لمكون أو لعدد من المكونات الإجمالية. فمثل هذه المساواة أو المعادلة لا يمكن لها أن تتحقق إطلاقاً في جهاز حي كالاقتصاد. فالتوازن يمكن أن يعد انسجاماً بين القيم والقوى الاقتصادية (أو انعدام التناسب بينها) كأن يقوم الكيان الاقتصادي . الاجتماعي بأكمله بالعمل على تلبية الحاجات المعقولة لأعضائه وأن يكون مستعداً لمواجهة الأزمات.

ولا ريب أن التوازن هو أحد المفهومات الأكثر عرضة للجدل في العلم الاقتصادي، وهذا يعود إلى كون كل وضع اقتصادي متوازناً ببعض المعايير وغير متوازن بمعايير أخرى. فالأمر يتوقف على الزاوية المنتقاة من المحلل الاقتصادي. فتوازن الاستخدام غير الكامل لدى جون مينارد كينز John Maynard Keynes مثلاً يتناول وضعاً تتحقق فيه مساواة بين العرض والطلب للسلع النهائية مع الاستمرار في وجود فائض في العرض في سوق العمل (البطالة)، كذلك فإن حالة التضخم مع التوازن هي الحالة التي ينعكس فيها تعادل العرض والطلب الإجمالي ليس بثبات الأسعار بل بارتفاعها (الضغوط التضخمية التي تظهر في بعض القطاعات تتجاوز الضغوط الانكماشية في القطاعات الأخرى)[2]

ويمكن تعريف التوازن في الاقتصاد من خلال ثلاثة معانٍ:

– التوازن بوصفه حالة موازنة قوى. وهو المفهوم التقليدي وفي الغالب هو المفهوم (السكوني) للتوازن (المساواة بين العرض والطلب في سوق ما،

في الأصل هو تطبيق لمفهوم فيزيائي على الظاهرات الاقتصادية. فهو وصف لحالة تعادلية تتكافأ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية، فإذا ما تغيرت إحدى القوى زيادةً

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي،ط1، الدار الجامعية بيروت 1992ص .176

[2] https://jawak.com تم التصفح على الساعة 15:00 بتاريخ 23_04_2024

أو نقصاناً تأثر غيرها تلقائياً أو عمداً تأثراً بعلاقة السببية أو تأثيراً فيها حتى تصل إلى حالة التوازن السابقة أو تبتعد عنها.التوازن الاقتصادي[1]

يقصدبالميزان الاقتصادي الجدول الذي يبين في أحد طرفيه مصادر هذا الميزان وفي الطرف الآخر استعمالات هذه المصادر، أو بعبارة أخرى، هو كشف حسابي يبين مصادر مادة ما وكيفية التصرف بهذه المادة.[2]وقد سمي هذا بالميزان لأن إجمالي مصادره يجب أن يتوازن مع إجمالي استعمالات هذه المصادر. هذا ويمكن تصوير هذا الميزان بالكمية أو بالقيمة، ويبقى هذا التعريف ناقصاً ما لم يضف إليه عنصران آخران: الأول هو عنصر الزمن والثاني هو عنصر المكان. فيجب على الميزان الاقتصادي أن يُحدد مكانياً بدولة معينة أو منطقة معينة، وزمانياً بفترة زمنية محددة كسنة مثلاً أو عدة سنوات.

ثانيا: خواص التوازن الاقتصادي

وضع الاقتصادي هوديكسون ثلاث خصائص أساسية للتوازن الاقتصادي، وهي:

خاصية التوازن الأولى: إن سلوك العملاء ثابت.

خاصية التوازن الثانية: لا يوجد أي عميل لديه حافز لتغيير سلوكه

خاصية التوازن الثالثة: التوازن هو نتيجة لعملية ديناميكية نوعًا ما (الاستقرار)

مثال: التوازن التنافسي

في التوازن التنافسي فإن العرض يساوي الطلب. خاصية التوازن الأولى متحقّقة لأن المبلغ المعروض يساوي المبلغ المطلوب بسعر التوازن، كما أن خاصية التوازن الثانية متحقّقة. يُختار الطلب لزيادة المنفعة إلى الحد الأقصى نظرًا لسعر السوق: ولا يوجد أي شخص في جانب الطلب لديه أي حافز أو محرك للطلب أكثر أو أقل بالسعر السائد.[3]على نحو

[1]وشيار معروف، تحليل واقع الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 182.

[2]

[3]مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر ،دار الجامعة الجديدة للنشرالاسكندرية، مصر،2012ص 246.

مماثل، تحدد الشركات العرض لتعظيم أرباحها بأسعار السوق: ولن ترغب أي شركة في عرض أي شيء بأكثر أو أقل من سعر التوازن. على هذا فإن العملاء على جانب الطلب أو جانب العرض لن يجدوا أي حافز لتغيير تصرفاتهم وسلوكهم.

لمعرفة ما إذا كانت خاصية التوازن الثالثة متحقّقة أو لا، فكر فيما يحدث عندما يكون السعر أعلى من التوازن. في هذه الحالة يكون هناك فائض في العرض، بحيث تفوق الكمية المعروضة ما هو مطلوب، وهذا من شأنه أن يفرض ضغوطًا تدفع الأسعار إلى الانخفاض لحملها على العودة إلى التوازن. على نحو مماثل، عندما يكون السعر أدنى من نقطة التوازن، هناك نقص في العرض يؤدي إلى زيادة في الأسعار وعودتها إلى التوازن. ليست كل التوازنات «مستقرة» وتتحقق فيها خاصية التوازن الثالثة. من الممكن أن يكون هناك توازنات تنافسية غير مستقرة. [1]ولكن إذا كان التوازن غير مستقر، فإنه يثير السؤال حول كيفية الوصول إلى هناك وتحقيق الاستقرار. يعني عدم تحقيق خاصة التوازن الثالثة أن السوق سيبقى غير مستقر إذا بدأ من هذا الوضع، حتى لو تحققت الخاصيتان الأوليان.

المطلب الثاني: أشكال التوازن الاقتصادي

تتعدد أشكال التوازن باختلاف نظرة الاقتصاديين له، وحسب الهدف المنشود، ومن هذه الأشكال نذكر:

أولا: التوازن الجزئي والتوازن الكلي

تدرس النظرية الاقتصادية الجزئية التوازن على المستوى الجزئي، أي مستوى الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أنّ توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها.

- [1]مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 247، بتصرف.

ويمكن أن يتحقق التوازن الكلي رغم وجود إختلالات في التوازنات الجزئية بشرط تعادل مجموع الفوائض الناتجة عنها، حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار للانخفاض في الأسواق ذات الفائض في العرض، في حين تتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما .[1]

ثانيا: التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد

يعني الأول تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها .[2]

ومنه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس[3]، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.

[1] – صقر أحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988، ص115.

[2] – مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية، مكتبة الإنجلو مصرية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ نشر،، ص132.

[3] – فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الإقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص78.

ثالثا: التوازن الساكن والتوازن الحركي

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

ولم يهتم هذا النوع من التوازن بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة[1]، ونظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تمّ استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توفرت له الظروف والعوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول[2]

رابعا: التوازن الناقص والتوازن الكامل

نعني بالأول ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

وفي حالة عجز آلية السوق عن تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد

[1] – مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988، ص29.

[2] – صقر أحمد صقر، مرجع سبق ذكره، ص31.

بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل.

مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي.

إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعاشي. وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابيا في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة إقتصاد عام.

المطلب الثالث: التوازن في الفكر الاقتصادي

تطور مفهوم التوازن بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، وكانت طبيعة التوازن تتغير مع مراحل تطوره، وهنا سنحاول توضيح معالم التوازن الأساسية في كل مرحلة.

أولا: التوازن في الفكر التقليدي

سادت الحرية الاقتصادية عند التقليديين لاعتقادهم أنها الضمان الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن في حالة اختلاله. وقد افترضوا تحقق شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي (العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة.

ويكون الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب عند الكلاسيك بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عند تساوي العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون.

ومنه يتبين أن الكلاسيك بخصوص التوازن قد ركزوا على التشغيل الكامل الذي يعتمد على ركيزتين: الأولى أن العرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن كل إنتاج سيكون

له طلب مقابل، وثانيهما أن التوظيف الكامل يتحقق تلقائيا، واستنادا لذلك فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج حتى تكافؤ التكلفة الحدية مع الإنتاج الحدي .[1]

وهنا يبقى علينا البحث عن كيفية تحقق التوازن الاقتصادي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي والخارجي.

1-التوازن الداخلي: ويقصد به مستوى الدخل الوطني الذي تختفي معه البطالة والتضخم.

تشكل المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك شرطا أساسيا لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للتبادل وليست مخزنا للقيمة،وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر .[2]

فقانون ساي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة. وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف[3]. وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة.

2- التوازن الخارجي: ويقصد به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية، وقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة

[1] – سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982، ص193.

[2] – رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971، ص10.

[3] – فايز إبراهيم الحبيبي، مرجع سبق ذكره، ص20.

المكتسبة والتي تقتضي بأنّ تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية[1]، وحسب الكلاسيك أنّ العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأنّ كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات. ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيرادا وتصديرا.[2]

مما سبق نخلص إلى أن الأوضاع التوازنية في ظل النظام الكلاسيكي لن تعرف الثبات إلاّ في مرحلة التشغيل الكامل. لافتراض النظرية نفسها وجود ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي- حيث أنّ اختلال التوازن في إحداهما سيؤدي حتما إلى اختلاله في الأخر، غير أنّ هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت على الوحدة الاقتصادية ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت عالما يرتكز على الحرية الاقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أنّ واقع النشاط الاقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة وسيطرة الاحتكارات ولهذا فإنّ الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأنّه قد ينجم عنها آثارا اقتصادية واجتماعية تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: التوازن في الفكر الكنزي

تهدف النظرية الكنزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثمّ كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من

[1] – محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1982، ص ص98- 100.

[2] – فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984، ص11.

التوظيف، ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أنّ المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل [1]

وكان منهج كينز على حدّ قوله محاولة للتخلص من القديم وأخطائه وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية عن تفسير للكساد وبخاصة الكساد العالمي الكبير[2]، الناتج عن أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930 واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي.

وقد أوضح كينز أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي لأنالأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل.، كما أنّ انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجون من إنتاجهم، وتؤجل المشاريع مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة على عكس ما اعتقد التقليديون بأنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ومن هنا خلص كينز إلى أنّ مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنّما يحدده الطلب الكلي.

يتمثل منهج التحليل الكنزي في الطلب الفعلي أو الكلي كونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانيته حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الامر الذي استبعدت النظرية التقليدية إمكانية حدوثه على نطاق واسع .[3]

يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري– اقتصاد مغلق–، وأوضح أنّ الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره دالة في الدخل مهملا بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير وأنّ ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل– قانون كينز السيكولوجي–[4]، في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا

[1] – علي لطفي، إيهاب نديم، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، مصر، 1996، ص89.

[2]– المرجع السابق نفسه، ص 107.

[3] – سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص198.

[4]– المرجع نفسه، ص236.

اعتبر أنّ قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق .[1]

وفيما يلي نتعرض لنظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي:

1-التوازن الداخلي: تعتبر النظرية الكنزية أنّ المساواة بين الادخار والاستثمار (S= I) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنّه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أنّه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية :[2]

$$Y= E=C+I=C+S \qquad S=I$$

Y: الدخل؛ S: الادخار ؛ I: الاستثمار ؛ C: الاستهلاك؛ E: الانفاق

فالمساواة بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيّرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنّه انطلق من وضعية الاختلال، منفيا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار والادخار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الإدخار.[3]

يتمثل شرط التوازن في النظرية الكنزية في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة .[4]

---

[1] – ضياء مجيد موسوي، النظرية الإقتصادية– التحليل الاقتصادي الكلي–، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994، ص194.

[2] – صقر أحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص184.

[3] – رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، مرجع سبق ذكره، ص80.

[4] – المرجع السابق نفسه، ص82.

ومنه يتضح أنّ كينز رفض فكرة أنّ الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائيا على أساس التغيّر في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزء للادخار، ويرى كذلك أنّ العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إنّما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأنّ سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها.

وأخيرا نخلص من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أنّ هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل:

الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك؛

أما الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكنزية.

2- التوازن الخارجي: يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أنّ تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعدّ من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغيّرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي.

وكما لاحظنا سابقا أنّ كينز حثّ على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أنّ الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإنّ التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:

$$Y = C+S = C+I \qquad S = I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$Y = C+S+T=C+I+G$ $S+T=I+G$ .... 2.....

$Y = C+S+T+M=C+I+G+X$ $I+G+X-M = S+T$ .....3 Y: الدخل؛ T: الضرائب؛ G: الإنفاق الحكومي؛ C: الاستهلاك؛ I: الاستثمار؛ M: الواردات؛ X: الصادرات .

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإنّ علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل[1]، أي أنّ الدخل يرتفع وبما أنّه من محددات الطلب الكلي، فإنّ الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أنّ حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد.

يتضح مما سبق أنّ كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإنّ تغيّرات مستويات الإنتاج في النظرية الكنزية تحلّ محلّ تغيّرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أنّ معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعا ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. ونخلص في الأخير أنّ المعالجة الكنزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنّما تتم من خلال تغيّرات الدخل الوطني، كما أنّ استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي.

[1] – محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977، ص133.

ومن تناولنا لموضوع التوازن الاقتصادي عند كل من التقليديين والكنزيين يتضح أنّ كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما إلاّ كمتغيّرات تابعة لتغيّرات مستويات الأسعار وسعر الفائدة عند الكلاسيك أو لتغيّرات مستويات الدخل عند الكنزيين وعندها ينصح الكلاسيك بالسياسة النقدية في حين يؤمن الكنزيون بالمواءمات التي تحدثها تغيّرات الدخل الوطني وهكذا يهملون التعارض الذي قد يكون قائما بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي حيث تعقد السياسة التي تحقق التوازن الداخلي مشكلة التوازن الخارجي كما يمكن أن تؤدي السياسة التي تلزم لتحقيق التوازن الخارجي إلى تعقيد مشكلة التوازن الداخلي.

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي وفق نموذج Is-LM

يقسم الباحثون الاقتصاد الوطني إلى أربع أسواق رئيسية هي سوق الإنتاج، السوق النقدية،سوق العمل، سوق الأوراق المالية، ويتحقق التوازن في الاقتصاد ككل بتحقق التوازن المتزامن في جميع الأسواق[1]، ونظرا للارتباط الوثيق بين سوقي الإنتاج، والنقود فسنقتصر على دراستهما هنا، حيث يتحقق التوازن الكلي عندما يتوازنان معا في الوقت نفسه.

المطلب الأول:- التوازن في سوق السلع والخدمات[2]

سوق السلع والخدمات هو السوق الذي يعرض فيه الإنتاج الموجه للاستهلاك.

أولا: تحديد التوازن واشتقاق منحنى IS

بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند تعادل الطلب والعرض الكليين في هذه السوق.

- الطلب الكلي: الدخل الوطني(من وجهة نظر الطلب) = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص+ الإنفاق الحكومي(على السلع والخدمات)+ الصادرات.

$$Yd= C+I+G+X.....1$$

- العرض الكلي: الدخل الوطني(من وجهة نظر العرض): الاستهلاك + الإدخار+ الضرائب+ الواردات.

$$Ys= C+S+T+M.....2$$

---

[1] - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص231.

[2] - أنظر: أحمد الناقة، يسرى عبد الرحمن، النظرية الإقتصادية الكلية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1995، ص ص 60-73.

- مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الحريري للطباعة، القاهرة، مصر، 1996، ص ص 267- 271.

- ضياء مجيد المسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 209- 221.

بمأنّ العرض الكلي = الطلب الكلي فإنّ:

$$YD= YS => C+I+G+X= C+S+T+M$$

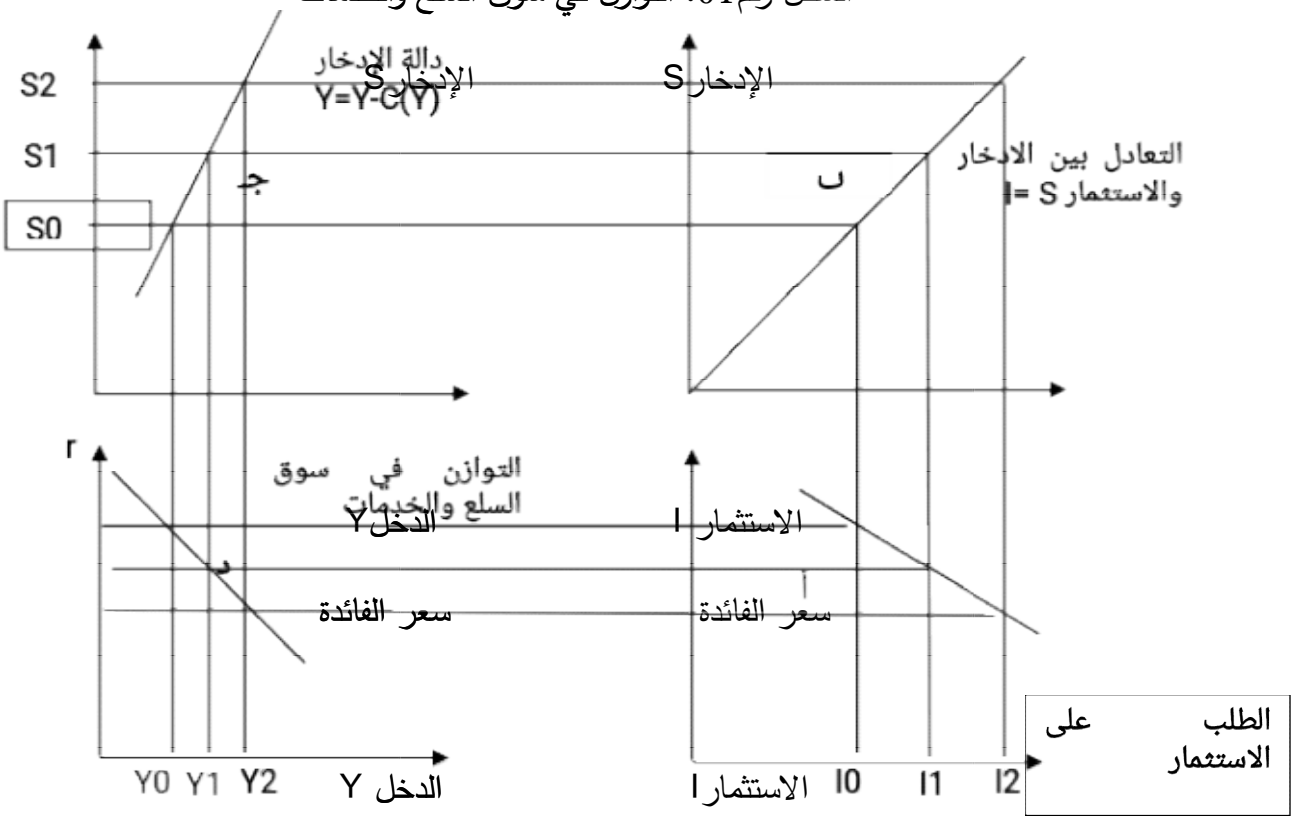
وللتبسيط نفترض:

- الميزانية متوازنة => T= G
- الاقتصاد مغلق => X= M

فيبقى لدينا الاستثمار = الإدخار، أي S=I

بافتراض أنّ الطلب على الاستثمار مرن بالنسبة لسعر الفائدة(r) فإنّ دالة الاستثمار أو منحنى الكفاية الحدية للاستثمار يبيّن العلاقة بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة كما هو موضح في الشكل رقم 01 الجزء-أ- ويمكن كتابة معادلته(مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في دالة الاستثمار) كما يلي: I= I(r).....3

الشكل رقم01: التوازن في سوق السلع والخدمات



المصدر: مدحت العقاد محمد رضا العدل، مرجع سبق ذكره، ص271.

أما بالنسبة للإدخار(S) فهو يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي، فلو كتبنا دالة الاستهلاك مع ثبات العوامل الأخرى عليه كما يلي: C= C(y).....4

فعندئذ يمكن كتابة دالة الإدخار كما يلي: S= Y– C(y).....5

هذا يعني أنّ شرط التوازن في سوق الإنتاج(السلع والخدمات) هو التساوي بين الاستثمار المخطط (I) والإدخار المخطط (S) والمبيّن رياضيا كما يلي: I(r) =Y– C(y).....6

تمثل المعادلة (6) شرط التوازن في سوق السلع والخدمات، كما أنّها تفترض أن يكون سعر الفائدة (r)وكذلك مستوى الدخل الحقيقي (y) عند مستوى مناسب يحقق هذه المعادلة. حيث يتضح من الشكل (03) أنّه عند سعر فائدة معين (r_0) يتحقق استثمار محدد (I_0) عند مستوى دخل معين (y_0)، عند انخفاض سعر الفائدة(r_1) فإنّ الطلب على الاستثمار يرتفع إلى (I_1)، ويكون مستوى الدخل التوازني (y_1) عند قيمة يحددها مضاعف الإنفاق الاستثماري.

يمكن أن نلاحظ التعادل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط في الجزء(ب) من نفس الشكل(01)، أما الجزء(جـ) يوضح العلاقة بين الإدخار وحجم الدخل الحقيقي، وأخيرا الجزء(د) يمثل منحنى(IS) والذي يمثل المحل الهندسي للقيم المناسبة والممكنة للعلاقة بين الدخل الحقيقي(y) وسعر الفائدة(r) والمحققة للتعادل بين الإدخار والاستثمار المخططين وعندئذ منحنى (IS) يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات.

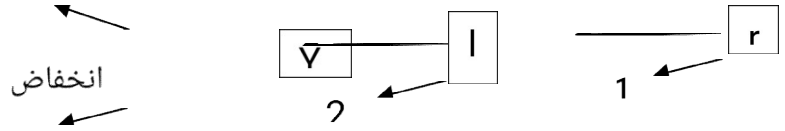
ثانيا: خواص منحنى Is وخواص التوازن

من منحنى (IS) نلاحظ ما يلي:

1–يمثل المنحنى (IS) الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة.

2- من الشكل (01) أنّ منحنى (IS) هابط سالب الميل ليعبّر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني، لأنّ العلاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على الاستثمار والعلاقة طردية بين الطلب على الاستثمار ومستوى الدخل فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، وكلما زادات مرونة الادخار ومرونة الاستثمار وكلما اشتدّ الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لمعدل الفائدة كلما كان هبوط منحنى (IS) أقل انحدارا.

فإذا رمزنا للارتفاع بالرمز(1) والانخفاض بالرقم(2) فيمكن أن نوضح العلاقات السابقة كالآتي:



-**3**باعتبار أنّ منحنى IS قد اشتق من شكل دالتي الطلب على الاستثمار ودالة الإدخار فعندما تكون مرونة الكفاية الحدية للاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ضعيفة، فإنّ مرونة المنحنى(IS) بالنسبة لسعر الفائدة ستكون ضعيفة أيضا، وذلك لأنّ ضعف المرونة سيجعل التغيّر في الدخل المقابل للتغيّر في سعر الفائدة طفيفا، ومن جهة أخرى فإنّ ميل دالة الإدخار يؤثر طردا بعلاقته مع ميل المنحنى(IS) بالقيمة المطلقة.

إذا حدث تقدم تقني معين أو تحسنت التوقعات الاستثمارية فإن منحنى الكفاية الحدية للاستثمار سينتقل إلى اليمين مما يجعل منحنى IS ينتقل هو الآخر أيضا نحو اليمين بالمقدار نفسه مضروبا في مضاعف الاستثمار.

وكذا لو انتقلت دالة الادخار يمينا نتيجة تغيّر ميول المستهلكين وتوقعاتهم باتجاه إيجابي للادخار فإنّ المنحنى(IS) سيتجه يمينا بنفس المقدار مضروبا بقيمة مضاعف الادخار.

4- إنّ التحليل السابق كان في اقتصاد مغلق وميزانية متوازنة ولنقترب أكثر من الواقع أي عدم توازن الميزانية G ≠T وكذلك يضاف إلى الاستثمار الإنفاق الحكومي G والصادراتX فيكون(I+G+X) في حين تصبح دالة الادخار بعد إضافة الواردات(S+T+M) وإنّ هذا التوسع في المتغيّرات يجعل المنحنى(IS) معبرا عن مستوى

أسعار الفائدة والمستويات المقابلة لها من الدخل الحقيقي والذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض الكليين على السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: التوازن في سوق النقود[1]

سوق النقود هو السوق الذي يتحدد فيه عرض النقود والطلب عليها.

أولا: تحديد شرط توازن السوق واشتقاق منحنى LM

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن الطلب والعرض الكليين فيه وبالتالي يتحدد سعر الفائدة التوازني، فأما الطلب على النقود(MD) فيعتمد على مستوى الدخل النقدي وعلى سعر الفائدة، في حين يعتبر عرض النقود (MS) ثايتا تحدده السلطات النقدية(البنك المركزي). فشرط التوازن في هذا السوق هو MS= MD، وبمأنّ الطلب على النقود إما يكون من أجل المعاملات(L_1)، كما قد يكون بهدف المضاربة(الإكتناز) (L_2)، فيمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي: 2L1(y)+L2(r) = MD = L1+L

فيكون شرط التوازن: (MS = MD= L1(y) +L2(r

وتشير العلاقة السابقة إلى أنّه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي(y) وسعر الفائدة (r) وتعبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بالمنحنى(LM) والذي هو موضح في الشكل رقم(02).

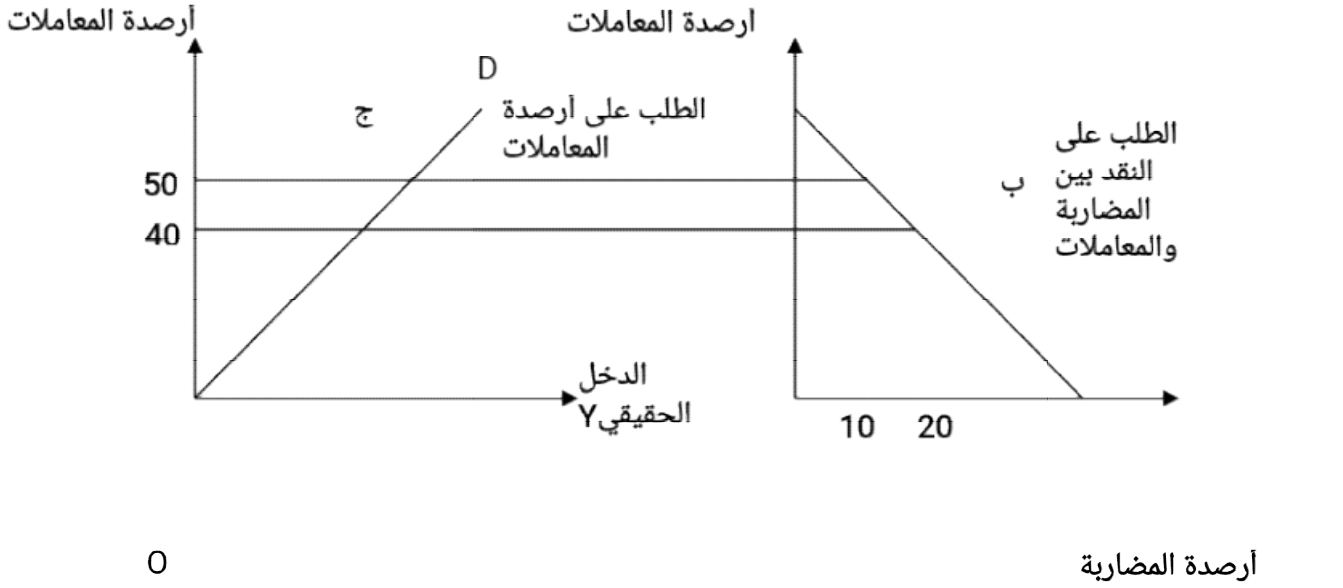
[1] – أنظر: ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص ص 223– 234.

– مدحت العقاد، محمد رضا العدل، مرجع سبق ذكره، ص ص 272– 275.

– محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 241– 255.

– مصطفى أحمد مزيد، حسن سمير محمد، النقود والتوازن الإقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 223– 232.

الشكل رقم02: التوازن في سوق النقود



المصدر: مدحت العقاد، محمد رضا العدل، مرجع سبق ذكره، ص274.

يبيّن الشكل السابق الجز"أ" العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وبين سعر الفائدة(r)؛ أما الجزء"ب" فيبيّن كيفية انقسام كتلة النقود المعروضة بين المعاملات والمضاربة، فلو بلغ عرض النقود 60 مليار وحدة نقدية وخصص للمضاربة عند سعر الفائدة(r_1) مقدار 1_0 مليار وحدة نقدية فعندئذ المتبقي للمعاملات هو 50 مليار

وحدة نقدية. فلو انخفض سعر الفائدة إلى (r_0) فإنّ أرصدة المضاربة ترتفع إلى 20 مليار وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية وهكذا.

أما الجزء"ج" فيوضح العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيق(y) وبين الطلب على النقود من أجل المعاملات ويوضحها الخط البياني OD.

فعند تحديد الدخل الحقيق(y_0) فإنّ المسافة بين مستوى الدخل الحقيقي على المحور الأفقي وبين الخط OD توضح الطلب على النقود لأغراض المعاملات عند هذا المستوى من الدخل. وبمعرفة الأرصدة المتاحة للمعاملات في الجزء"ب" يتم تحديد مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقود.

عند سعر الفائدة(r_0) تبقى أرصدة المعاملات 40 مليار وحدة نقدية في مثالنا السابق لتحقيق التوازني في سوق النقود، ولابد أن يكون الدخل الحقيقي حينها عند المستوى (y_0)، أما عندما يرتفع سعر الفائدة إلى (r_1) لابد أن يرتفع مستوى الدخل الحقيقي إلى(y_1).

أما الجزء"د" يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي"y" وسعر الفائدة"r" والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود والمتمثل في المنحنى(LM).

ثانيا: خواص التوازن ومنحنى LM

من منحنى (LM) نلاحظ ما يلي:

1- إن شكل المنحنى صاعد وميله موجب ليعبّر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيق(Y) والزيادة في الطلب على النقود من أجل المعاملات، ومع افتراض ثبات عرض النقود فإنّ رفع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة؛

2- يعتمد منحنى(LM) في شكله على شكل منحنى الطلب على النقود لأغراض المعاملات وكذلك شكل منحنى الطلب على النقود لأجل المضاربة فنجد المنحنى متجه إلى اللانهاية، لانهائي المرونة وموازيا للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة من الدخل لأنّ الطلب على النقود من أجل المعاملات يكون منخفضا، ومنه يزداد الطلب على النقود من

أجل المضاربة مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يصل إلى سعر محدد لا ينخفض بعده سعر الفائدة أبدا ويطلق عليه اسم فخ السيولة أو مصيدة كينز، وأنّ هذا الجزء من منحنى(LM) يطابق التصوّر الكنزي الذي ساد أزمة الكساد العالمي لعام 1929.

3- عند المستويات المرتفعة من الدخل في أقصى اليمين للمنحنى(LM) يصبح هذا الأخير موازيا للمحور العمودي، لأنّ عرض النقود يكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات، فيواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها ويطلق على هذه المساحة اسم المنطقة التقليدية(الكلاسيكية) لأنّ النظرية التقليدية تفرض الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط ولا علاقة بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة.

4- بين الحالتين الكنزية الأفقية والكلاسيكية العمودية يتجه المنحنى (LM)متزايدا مائلا بعلاقة طردية مع مستوى الدخل ليمثل الحالة العامة.

"و"- إنّ زيادة عرض النقود أي التوازن قد اختل في سوق النقد ولكي تعود إلى التوازن لابد من زيادة الطلب على النقود وهذا لا يكون إلا بانخفاض سعر الفائدة أو زيادة الدخل، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى(LM) إلى اليمين ويحدث العكس تماما (انتقال منحنى(LM) إلى اليسار في حالة افتراض انخفاض العرض النقدي).

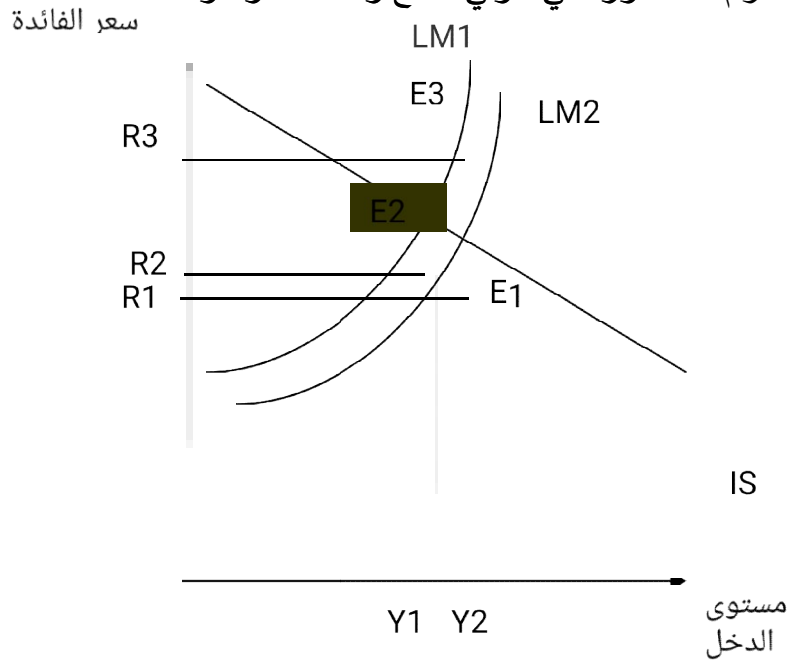
المطلب الثالث: التوازن في سوقي السلع والخدمات، والنقود معا

لدراسة التوازن فيما بين السوقين السوق النقدي وسوق السلع والخدمات وجب اولا تحديد إمكانية التقاطع بين السوقين والعلاقة بينهما والعوامل المؤثرة في السوقين.

أولا: تحديد التوازن في السوقين

لدراسة التوازن في السوقين يجب الربط بين الأجزاء الحقيقية للاقتصاد(القطاع الحقيقي) والذي ينطوي على الأنشطة والعمليات الحقيقية مثل الدخل، الاستثمار، الادخار، سعر الفائدة(السوق الحقيقية) (المنحنى IS) والأجزاء النقدية(القطاع النقدي) والذي ينطوي هو الآخر على عرض النقود والطلب عليها وسعر الفائدة(منحنىLM) كما أشرنا له سابقا. وكما هو ممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم03: التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص284.

نلاحظ من الشكل أنّ النقطة (E_2) عند سعر فائدة(r_2) ومستوى دخل مقابل له Y_1 تمثل نقطة وحيدة لتوازن السوقين(1LM) و(IS) لنبرهن ذلك نفترض الآتي:

أ-إن سعر الفائدة التوازني هو(1r) فالدخل التوازني المقابل هو(2Y) فهذا يعني أنه من المفروض أن تكون 1E هي نقطة التوازن في السوقين الحقيقية والنقدية، وبمأن 1E تقع على منحنى IS فهي تحقق التوازن إذن في سوق السلع والخدمات، في حين لا تحقق التوازن في السوق النقدية لأنها لا تقع على منحنى 1LM، بالمقابل فإنه عند المستوى 2Y من الدخل يفترض أن يكون سعر الفائدة التوازني 3r عند مستوى أعلى من 1r وهذا يعني وجود فائض في الطلب على النقود مما يدفع سعر الفائدة إلى الإرتفاع عن 1r ولكن ارتفاعه سيؤدي تخفيض الاستثمارات وظهور فائض في الإدخار عن الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ليصل إلى 1Y والذي يقابله سعر الفائدة وحيد هو 2r عند نقطة التوازن 2E.

ب- إن سعر الفائدة التوازني 3r ومستوى الدخل الحقيقي 2Y فإن النقطة3E هي نقطة التوازن بين السوقين الحقيقية والنقدية، غير أن وقوع هذه النقطة على منحنى 1LM يجعلها تحقق التوازن في سوق النقود، إلا أنها لا تحقق التوازن في السوق الثانية، وعندها نجد فائض في السلع والخدمات واستثمار غير مرغوب فيه عند النقطة 3E، مما يجعل مستوى الدخل الحقيقي ينخفض الذي يؤدي هو الآخر إلى ضعف الطلب على النقود من أجل المعاملات، وبالتالي يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض حتى يصل إلى نقطة التوازن 2E عند مستوى الدخل التوازني 1Y وسعر الفائدة التوازني 2r.

من الفرضيتين السابقتين يتضح أن نقطة التوازن بين السوقين السلع والخدمات، والنقود (IS) و(1LM) هي النقطة(2E) تقاطع منحنى (1LM) و(IS) في حين لو ارتفع عرض النقود من 1LM ليصل إلى 2LM فإن النقطة 1E هي التي تصبح نقطة التوازن الاقتصادي بين السوق الحقيقية والنقدية أي تحقيق شرط التوازن بكلى السوقين في آن واحد.

ثانيا: تأثير التغير في المستوى العام للأسعار

افترض التحليل السابق للتوازن الاقتصادي الكلي ثبات الأسعار، ولكن تغير المستوى العام لهذه الأخيرة يؤثر على مستوى التوازن الاقتصادي من خلال التأثير في متغيرين وهما:

1-التأثير في منحنى **LM** من خلال التأثير في سعر الفاءدة

يؤدي انخفاض المستوى العام للأسعار (P) إلى زيادة الكتلة النقدية الحقيقية للنقود مما يجعل منحنى LMينتقل نحو اليمين فعندها يزداد الدخل الوطني Y وينخفض معدل الفائدة r فإذا كان الاستثمار حساسا لسعر الفائدةr فيزداد وبالتالي يزداد الدخل الوطني، كما أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الاستخدام والإنتاج بشكل إيجابي طالما ذلك يؤدي إلى تحسين وضع التوازن الاقتصادي باتجاه الاستخدام الكامل، وبعد هذا المستوى فإن كل زيادة في النقد الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم.

ويكون العكس في حالة ارتفاع الأسعار، أي انخفاض الدخل الوطني مع الارتفاع في معدل الفائدة r الذي يقلل بدوره من الاستثمار وتراجع في الاستخدام.

2- التأثير في منحنىIS من خلال النقد الحقيقي

يؤدي انخفاض المستوى العام للأسعار P إلى زيادة الاستثمارات I والاستهلاك C وبالتالي زيادة الطلب مما يجعل منحنى ISاينتقل نحو اليمين وبالتالي زيادة في الدخل الوطني. ويحدث العكس في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ومنه فتغير المستوى العام للأسعار يؤثر على التوازن الاقتصادي من خلال الأثرين السابقين، في حالة الإنخفاض الأسعار يؤدي إلى اتجاه المنحنى LM نحو اليمين، وإلى زيادة الاستثمار إلى اتجاه المنحنى IS نحو اليمين وإن تعاضد الأثرين يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من جهة وثبات أو تغير معدل الفائدة من جهة أخرى.

المبحث الثالث: العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي

تلعب الميزانية العامة دورا هاما في الاقتصاد من خلال تأثيرها في التوازن العام، وفي هذا المبحث سنتناول العلاقة بين توازن ميزانية الدولة والتوازن العام للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: التوازن المالي للميزانية

لقد تطرقنا لمفهوم ميزانية الدولة ومبادئها في الفصل السابق لذلك سنتناول هنا فقط دور الموازنة العامة في مالية الدولة، وتوازن الميزانية وفق نظرية اقتصادية.

أولا: دور الموازنة العامة في مالية الدولة

تطور مفهوم الموازنة ودورها في مالية الدولة تبعا للتغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر العصور، حيث عكست دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد اختلف هذا الدور في الفكر التقليدي عنه في الفكر الحديث.

1- **دور الموازنة العامة في النظرية التقليدية:** اعتقد المفكرون الكلاسيك بقدرة القطاع الخاص، على تحقيق التوازن المستقر تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل[1]. حيث اقتصر دور الدولة في مهمة الدولة الحارسة)، لهذا غلب على الفكر الكلاسيكي الحياد المالي والمتمثل في فكرة الموازنة التي تشمل موارد ونفقات حيادية بالنسبة للاقتصاد، كما فضل التقليديون الميزانيات المتوازنة سنويا والأقل إنفاقا. وبالتالي انحصر دور الدولة في اقتطاع جزء من ثروة مجموعة من الأفراد وتحويله إلى مجموعة أخرى من أفراد نفس المجتمع، أي الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية، فهذا يعني حياد الدولة لا تهدف إلى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا أصبح دور الموازنة العامة هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مع رفض فكرة الموازنة.

[1] – حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 54.

2- **دور الموازنة في المالية العامة الحديثة:** تطور الفكر الاقتصادي مع كينز فإزداد دور الدولة فلم تبق مستهلكة فقط بل أصبحت موجِهة ومنتجة للسلع والخدمات.[1]

وأصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مسيطرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث انهار مبدأ القدرة الفردية والحرية الاقتصادية بعد أزمة الكساد الكبير في القرن الماضي. واضطرت الدولة للتدخل في الشؤون الاقتصادية، وانعكس ذلك على المالية العامة عموما، وعلى الموازنة خاصة فقد استبدلت المالية الحيادية بالمالية المتدخلة، واستخدمت الأدوات المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي. وأهمل مبدأ حياد الموازنة، وأصبحت إحدى أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

كما استبعد مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، فلم يعدّ المهم الحفاظ على توازن جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة سنويا، وركّز الاهتمام على التوازن العام الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا تطورت قواعد الموازنة لتلائم الاتجاه الجديد، وأصبح عجز الموازنة سياسة تتبعها الدولة أثناء الأزمات.

ثانيا: نظرية توازن الميزانية العامة للدولة

يستلزم توازن الموازنة التعادل بين النفقات والإيرادات، عدم وجود عجز وفائض ونظرية التوازن هذه كانت مقدسة عند التقليديين، أي كان يمنع على السلطة التنفيذية إحداث أي زيادة أو عجز، وعليه فوثيقة الموازنة السنوية يجب أن تكون متوازنة، وكذلك يجب أن تكون الميزانية الفعلية للسنة الفائتة متوازنة أيضا، وذلك بغض النظر عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد المعني.

وحسب النظرية التقليدية وبخصوص توازن الموازنة، أن تكون النفقات العامة في حدودها الدنيا، وبالتالي يكون الاقتطاع هو الآخر أدنى حدوده. أما حديثا فإن الدول وبغض النظر عن النظام الاقتصادي الالمتّبع فهي تنفق إنفاقا استهلاكيا، استثماريا بالإضافة إلى الإنفاق التمويلي ولو كان ذلك على حساب توازن الموازنة لكونه حسابي لا

[1] - باهر غانم، المالية العامة، مطبعة المعرفة، الطبعة الثالثة، لبنان 1985، ص10.

يأخذ بعين الاعتبار وظائف الدولة التي تفرضها الحالة الاقتصادية للبلاد، وهو وسيلة وليس غاية، ويكون التوازن المالي هو جزء من التوازن الاقتصادي ووسيلة لتحقيقه.

ولهذا يمكن القول أنّ توازن الموازنة هو حسابي أكثر منه فعلي، وتقديري أكثر منه واقعي، وهذا التوازن لا يظهر إلاّ عند اعتماد الموازنة من طرف البرلمان.

ومما سبق يتبينأنّ المفهوم الكلاسيكي لتوازن الموازنة العامة يتماشى مع وظيفة الدولة المحايدة، ولا يتناسب مع وظائفها الحديثة(المنتجة) وما تسعى إليه من تحقيق عمالة كاملة، رفع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل الوطني وأخيرا تحقيق التوازن الاقتصادي العام، فالموازنة أداة للسياسة الاقتصادية(السياسة المالية) تستخدمها الدولة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أمور غير مرغوبة، ومنه فإنّ توازن الميزانية قد يعطي نتائج مرضية كما قد تكون نتائجه غير مرضية وهذا حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة. لذلك لا يمكن المناداة بتوازن الموازنة في جميع الأوقات والحالات ففي حالة الازدهار الاقتصادي يتوفر فائض في الموازنة يمتص سيولة نقدية يؤدي حسن استخدامها إلى تحقيق عبئ التضخم، يمكن للدولة في حالات الركود الاقتصادي أن ترفع من حجم الإعتمادات وخاصة الاستثمارية فتزيد من الإنتاج وبالتالي تحريك عجلة التنمية، كما أنّ تطبيق نظرية توازن الموازنة قد يساهم في زيادة الأزمة الاقتصادية، ففي حالة الركود الاقتصادي تنخفض الدخول والإيرادات الضريبة هذا من جهة ومن جهة أخرى تضطر الدولة إلى زيادة الحجم الضريبي لتغطية النفقات الهامة، فعندئذ تكون قد اقتطعت أموال يكون الاقتصاد بحاجة شديدة لها.

بالإضافة لما سبق فإنّ توازن الموازنة لا يأخذ بعين الاعتبار المتغيّرات الاقتصادية محتملة التغيّر في أية لحظة وإنما تحقيقه يعني تنفيذ لوثيقة ساكنة توضح الوضع المالي للدولة، وهكذا فالتمسك بتوازن الموازنة قد يؤدي إلى نتائج عكس ما يهدف إليه ولهذا يصبح توازن الموازنة وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي العام وليس غاية في حدّ ذاته.

المطلب الثاني:التمويل بالعجز والتوازن الاقتصادي

يعد عجز الموازنة العامة أحد أهم المسائل التي اهتمت بها المدارس الاقتصادية بدءا بالكلاسيك وصولاإلى الكنزيين، ولا يزال أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة حول مدى نجاعته كحل لتمويل الميزانية العامة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

أولا: عجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية

لقيعجز الموازنة العامة اهتمام المدارس الاقتصادية من الكلاسيك حتى الكنزيين ولا يزال يشغل الاقتصاديين والسياسيين، ويوضع كمعيار لعدد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

1-المدرسة الكلاسيكية والعجز المالي

تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ حياد الدولة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، أي حياد السياسة المالية، مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة، ويرجع تبني هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الحجج منها :[1]

- لا يضيف اقتراض الحكومة طاقة إنتاجية، وما هو إلاّ سحب من موارد القطاع الخاص_ الاستثمار الخاص) للإنفاق على الاستهلاك الحكومي؛

- يؤدي اقتراض الحكومة إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا حيث تنقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة؛

- يساهم عدم توازن الميزانية في نمو الإنفاق الحكومي، وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب؛

[1] -: Jesse.v.Burkhead- **the Balance Budget in Reading In Fiscal Policy**, The American Economic association Richard, INC, 1955, p p 3-17

– يؤدي وجود العجز المالي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، ولأن هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود مما يسبب انخفاض قيمتها، وبالتالي زيادة الأسعار مما يسبب استمرار وتعميق العجز في الموازنة.

-2الفكر الكنزي والعجز المالي

رفض كينز قانون ساي للأسواق (المنافذ)، وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي يعتقد بها الكلاسيك، كما أقر بواقعية البطالة الإجبارية ومن ثم الخطأ بافتراض التشغيل الكامل الذي وضعه الكلاسيك كأساس للتحليل، وأنّ الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة التي افترضوها، وأرجع ذلك إلى نمو نقابات العمال، ولهذا اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق الشغيل الكامل وإيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية والنقدية. فقد نادى كينز بتدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الموازنة العامة وذلك من أجل استعادة هذا التوازن، وبهذا فق

د أجاز كينز عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة، وإنّ هذا العجز يكون مرغوبا فيه ما دام يؤدي إلى توازن التشغيل والناتج، فعند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض، وحين تحدث البطالة في الاقتصاد يمكن القضاء عليها واسترجاع التوازن الاقتصادي العام من خلال التمويل بالعجز، بزيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار وكذلك حين تعرض الاقتصاد للتضخم فإنّه يمكن القضاء عليه بتحقيق فائض بالإيرادات العامة بزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار.

مما سبق يتبين أنّ الفكر الكنزي يؤمن بعدم حياد السياسة المالية وفعالية الموازنة العامة، وبإمكانية إحداث عجز في الموازنة العامة بغاية تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

ثانيا: تمويل العجز الموازني

يستخدم عجز الموازنة في التحليل المالي لقياس أثر الموازنة العامة للدولة في المتغيّرات الاقتصادية الأخرى، وكذلك دورها في عملية التنمية وحشد الموارد في الدول النامية ونميّز للعجز المالي المفاهيم التالية :[1]

– العجز الموازني الشامل: يتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية مع عدم احتساب دخل الاقتراض– من النفقات العامة متضمنة فوائد القروض مع استبعاد إهتلاك ديون الحكومة–.

– الدين العام الموازني: حصيلة طرح الإيرادات الضربية وغير الضريبية من النفقات العامة والتي تتضمن الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي الصافي والأصول المالية الصافية.

– العجز الجاري الموازني: وهو حصيلة طرح الإيرادات المالية من النفقات الجارية.

– العجز المالي الموازني المحلي: وهو ناتج طرح المنح الخارجية من حصيلة طرح الانفاق العام من الإيرادات الحكومية.

عندما تستهدف السياسة المالية نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية إحداث عجز مالي، فإنه على السياسة المالية، والتي تقوم بتطبيقها السلطات المالية إيجاد سبل لسد هذا العجز، وتتمثل هذه السبل إما في القروض العامة أو الإصدار النقدي.

ولقد اختلف الاقتصاديون حول نظرية التمويل بالعجز وظهرت ثلاثة اتجاهات:[2]

*– الاتجاه الأول: المؤيّد لنظرية التمويل بالعجز ويعتقد أصحاب هذه النظرية أنّ هذا التمويل يحقق ما يلي:

– تشجيع الاستثمار ويسرع معدلات النمو الاقتصادي؛

[1] – عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثُرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص ص 17– 18.

[2] –– عبد الرزاق الفارس، المرجع السابق ، ص ص 20– 22.

– يخلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية مصدر هذا التمويل؛

– التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

*– الاتجاه الثاني: ويمثل الفريق المعارض للتمويل بالعجز، وتبريرهم لذلك هو انّ هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لأنّ البلدان التي تلجأ إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفا، والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة، ضعف الادخار، وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الضعيفة، ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. لما نادى أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي لأنّ ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

*– الاتجاه الثالث: المعتدلون في نظرهم إلى سياسة التمويل بالعجز، ويرى هؤلاء الاقتصاديون أنّ التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وانّ يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما انّ نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج. كما يمكن لعجز الموازنة أن يمول بالقروض كما يلي:

1– القروض العامة

يمكن أن نقسم القروض العامة من حيث صدورها وأنواعها إلى تقسيمات متعددة يقوم كل منها على وجهة نظر معينة، فيمكن ان تقسم القروض إلى داخلية وأخرى خارجية، إذا نظرنا إلى مصدرها، كما يمكن أن تقسم إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة وذلك من وجهة نظر أجل لقرض.

والقرض العام هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة أو الهيئات العامة وذلك من خلال اللجوء للغير(أفراد وهيئات ومؤسسات وطنية أو أجنبية أو دولية) مع التعهد بردّ مبلغ القرض وسداد فوائده وفقا لشروطه.

2- الإصدار النقدي

عندما تتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة فإنّ الدولة قد تلجأ للإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي والتوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تمّ إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أنّ كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بالتضخم المالي.

وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها، أو غير حقيقية ويعدّ الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة، عند عجزها عن الاقتراض أو زيادة حصيلة الضرائب، ولتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد، ويمكن ذكر شروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد فيما يلي:

- تميّز الجهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود؛

- توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار الجديد فيما بعد؛

- ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة؛

- تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي.

مما سبق يمكن أن نقول أنّ العجز الناجم بالموازنة العامة للدولة في الدول النامية عادة ما يحدث كنتيجة لجمود حصيلة الضرائب وعدم قدرتها اللحاق بالنمو السريع للإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية والذي يمكن تسويته من خلال الموارد المحلية(زيادة الإصدار النقدي، زيادة حصيلة الضرائب)، وكذلك عجز موارد النقد الأجنبي عن

تمويل السلع والخدمات المنتجة بالخارج، الأمر الذي يتم تسويته من خلال الديون الخارجية والإعانات الخارجية أو جذب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث: أثر التوازن المالي للموازنة العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي

انتقل مفهوم توازن الموازنة العامة من توازن كمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى توازن مالي واقتصادي واجتماعي للموازنة العامة، ويهدف إلى تحقيق توازن الاقتصاد في كل نواحيه وهو ما سنتناوله في هذا الجزء.

أولا: تطوّر مفهوم توازن الموازنة العامة للدولة

لقد تطور مفهوم توازن الموازنة العامة من توازن كمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى توازن مالي واقتصادي واجتماعي، كما يتضمن التوازن الكمي والنوعي أيضا، فيسعى التوازن المالي للموازنة العامة إلى إقامة توازن بين الأصول والخصوم وتحسين النفقات في جانب الخصوم والإيرادات في جانب الأصول، ويفترض في هذا التوازن عدم الحيادية في الحياة الاقتصادية للبلاد بل يجب أن يكون فاعلا ومؤثرا ومتدخلا ومنفعلا بها ليطوّر واقعها بشكل إيجابي. لهذا فالتوازن المالي بصفة عامة هو ما تحدثه المصادر الإيجابية في موازنة الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة(النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى التطابق بين العناصر المالية والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني، أي ما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي(أو الحسابي) إلى إحداث توازن كيفي يتمثل في التوازن الاقتصادي العام.

وبمعنى آخر يمكن القول أنّ وراء توازن النفقات(التسرب) مع الإيرادات (الحقن) في فترة الموازنة يجب الأخذ بعين الاعتبار التوازن الكمي والكيفي للجانبين السلبي والإيجابي في موازنة الدولة ويدخل عموما في الجانب الإيجابي إيرادات الدولة الاقتصادية وحصيلة الضرائب المفروضة، أما في الجانب السلبي الدين العام بكل أنواعه وجميع الالتزامات التي تتحملها الدولة، ويمكن تفسير ذلك بما هو معلوم من أنّ عرض كل عنصر من العناصر السابقة يتمثل في إنتاج مقدار معين من المنافع الاقتصادية، وذلك عن طريق استخدام الدخل فيتحقق التوازن الاقتصادي للمالية العامة.

فالتوازن المالي للتمويل بالعجز يفترض استخدام القروض والإصدار النقدي في استثمارات ذات طابع إنتاجي تستطيع عوائدها من أرباح وسلع وخدمات وفاء هذا الدين وخدمته، أما التوازن الاقتصادي للموازنة العامة يفترض أن تكون منفعة إنفاق الإيرادات العامة لا تقل عن منفعة بقائها لدى القطاع الخاص، وهكذا فالتوازن الاقتصادي للمالية العامة يتحقق عندما تكون زيادة الدخل الوطني أو زيادة المنفعة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، أما إذا انخفض الدخل الوطني نتيجة ذلك فهذا يعني أنّ النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى في حين تظهر زيادة الدخل الوطني من حيث النتيجة سياسة مالية سلبية تتجلى في عدم الوصول إلى مرحلة الضغط الضريبي.

أما التوازن الاجتماعي للموازنة العامة فيقوم على أساس زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات المحدودة الدخل، ورفع مستواها المعيشي، وتخفيض حدة التفاوّت الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة[1]، فالدولة تقتطع أموالا وتعيد توزيعها فيما بعد بشكل يفترض تخفيض حدة فقر الطبقة الفقيرة وتخفيض فحش الطبقة الغنية. وعلى هذا الأساس فقد أصبح ينظر إلى توازن الموازنة ليس على الاستقلال ولكن من خلال التوازن المالي، فأي زيادة في الجانب السلبي من الذمة المالية للدولة يجب أن يتمخض عنه زيادة في الجانب الإيجابي تكون مساوية لها على الأقل.

ثانيا: توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام

من المهام الأساسية للموازنة العامة في المفهوم الحديث أن تسهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة ويمكن تعريف المشروعات العامة بأنّها[2]: وحدة اقتصادية تملكها الدولة إما كليا أو جزئيا، مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة، تتولى إنتاج السلع والخدمات، وتعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

[1] – عصام بشور، توازن الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 374– 375.

[2] – سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 33.

يعد توازن الموازنة من أهم عوامل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني والمحافظة عليه، فإذا لم يتحقق مثل هذا التوازن فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى عدم توازن اقتصادي.

يتكامل التوازن المالي للموازنة العامة (توازن النفقات والإيرادات) مع التوازن الاقتصادي لأنّه يفرض تعادلا بين الأدوات المالية المستخدمة في المالية العامة، فحينما يفرض التوازن المالي أن يقوم تعادل بين المنفعة الاقتصادية للقطاع مع مديونيته، وبالتالي مع مديونية الدولة عندما يمول المشروع عن طريق الخزينة العامة فإنّ ذلك يعني على مستوى الاقتصادي العام منع حدوث الخلل بين المنفعة العامة والتكلفة العامة، وعندما يفرض التوازن المالي للموازنة أن يكون المردود المالي لزيادة المنفعة الاقتصادية قادرا على الوفاء بالقروض التي تمّ التمويل بها وأداء خدمة هذه القروض، فهو يفرض بذلك عدم حصول تراجع في الدخل الوطني للبلاد.

ومن هذا نجد أنّ مشاريع الدولة يفترض فيها تحقيق التوازن المالي أو تحقيق جدوى اقتصادية من استخدام الأموال فيها وربح وعائد معقولين، فإنّه في الوقت نفسه يفترض فيها زيادة في الدخل الوطني وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

يتكامل التوازن الاقتصادي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام حيث يفرض الأول رفع مردودية النظام الاقتصادي بما يتطلبه من تحليل دقيق لحدود الاقتطاع العام نوعا وكما بحيث يمنع هذا التوازن الدولة من اقتطاع أموال من القطاع الخاص، لتنفقها بعدها بحيث تكون زيادة في الدخل الوطني معادلة على الأقل لزيادته فيما لو بقيت هذه الأموال لدى القطاع الخاص، فالسياسة المالية السلبية هي التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق توازن اقتصادي كلي جديد أعلى من سابقه المحتمل قبل الاقتطاع والإنفاق.

يتكامل التوازن الاجتماعي للمالية العامة مع التوازن الاقتصادي العام لأّنه يقوم على أساس الاقتطاع الضريبي من الدخول المرتفعة ثم إعادة التوزيع في صالح الدخول المنخفضة وهذا يعني تحقيق زيادة قدرة الإنفاق لدى الطبقات ضئيلة الدخل، ورفع مستواها المعيشي، ويؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي العام لأنّه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في المجتمع وتحقيق نمو في الدخل الوطني وتوازن اقتصادي عام.

خلاصة الفصل

خلصنا مما سبق إلى أنّ مفهوم التوازن قد تطور بشكل ملحوظ بين الفكرين التقليدي والمعاصر، ومع تطوره تغيرت طبيعته تدريجيا، ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي.

كما انعكس تطور دور الدولة وتعدد وظائفها على توازن الموازنة، حيث لم يعد يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة، وبين الإيرادات العامة من جهة أخرى. وإنما أصبح له علاقة بالجانب الاقتصادي.

وقد تراجع الاهتمام بالتوازن الحسابي للموازنة العامة ليصبح التركيز على توازن أوسع، هو التوازن الاقتصادي العام، والذي وجد أنه يتحقق مع وجود عجز في الموازنة.

فقد تضطر الدولة أحيانا لإحداث عجز في الموازنة لمواجهة الآثار الضارة لفترات الكساد والتضخم والعمل على استيعابها أو على الأقل التخفيف من حدتها، كما أنّ إحداث عجز الموازنة يمكن أن يكون وسيلة لتحريك الاقتصاد الراكد، سواء عن طريق استثمارات جديدة لزيادة الإنتاج أو إنقاص الضرائب وبالتالي زيادة دخول الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.

ومما سبق يصبح على السياسة المالية أنّ توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني.

ولكن التساؤل المطروح هو: هل يوجد توازن مالي واقتصادي في الجزائر؟ وما هو أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر؟ وهذا ما سنحاول معرفته من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث

السياسة المالية والتوازن الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2010-2022

تمهيد للفصل:

بعد تناولنا في الفصلين السابقين للإطار النظري لكل من السياسة المالية كأداة تستعملها الحكومة لتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وللتوازن الاقتصادي كغاية كبرى للاقتصاد الوطني نأتي في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر، حيث نبحث في طبيعة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و2022، ومدى مساهمة هذه السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يحقق أهداف السياسة العامة للبلاد، إضافة لمدى تأثر السياسة المالية والاقتصاد الوطني بعوامل مالية وغير مالية داخلية أو خارجية.

وحتى نتمكن من التحكم في مادة الفصل ونعرضها بشكل منسجم قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للموازنة العامة في الجزائر

المبحث الثاني: السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

المبحث الثالث: السياسة المالية والتوازنات الاقتصادية في الجزائر في الفترة 2010-**2022**

المبحث الأول: الموازنة العامة في الجزائر

تعد الموازنة العامة أداة الحكومة التي من خلالها تقوم بتخصيص الموارد المتوفرة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن ثمة فهي تعد أساس مالية الدولة.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة ومبادئها في الجزائر

يحدد مفهوم الموازنة العامة ومبادئها من خلال التشريع القانوني للدولة، وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

أولا: مفهوم الميزانية العامة

ينطلق مفهوم الميزانية العامة للدولة من النظام التشريعي المحدد لمالية الدولة.

1- تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري

جاء في المادة 06 من القانون 84-17[1] المتعلق بالقوانين المالية: أن الميزانية العامة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحدّدة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

وعرفت في القانون 90-21[2] بأنها الوثيقة التي تقدّر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها.

ومنه يمكن أن نعرّف الميزانية العامة في الجزائر بأنها وثيقة سنوية تحدد الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بغية تجهيز المرافق العمومية وتسييرها.

2- تعريف قانون المالية

جاء في المادة 6 من قانون 84-17:(إنّ الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدّد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية. [3]

فقانون المالية هو القانون الذي يتضمن ميزانية الدولة ويعطيها الصفة القانونية بعد إجازة البرلمان.

---

[1] – القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بالقوانين المالية، المادة 6.

[2] – القانون رقم 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية(المادة 3).

[3]– قانون 84-17، المرجع السابق، المادة 06.

3- أنواع قوانين المالية

تضمن قانون 84-17 في المادة 02 مختلف قوانين المالية نوردها في الآتي:

أ- قانون المالية السنوي: يحدد قانون المالية الاعتمادات السنوية وحجم الموارد وطبيعتها ومبلغها وطرق تحصيلها، ومنه فهو يرخص سنويا الاقتطاعات الضريبية كما يخصص اعتمادات التسيير والتجهيز. وهو متكون من جزأين:

- يحدد الأول الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية؛

- أما الجزء الثاني فيحدد المبالغ الإجمالية للإعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقة(تسيير أو تجهيز).

ب- قانون المالية التكميلي والمعدّل: تكونّ الاعتمادات المفتوحة للإدارات العمومية غير دقيقة وقد تفوق المبالغ المقدرة مسبقا، كما أن الموارد المقدرة قد لا تكون كافية لتغطية النفقات الطارئة، وهنا تضطر الحكومة إلى تعديل المبالغ ضمن قانون مالية تكميلي يتناسب مع التغيّرات الجديدة وتقديمه للبرلمان للمصادقة عليه. فقانون المالية التكميلي يتم إصداره بغرض تعديل الإيرادات المقدرة أو إيجاد أخرى، أو الترخيص بنفقات جديدة بموافقةالبرلمان.

ج- قانون ضبط الميزانية: جاء في القانون 84-17 في المادة الخامسة قانون ضبط الميزانية يمثل الوثيقة التي تثبت تنفيذ قانون المالية أو قوانين المالية التكميلية والمعدّلة لكل سنة مالية. هذا بهدف ضبط النتائج المالية لكل سنة وإجازة الفوارق بين المتوقع والمنفّذ فعلا، كما يعد أداة رقابية للبرلمان على التنفيذ، كذلك هو أداة هامة لتقدير الموازنات المستقبلية، ويعرض هذا القانون النتائج ويوضح البيانات إضافة إلى ضبط رصيد الميزانية المتحقق. [1]

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في إعدادها وتنفيذها لمجموعة مبادئ تعرف بالقواعد الفنية للميزانية التي تمكن البرلمان من مراقبة نشاط الحكومة المالي وهي:

1- مبدأ السنوية ويقصد به أن ترخيص الموازنة يكون لسنة واحدة مقبلة فقط، حتى يتمكن البرلمان من الرقابة الدائمة على نشاط الحكومة، وخاصة بالنسبة للعمليات المالية من جباية وإنفاق، وذلك طبقا لما جاء في قانون 84-17 :(أنّ قانون المالية يقرّ ويرخص عن كل

[1] - مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

سنة مدنية بمجمل موارد الدولة ونفقاتها)،[1] والسنة المدنية في الجزائر تمتد من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر. وهذا يعني أنّ الحكومة ملزمة بتنفيذ الميزانية خلال سنة إلاّ أنّ هناك عمليات تتجاوز السنة، لهذا يوجد استثناءات لهذا المبدأ ترجع لاعتبارين مختلفين[2]:

- اعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة؛

- اعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج بما يعطي الترخيص المالي أثر يتجاوز السنة.

وتتلخص استثناءات المبدأ في: عمليات برامج التجهيز، ترحيل الاعتمادات، الميزانيات الشهرية، الاعتمادات التكميلية.

2 مبدأ وحدة الموازنة ويعني تخصيص موازنة واحدة تحدد كل النفقات والإيرادات العامة يصوت عليها من قبل البرلمان مرة واحدة وبشكل عام[3]، وطبقا لهذا المبدأ ينبغي أن تكون الإيرادات والنفقات العامة للدولة في وثيقة واحدة، ثم تفصل وتنظّم ليتيسر تشخيص الوضع المالي للدولة، وكذا عملية التحليل والمقارنة للتأكد من توازن الموازنة العامة للدولة أو عدمه.

وبهذا المبدأ يتسنى للبرلمان الرقابة على السياسة المالية للحكومة، غير أنّه نظرا لتطوّر السلطة المالية للدولة وتعدد وظائفها وجدت له استثناءاتتتلخص في:

- الميزانية الملحقة: تعتمد الدولة ميزانية مستقلة تلحق بالميزانية العامة للدولة لبعض المؤسسات العمومية غير المستقلة عن شخصية الدولة المعنوية،وفق ما جاء في المادة 44 و45 من القانون 84-17.

- الحسابات الخاصة بالخزينة: وهي حسابات مفتوحة في كتابات الخزينة لتقييد عمليات الإيرادات والنفقات التي تجريها مصالح الدولة وفق أحكام قانون المالية وخارج الميزانية العامة للدولة[4]، وقد تناول القانون 84-17 هذه الحسابات في المواد 48إلى 61، وصنّفها إلى: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

---

[1] - قانون 84-17، المرجع السابق.

[2] - لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[3] - Bachir Yellesse, **OP-CIT**, P76.

[4] - لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

3- مبدأ الشمولية: ويعني أن تدرج جميع الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة دون مقاصة أو تخصيص بينهما، وبهذا يكون مكملا لمبدأ الوحدة، ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين هما:

- قاعدة الناتج الخام أي أنّ الإيرادات والنفقات تسجل بمبلغها الخام أي عدم المقاصة؛
- قاعدة عدم التخصيص أي أنّ مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات دون تخصيص إيرادات محددة لتغطية نفقة معينة، وقد تضمنت المادة 8 من قانون 84-17) بعض استثناءات مبدأ الشمولية:(يمكن أن ينص القانون صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات)، وتتمثل في الميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة بالخزينة.

4- مبدأ التوازن: ويعني أن يتساوى جانبي النفقات والإيرادات في ميزانية الدولة، ولكن نظرا لمحدودية موارد ميزانية الدولة قد يتسبب الاهتمام بهذا المبدأ في مشكل عدم القدرة على تمويل التنمية وتغطية الحاجات الاجتماعية، لذلك أصبح الاهتمام بهذا المبدأ محدودا.

ثالثا: هيكل الموازنة العامة في الجزائر

تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين هما: النفقات العامة، والإيرادات العامة. وهنا سنحاول التطرق إلى المعايير التي تبوّب على أساسها هذه المكونات.

1- تبويب النفقات العامة في الجزائر

مع تغيّر دور الدولة تغير نوع التبويب المتّبع، حيث ساد التبويب الإداري مع الدور التقليدي للدولة، ثم ظهرت تبويبات أكثر دقة كالتبويب الوظيفي والاقتصادي والمالي. [1]

أ- التبويب الإداري: وحسب هذا التصنيف تبوّب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير؛
- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات؛

ب- التبويب الوظيفي: وحسب هذا تصنف الوظائف في الجزائر لأربع مجموعات هي:[2]

- الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن؛
- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛
- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة؛
- النفقات غير القابلة للتخصيص كفوائد الدين العام.

[1] - أنظر لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 34- 38

[2] - مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره،.

ولا يقدم قانون المالية صورة واضحة عن هذا النوع من التبويب.

ج- التبويب الاقتصادي: وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير (النفقات الجارية) ونفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)؛
- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع؛

حيث ترمي نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة وهي ضرورية لسيرها، بينما تمثل نفقات التحويل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

د- التبويب المالي: وحسب هذا التبويب تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- النفقات النهائية: وتمثل الجزء المشترك من توزيع الأموال العامة، فعند خروج الأموال العامة لتسديد نفقة يكون ذلك نهائيا.
- النفقات المؤقتة: وتمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة وهذه النفقات متصلة بالخزينة.

2- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

تبوّب الإيرادات تبويبا ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

أ- التبويب القانوني: ويقوم هذا النوع على أساس استخدام السلطات العمومية أثناء تحصيل الإيرادات لسلطتها التي يخولها لها القانون ومنها استخدام القوة العمومية.

ب- التبويب الاقتصادي: يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنا يمكن ان نميّز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال(الثروة) وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة...الخ.

ويتم التعبير عن اختيارات الموازنة العامة عن طريق الإيرادات والنفقات المبوبة والمنظمة في مدونة الميزانية العامة المبينة في الجداول الملحقة بقانون المالية، حيث يتضمن الجدول -أ- تبويب الإيرادات العامة، أما الجدول -ب- فيتضمن تبويب نفقات التسيير، بينما تبوب نفقات التجهيز في الجدول -ج- ويتضمن الملحق الجداول الملحقة بقانون المالية لسنة 2022.

المطلب الثاني: دورة الموازنة العامة في الجزائر

تعرف دورة الموازنة العامة بأنها تلك المراحل المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة، وتتمثل المراحل التي تمر بها الميزانية في الجزائر في[1]:

أولا: إعداد الموازنة العامة للدولة

يقصد بهذه المرحلة تحضير الموازنة عن طريق تحديد مبلغ النفقات التي يجب على الدولة تغطيتها بمواردها الجبائية وغير الجبائية لسنة مقبلة، ويجب أن تقدر النفقات قبل الإيرادات وهو ما يلزم الدولة بضمان السير الحسن لمصالحها.

1- السلطة المكلفة بتحضير مشروع الميزانية

تتولى السلطة التنفيذية مهمة تحضير مشروع الميزانية في مختلف الدول ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- السلطة التنفيذية هي الوحيدة التي تملك كل المعلومات الضرورية؛
- تملك الهيئات والإطارات المختصة في ذلك لوضع الخطط المستقبلية.
- بمأنّ السلطة التنفيذية هي المكلفة بالإعداد فيتم ذلك عن طريق تظافر جهود السلطات الداخلية للسلطة التنفيذية حيث نجد مجموع الوزارات أين تكلف كل واحدة بتحضير ميزانية دائرتها، ثم تجمع وزارة المالية كل المشاريع الصادرة عن مختلف الوزارات، وبعد ذلك يتم إعداد المشروع الأولي للميزانية العامة من طرف وزير المالية الذي يعرضه على مجلس الحكومة وبعد المناقشة يضبط المشروع النهائي للميزانية الذي سيعرض على السلطة التشريعية(المجلس الشعبي الوطني).

يمكن للسلطات السياسية أن تتدخل في تحضير مشروع الميزانية وذلك لما لها من صلاحيات والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

أ: رئيس الجمهورية: إذ يتمتع هذا الأخير بسلطة كبيرة في تحضير الميزانية لسببين هما:

- ترأسه مجلس الوزراء أين يكون له تأثير على سير المناقشات؛
- باعتباره القاضي الأول في البلاد.

ب: الوزير الأول (رئيس الحكومة): وتتجلى سلطته في توليه ضبط برنامج حكومته وعرضه على مجلس الوزراء أولا والمجلس الشعبي الوطني ثانيا.

[1] - أنظر: لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 220- 230.

وأخيرا يمكن للسلطات السياسية التدخل لإعادة النظر في مشروع الميزانية العامة للدولة.

ثانيا: إجراءات إعداد مشروع الموازنة العامة

تتميز هذه الإجراءات بمرحلتين أساسيتين هما: إجراءات تقدير الميزانية العامة، إعداد الخطوط الرئيسية للميزانية العامة.

1- إجراءات تقدير الميزانية العامة

تهدف هذه الإجراءات إلى الوصول بقدر الإمكان إلى نتائج صحيحة.

أ- تقدير النفقات العامة: تقدر نفقات الموازنة العامة على أساس التقدير المباشر من قبل الموظفين المختصين في الوزارات والهيئات العامة، ويجب أن يكون هذا التقدير واقعي وبعيد عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه على أرض الواقع، إنّ الطريقة المباشرة المتبعة لتقدير نفقات التسيير تقتضي أن يكون كل مرفق عمومي إداري بتقدير نفقاته مباشرة استنادا إلى الالتزامات المادية المتكرّرة كالأجور والتكاليف الاجتماعية والمصاريف أدوات التسيير وأشغال الصيانة وإعانات التسيير والمصاريف المختلفة.

لقد جاء في قانون 84-17(المادة 25) ينبغي أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة وفي مجموعها ولا تحوّل الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة الحق في تحديدها للسنة الموالية التالية، وهكذا لا يجوز نقل النفقات من سنة لأخرى مما أجبر القائمين على تقدير نفقات التسيير بمراجعة كافة النفقات وتبريرها مهما كان نوعها وحجمها أما تقدير نفقات التجهيز يرتبط بتنفيذ إجراءات الخطة، حيث يمثل مبلغ اعتمادات التجهيز الذي يفتح سنويا بموجب قانون المالية القسط السنوي المرقم من الخطة التنموية، وتجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة.

ب- تقدير الإيرادات العامة: يعتبر الأمر هنا أكثر تعقيدا لأنّ تقدير الإيرادات يقتصر على التنبؤ بكافة المتغيّرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وخاصة أنّ إيرادات الميزانية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات والتي هي الأخرى تتأثر بالمتغيّرات الدولية، ما لها من تأثير على أسعار هذه المحروقات.

إنّ تحصيل الإيرادات يقوم على أساس آخر البيانات المتحصل عليها في ميدان التحصيل الجبائي والتي تعتبر كأساس في تقدير إيرادات السنة المقبلة مع إدخال أثر التقلبات الاقتصادية المتوقعة.

إنّ الطريقة المستعملة لتقدير الإيرادات العامة في الجزائر هي طريقة التقدير المباشر والتي تقتضي تقدير العائد المحتمل لكل ضريبة انطلاقا من أحدث المعلومات الاقتصادية مع استرشاد القائمين بالتقدير بالإيرادات التي حصلت في السنوات السابقة.

2- إعداد الخطوط الرئيسية للميزانية: ويقصد بها مختلف عناوين الميزانية العامة التي يتم إعدادها على مستوى المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية وفق منهجية معينة مع ترشيد اختيارات الموازنة، وبعد إجراء التعديلات المحتملة على مشروع الميزانية بعد المناقشات ثم يحوّل على مجلس الوزراء للمصادقة عليه ثم يدمج في مشروع قانون المالية ويودع في مكتب المجلس الشعبي الوطني لاعتماده.

3- اعتماد وإقرار الموازنة العامة: لا يكون مشروع الميزانية الذي أعدته السلطة التنفيذية قابل للتنفيذ إلاّ إذا وافقت عليه السلطة التشريعية، ويقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة المصادقة على توقعات الحكومة الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة والموافقة عليها. وبمجرد إيداع مشروع قانون المالية في مكتب المجلس الشعبي الوطني يحول على الفور للّجنة المالية والموازنة لدراسته بعمق وبعد انتهائها تحرر تقريرا نهائيا بمجمل التوضيحات والتعديلات التي تراها مناسبة ثم يحوّل الملف إلى الجلسة العلنية من أجل المناقشة العامة والتصويت. المناقشة من اختصاص البرلمان المنبثق عن دستور 1996 بغرفتين هما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة التي لها الصلاحية في إعداد القوانين والتصويت عليها. يعرض مشروع قانون المالية على الغرفة الأولى(المجلس الشعبي الوطني) لمناقشتها والمصادقة عليها ثم يرفع مرة ثانية إلى الغرفة الثانية(مجلس الأمة) بهدف المناقشة والمصادقة كذلك، وهنا قد يقبل المشروع ويصادق عليه أي تأكيد نتيجة الغرفة الأولى أو يرفض.

وقد نصّ قانون 84-17 في مادته 70 على كيفية التصويت على بنود الموازنة العامة فبدلا من التصويت على كل باب من الموازنة أقر التصويت بصفة إجمالية وهذا في خمس مراحل.

- التصويت إجماليا على الإيرادات العامة؛
- التصويت إجماليا على الاعتمادات الخاصة للتسيير حسب كل دائرة وزارية؛
- التصويت بشكل نهائي على الجزء السنوي من الاعتمادات المخصصة للتجهيز؛
- التصويت النهائي على رخص تمويل الاستثمارات؛
- التصويت بصفة إجمالية على الحدّ الأقصى للنفقات حسب كل صنف.

بعد الموافقة على مشروع قانون المالية من طرف الغرفتين(سواء على حاله أو بعد تعديله) يدخل المشروع المعتمد مرحلته الأخيرة وهي الإقرار وهنا يأخذ صفته الرسمية والشرعية ويوقع من طرف رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية للدولة.

المطلب الثالث: تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر والرقابة عليها

بعد إتمام عملية إعداد واعتماد الموازنة تأتي المرحلة الأخيرة وهي التنفيذ ومن ثمّ المراقبة على التنفيذ، ويقصد بهذه الأخيرة إنفاق المبالغ المدرجة ضمن الموازنة العامة وتحصيل الإيرادات والمبالغ التي أدرجت هي الأخرى في الموازنة، فإنّ كانت السلطة التنفيذية هي المكلفة بإعداد وتحضير الميزانية لأسباب عدة في حين تتكفل السلطة التشريعية بالمصادقة على المشروع، أما مرحلة التنفيذ من اختصاص الحكومة التي تتولى التنفيذ والمراقبة على التنفيذ من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة لها أما البرلمان فيقوم بالرقابة السياسية معتمدا على مجموعة من الأدوات القانونية، في حين يمارس مجلس المحاسبة الرقابة القضائية.

أولا: تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر

يتم تنفيذ عمليات الميزانية العامة من حيث:

- تنفيذ النفقات عن طريق الالتزام والتصفية والأمر بالصرف؛
- تنفيذ الإيرادات عن طريق إجراءات الإثبات والتصفية والتحصيل.

1- تنفيذ النفقات

إنّ تنفيذ النفقات يشترط شرطين أساسين هما:

- ترخيص الموازنة: التصويت على الميزانية هو شرط مسبق للتنفيذ العادي للنفقات العامة، كما أنّ قانون المالية يقر ويرخص مجمل موارد الدولة وأعبائها لكل سنة؛

- أصل الدين العمومي: إنّ ترخيص الميزانية لا يعطي حق إنشاء الالتزام بالإنفاق وإنما الانفاق فقط، فإذا كان التصويت على الميزانية هو شرط شكل من أجل تنفيذها فإنّ وجود الدين يمثل الشرط الأساسي لذلك.

تنفيذ النفقات يتم من قبل عونين منفصلين هما: الآمر بالصرف الذي مهمته إصدار الأمر بتنفيذ النفقات أي عمله إداري، أما العون الثاني هو المحاسب العمومي والذي تتلخص مهمته في تنفيذ الأمر الصادر إليه من الآمر بالصرف.

وجود هذين العونين ضروري لتنفيذ الميزانية العامة كل حسب اختصاصه وأنّ عمل كل منهما منفصل عن الآخر أي أنّ هناك فصل في صلاحيات كل منهما وذلك لضمان التنفيذ السليم للميزانية العامة.

إنّ تنفيذ عمليات النفقات العامة تمر بمرحلتين هما: المرحلة الإدارية، المرحلة المحاسبية.

أ- **المرحلة الإدارية:** يشرف على تنفيذها الأمر بالصرف عبر ثلاثة عمليات هي:

*- الارتباط بالنفقة: هو القرار الذي تصدره هيئة عمومية لتأكد على عاتقها إلتزام والذي ينتج عنه نفقة؛

*- تصفية النفقة: تتمثل في استنتاج دين الدولة وتحديد مبلغه، وعملية التصفية هذه تشمل عمليتين: إثبات الخدمة أي أنّ الخدمة قد تمّ إنجازها فعلا، تحديد مبلغ النفقة أي حساب دين الدولة بدقة والتأكد بأنّه مستحق ولم يدفع من قبل.

*- الأمر بدفع النفقة: هي المرحلة الأخيرة وتتمثل في الأمر الموجه إلى المحاسب بدفع النفقة(حوالة الدفع).

ب- المرحلة المحاسبية: وهي عملية دفع المال إلى دائن الدولة أي أنّ دفع النفقة هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي ويتولى عملية الدفع شخص يختلف عن الآمر بالصرف وهو المحاسب.

2- تنفيذ الإيرادات(تحصيل الإيرادات) العامة

إنّ نظام تنفيذ الإيرادات يختلف تماما على نظام تنفيذ النفقات، حيث يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات المدرجة(المقدرة) في الموازنة العامة، الإيرادات الأساسية للموازنة هي الإيرادات الجبائية وإيرادات أملاك الدولة وبالتالي إجراءات تنفيذ

الإيرادات يختلف باختلاف نوع الإجراءات، والإجراءات العامة لتحصيل الإيرادات تتمثل في ثلاثة عمليات متتالية وهي:

أ- **الإثبات:** وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي، حيث انّ الآمر بالصرف والمحاسب العمومي لا ينشؤون) الإيرادات وإنما يتدخلون لضمان تحققها وتصفيتها؛

ب- **الإحالة على التحصيل:** أي تحديد المبلغ الصحيح الواقعة على المدين لصالح الدائن العمومي والآمر بتحصيلها؛

ج- **التحصيل:** يمثل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية، حيث يصدر الآمر بالصرف أوامر الإيرادات ويرسلها إلى المحاسب العمومي وعملية التحصيل تكون حسب طريقتين:

*- التحصيل بالتراضي: أي أنّ المكلف يدفع الضريبة المستحقة بتاريخ الاستحقاق؛

*- التحصيل الجبري: أي أنّ إذا تجاوز تاريخ الاستحقاق فإنّه يجوز للمحاسب العمومي أن يلجأ إلى التحصيل الجبري للديون العمومية.

ثانيا: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

تتزامن مرحلة الرقابة مع مرحلة التنفيذ، حيث أنها ذات أهمية بالغة في التشريع المالي الحديث لكونها وسيلة عملية وفعالة تضمن حسن تنفيذ الميزانية العامة للدولة، أي التزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الموازنة العامة من إيرادات أو نفقات والمحافظة على المال العام ومن ثمّ تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية التي رسمتها الحكومة.

وتصنف الرقابة العامة إما على أساس وقت الرقابة أو السلطة القائمة بالرقابة وهذه الرقابة تتناول شكل النفقة وليس غايتها فهي إذن رقابة لمدى شرعية النفقة وتطابقها مع التشريعات المعمول بها، وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر الأشكال التالية: الرقابة الإدارية، الرقابة القضائية، الرقابة البرلمانية.

1- الرقابة الإدارية

هي رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها وبالتالي هي رقابة داخلية وتقوم بها وزارة المالية من خلال الأجهزة المختصة التابعة لها، ويمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الرقابة الإدارية وهي:

أ: الرقابة السابقة على النفقات التي يلتزم بها: يمارس هذا النوع من الرقابة من قبل الأجهزة التالية:

- رقابة مفتش الوظيف العمومي؛
- رقابة المراقب المالي؛

ب: رقابة المحاسب العمومي أثناء التنفيذ: تكون هذه الرقابة أثناء التنفيذ وبعد تأشيرة المراقب المالي(قابل للدفع)؛

ج:رقابة المفتشية العامة للمالية: يصنف هذا النوع ضمن الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسب من خلال ما تمّ دفعه أو تحصيله وتقوم بها هيئة مستقلة تابعة لوزير المالية.

2- رقابة مجلس المحاسبة

باعتبار مجلس المحاسبة هيئة ذات كفاءة قضائية وإدارية فإنها تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية، وتهدف المراقبة التي يمارسها من خلال النتائج التي يتوصل إليها إلى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية.

3- الرقابة البرلمانية (التشريعية)

بمأنّ السلطة التشريعية هي التي تصادق على الموازنة العامة فمن الطبيعي أن تشرف على مراقبة تنفيذها وبالتالي المجلس الشعبي الوطني في الجزائر هو الذي يمارس نشاط الرقابة حتى يبقى وفيا لثقة الشعب، وتهدف هذه الرقابة إلى:

- التحقق من أنّ ممارسة المؤسسات الوطنية وتنفيذ القرارات مطابقان للتشريع والتنظيم المعمول بها؛
- التأكد من التسيير السليم للاقتصاد الوطني؛
- السهر على محاربة التبذير والانحرافات والتلاعب بأموال الشعب؛
- محاربة البيروقراطية والتباطؤ في المهام؛

ويمكن للبرلمان أن يمارس وظيفة المراقبة بواسطة:

- الأسئلة الشفوية أو المكتوبة لأيّ عضو من أعضاء الحكومة؛
- استجواب الحكومة؛
- لجان التحقيق: إذ يجوز للبرلمان بغرفتيه إنشاء لجنة وفي أي وقت للتحقيق في قضية ما.

- قانون ضبط الموازنة: يأتي بعد تنفيذ الموازنة العامة يؤكّد مطابقة العمليات المنفذة أثناء السنة مع الترخيصات الأولية والذي مفاده هو:

أن تقدم الحكومة للبرلمان بغرفتيه عرضا عن استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية.

- يقرّ هذا القانون حساب نتائج السنة الذي يشمل على الفائض أو العجز بالإضافة إلى نتائج تسيير عمليات الخزينة، ولهذا يعتبر قانون ضبط الموازنة أداة تمكّن البرلمان من مراقبة نتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة المرخصة.

المبحث الثاني: السياسة المالية المطبقة في الجزائر في الفترة 2010-2022

سنتطرق للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة بالتطرق لتغير النفقات والإيرادات العامة ومنه رصيد الموازنة من خلال قوانين المالية للسنوات المدروسة.

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة

في هذا المطلب سنتعرض لتطور الإيرادات العامة لميزانية الدولة ومكوناتها خلال الفترة 2010 إلى 2022 من خلال الميزانية العامة المتضمنة في قوانين المالية للسنوات المعنية، ونحاول تبيين بعض العوامل المؤثرة في التغيرات والتطورات التي تحدث فيها.

أولا: تطور حصيلة الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2022

لقد شهدت قيمة الإيرادات العامة في الميزانية السنوية للدولة تطورا كبيرا خلال الفترة 2010 -2022، وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: تطور إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2022

السنوات	إجمالي الإيرادات (الف دج)	نسبة النمو %
2010	3081500000	10.58
2011	2992400000	-2.89
2012	3455650000	15.48
2013	3820000000	10.54
2014	4218180000	10.42
2015	4684650000	11.05
2016	4747430000	1.34
2017	5635514000	18.70
2018	6714265000	19.14
2019	6507907648	-3.07
2020	6289723000	-3.35
2021	5328182426	-15.28
2022	5683221481	6.66
المتوسط	//	6.10

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات القانون رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2022 وقوانين المالية للسنوات 2010 إلى 2021.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد حجم الإيرادات العامة في معظم سنوات الدراسة باستثناء تراجعها في بعض السنوات، وقد بلغ معدل التزايد 6.10 %.

ويرجع الارتفاع المتزايد في الغالب إلى زيادة الموارد العادية وخاصة الموارد الجبائية العائد بدوره إلى زيادة النشاط الاقتصادي المحلي، وأحيانا إلى تزايد قيمة الجباية البترولية في بعض السنوات فقط لكن في الغالب كان تراجع الموارد البترولية هو السبب في انخفاض حجم الإيرادات، والذي يعود إلى تهاوي أسعار البترول في بعض السنوات مثل سنة 2016 حيث وصل ل45 دولار للبرميل بعدما كان 112 دولار سنة 2011، وفي 2020 إذ بلغ 42 دولارا للبرميل بعدما كان 64 دولارا سنة 2019،، كما يعود تناقص الإيرادات البترولية أيضا لتناقص حجم الإنتاج الوطني للبترول وصادراته منذ 2006.ت بشكل عام.

أما مجال التغير بالزيادة أو النقصان فكان واسعا حيث كانت أقصى نسبة تزايد سنة 2018 حيث بلغت 19.14 %، ويليه سنة 2017 حيث بلغت 18.70%، وهذا راجع لتحسن النشاط الاقتصادي الداخلي خاصة الصناعي، إضافة إلى تزايد الموارد البترولية بعد تحسن سعر البترول ل71 دولار سنة 2018، بعد تهاويه الشديد بداية من سنة 2015.

أما أقصى معدل انخفاض فقد سجل سنة 2021، حيث كان معدل انخفاض حجم الإيرادات العامة مقابل سنة 2020 هو 15.28%- ويرجع الانخفاض إلى تراجع الموارد المحلية والأجنبية بسبب حالة الركود الاقتصادي العالمي نتيجة جائحة كورونا وإجراءاتها الوقائية،ويليه انخفاض سنتي 2020 و2019 حيث بلغ معدل الانخفاض فقط 3.35%- و3.07%-، على التوالي، ويعود الانخفاض في هاتين السنتين لظروف جائحة كورونا سنة 2020، والظروف السياسية التي مرت بها الجزائر سنة 2019،أما الانخفاض الأخير خلال فترة الدراسة فكان سنة 2011 حيث كانت نسبة الانخفاض 2.89%- نتيجة انخفاض المداخيل البترولية بسبب تراجع صادرات المحروقات.

ثانيا: الجباية البترولية ومساهمتها في الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2022

في الجدول الموالي سنعرض تطور حجم الإيرادات من الجباية البترولية ونسبتها من إجمالي الإيرادات العامة من خلال الميزانية التقديرية لقوانين المالية لسنوات الدراسة.

جدول رقم02: تطور الجباية البترولية خلال الفترة 2010-2022

السنوات	الجباية البترولية (الف دج)	النسبة من إجمالي الإيرادات %
2010	1835800000	59.57
2011	1472400300	49.2
2012	1561600000	45.19
2013	1615900000	42.3
2014	1577730000	37.4
2015	1722940000	36.78
2016	1682550000	35.44
2017	2200120000	39.04
2018	2776218000	41.35
2019	2714469557,3	41.71
2020	2200325000	34.98
2021	1919231097	36.02
2022	2103909240	37.01
المتوسط	/	41.23

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات القانون رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2022 وقوانين المالية للسنوات 2010 إلى 2021.

من خلال الجدول نلاحظ تغير في قيمة الجباية البترولية مرة بالزيادة ومرة بالنقصان، ويرجع ذلك لتغير السعر المرجعي المعتمد في قانون المالية العائد لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يؤثر على حجم الجباية البترولية المتوقعة. فنجد الانخفاض واضحا في فترات انهيار أسعار البترول مثل ما حدث سنة 2016وخلال فترة كورونا 2020، 2021، هذا إضافة إلى انخفاض إنتاج المحروقات في الجزائر منذ 2006. أما الارتفاع فيلاحظ في حالة تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع الأسعار كما في 2017 إلى 2019.

كما نلاحظ تغيرا ثانيا يتمثل في نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة التي تغيرت خلال سنوات الدراسة نتيجة للسببين السابقين، حيث تراوحت نسبة مساهمتها بين 34.98 % كأدنى نسبة سنة 2020 و59.57 % كأقصى نسبة سنة 2010.

وعموما فإن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة قد انخفضت في السنوات الأخيرة عما كانت عليه في السابق حيث لم تتجاوز نسبة 50 % منذ 2011 إلى غاية 2022 بل كانت أقل من 40 % في أغلب هذه السنوات

ثالثا: تطور الجباية العادية خلال الفترة 2010-2022

يمكن التطرق لتطور حصيلة الجباية العادية، ونسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة، والإيرادات الجبائية كجزء منها ونسبتها إلى إجمالي الإيرادات من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 03: تطور حجم الموارد العادية وعناصرها خلال الفترة 2010-2022 (الوحدة ألف دج)

السنوات	الموارد العادية	نسبتها	الإيرادات الجبائية	نسبتها	الإيرادات العادية
2010	1245700000	40.42	1068500000	34.67	44700000
2011	1520000000	50.79	1324500000	44.26	38000000
2012	1894050000	54.81	1595750000	46.18	73300000
2013	2204100000	57.69	1831400000	47.94	82700000
2014	2640450000	62.59	2267450000	53.75	85000000
2015	2961710000	63.22	2465710000	52.63	84000000
2016	3064880000	64.55	2722680000	57.35	95000000
2017	3435394000	60.96	2845374000	50.49	100000000
2018	3938047000	58.65	3033027000	45.17	105020000
2019	3793438091	58.28	3041418091	46.73	152020000
2020	4089398000	65.01	3046865000	48.44	209533000
2021	3408951328	63.98	2651704004	49.96	192247324
2022	3579312241	62.98	2857860816	50.28	231151425

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات القانون رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2022 وقوانين المالية للسنوات 2010 إلى 2021.

من خلال الجدول يتبين لنا تغير اعتماد ميزانية الدولة على الموارد العادية حيث كان الاعتماد سابقا بنسبة تفوق 50 %على الجباية البترولية سنة 2010 وما قبلها حيث كانت أسعار البترول مرتفعة والقدرة الإنتاجية للبلد في أوجها، ولكن منذ 2011 بدأ التوجه نحو الاعتماد على الموارد العادية وبالخصوص الإيرادات الجبائية المتشكلة في مجملها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم وما شابه ذلك، ويرجع ذلك إلى تحسن النشاط

الاقتصادي الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى يعود لبداية تراجع القدرة الإنتاجية للبلد من المحروقات وبالتالي تراجع حجم الصادرات منها، إضافة إلى تهاوي أسعار البترول منذ 2014 بشكل كبير، ورغم عودة ارتفاع الأسعار في فترة لاحقة لكن لم تصل إلى المستوى الذي كانت عليه في الفترات السابقة، ولذلك كله لم تقل مساهمة الموارد العادية في إجمالي الإيرادات منذ 2013 عن 58 %.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 2010-2022

تعد النفقات العامة هي الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية، وفي هذا المطلب نتناول تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2022.

أولا: تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 2010-2022

يمكن دراسة تطور النفقات العامة في الفترة المعنية من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 04: تطور النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 2010-2022 (الوحدة ألف دج)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسبة التزايد
2010	2837999823	3022861000	5860860823	12.8943
2011	3434306634	3184120000	6618426634	12.9258
2012	4608250475	2820416581	7428667056	12.2422
2013	4335614484	2544206660	6879821144	-7.3882
2014	4714452366	2941714210	7656166576	11.2844
2015	4972278494	3885784930	8858063424	15.6984
2016	4807332000	3176848243	7984180243	-9.8654
2017	4591841961	2291373620	6883215581	-13.789
2018	4584462233	4043316025	8627778258	25.3452
2019	4954476536	3602681942	8557158478	-0.8185
2020	4893439095	2929673231	7823112326	-8.5782
2021	5314506529	2798524923	8113031452	3.70593
2022	6311532437	3546900172	9858432609	21.5136

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، وقوانين المالية للسنوات 2010 إلى 2021.

من خلال الجدول نلاحظ في أغلب السنوات تزايد في إجمالي النفقات العامة باستثناء بعض السنوات التي سجلت نسبة تزايد سلبية (او تناقص) في إجمالي النفقات، فقد بلغ

متوسط معدل الزيادة خلال فترة الدراسة نسبة 5.78 % أي أن النفقات العامة تتزايد على العموم. ونلاحظ أن أقصى ارتفاع لحجم النفقات العامة مقابل السنة السابقة كان سنة 2018 حيث فاق معدل الارتفاع 25% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغ إجمالي النفقات العامة أكثر من 8627,778 مليار دج ويليه الارتفاع المسجل سنة 2022 حيث فاقت نسبة الزيادة 21,5% مقارنة بسنة 2021، حيث فاق حجم إجمالي النفقات 432،9858 مليار دج.

أما أقصى انخفاض فسجل سنة 2017 حيث بلغ معدل الانخفاض -13.78% مقارنة ب2016، بينما سجل استقرارا سنة 2019 بانخفاض ضئيل ب0.81 %.

وبعرض متسلسل لتغير إجمالي النفقات العامة خلال فترة الدراسة نجد ارتفاعا متتاليا خلال سنوات 2010إلى 2012 بمعدل فاق 12 %، بسبب تزايد مستمر في نفقات التسيير، مع شبه استقرار في نفقات التجهيز التي انخفضت قليلا سنة 2012. ثم انخفض قليلا سنة 2013 بنسبة 7,31% بسبب تراجع في كل من نفقات التسيير والتجهيز معا، ليرتفع إجمالي النفقات مجددا سنتي 2014 و2015 بنسبة 11.28% و15.69 %ععلى التوالي بسبب ارتفاع كل من نفقات التجهيز والتسيير، لتعود وتنخفض خلال سنتي 2016 و2017 بمعدلي -9.86 % و-13.78 %على التوالي، بسبب انخفاض واضح في نفقات التجهيز مع انخفاض طفيف في نفقات التسيير، الذي نتج عن انخفاض الإيرادات بسبب انهيار سعر البترول.

ثم يعود الارتفاع سنة 2018 بمعدل فاق 25.34 %،. بسبب تضاعف نفقات التجهيز تقريبا مع استقرار نفقات التسيير. ليستقر حجم الإنفاق تقريبا سنة 2019، حيث حدث ارتفاع في حجم نفقات التسيير قابله انخفاض معاكس في نفقات التجهيز

ويعود الانخفاض سنة 2020 ب -8.5 % إذ انخفضت نفقات التسيير بوضوح بينما كان انخفاض نفقات التسيير ضئيلا جدا

وبعده يعود الارتفاع سنة 2021 بشكل طفيف بنسبة 3.9% حيث استمر تراجع حجم نفقات التسيير لكن في المقابل عاد الارتفاع الواضح في نفقات التسيير ليتجاوز لأول مرة 5000 مليار دينار. ليرتفع إجمالي النفقات في نهاية فترة الدراسة سنة 2022 بـ 21.51 % ليقترب من 10000 مليار دينار لأول مرة في تاريخ الجزائر، حيث قارب الارتفاع في نفقات التسيير 1000 مليار دج ومبلغا فاق 750 مليار دج لنفقات التجهيز.

ثانيا: تطور نفقات التسيير

يمكن دراسة تطور نفقات التسيير من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 05: تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2010-2022 (الوحدة ألف دج)

السنوات	نفقات التسيير	نسبتها من إجمالي النفقات %
2010	2837999823	48.4229
2011	3434306634	51.8901
2012	4608250475	62.0333
2013	4335614484	63.0193
2014	4714452366	61.5772
2015	4972278494	56.1328
2016	4807332000	60.2107
2017	4591841961	66.7107
2018	4584462233	53.1361
2019	4954476536	57.8986
2020	4893439095	62.5511
2021	5314506529	65.5058
2022	6311532437	64.0217

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات القانون رقم 21-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2022 وقوانين المالية للسنوات 2010 إلى 2021.

من خلال الجدول يتبين لنا التزايد شبه المستمر لنفقات التسيير حيث تضاعف حجمها مرتين ونصف في نهاية الدراسة عما كانت عليه في بدايتها، فنجد عددا قليلا للسنوات التي سجلت فيها انخفاضاً، هذا الارتفاع ناتج في الغالب عن زيادة نفقات المستخدمين، والتحويلات الاجتماعية، والدعم الخاص بأجهزة التشغيل.

كما نلاحظ أن نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات كان في غالب السنوات يفوق 60 %، حيث سجلت أدنى نسبة لها من إجمالي النفقات سنة 2010 بسبب تسجيل نفقات تجهيز معتبرة حينها، ولم تسجل هذه النسبة بعدها طول فترة الدراسة، أما أقصى نسبة لها من إجمالي النفقات فكانت سنة 2017 حيث تم تخفيض نفقات التجهيز بشكل واضح بسبب

الضائقة المالية التي تمر بها الجزائر وعدم إمكانية تخفيض نفقات التسيير كثيرا لارتباطها غالبا بنفقات المستخدمين والتحويلات الاجتماعية التي لا يمكن التخلي عنها.

ثالثا: تطور نفقات التجهيز

لقد عرف نمو نفقات التجهيز في ميزانية الدولة للجزائر اضطرابا فلم يكن له اتجاه محدد، فكلما كان الوضع المالي للدولة جيدا بتوفر إيرادات كافية لتغطية جميع النفقات نجد نسبة مساهمة نفقات التجهيز ترتفع مثل ما حدث في سنوات 2010، 2011، 2018، أما في حالة عدم وجود موارد كافية فإنه يتم التضحية بنفقات التجهيز من أجل الحفاظ النسبي على مستوى نفقات التسيير، أو في حالة ارتفاع هذه الأخيرة لسبب من الأسباب مثل ما حدث سنوات 2013، 2017، 2020، 2021.

ويمكن توضيح تطور نفقات التجهيز في ميزانية الدولة التقديرية خلال الفترة 2010 – 2022 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 06: تطور نفقات التجهيز للميزانية خلال الفترة 2010-2022 (الوحدة ألف دج)

السنوات	نفقات التجهيز	نسبتها من إجمالي النفقات %
2010	3022861000	51.5771
2011	3184120000	48.1099
2012	2820416581	37.9667
2013	2544206660	36.9807
2014	2941714210	38.4228
2015	3885784930	43.8672
2016	3176848243	39.7893
2017	2291373620	33.2893
2018	4043316025	46.8639
2019	3602681942	42.1014
2020	2929673231	37.4489
2021	2798524923	34.4942
2022	3546900172	35.9783

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، وقوانين المالية للسنوات 2010-2021.

وكما ذكرنا فإن نفقات التجهيز لم يكن لها اتجاه نمو محدد خلال فترة الدراسة إذ يرتبط نموها بوفرة الإيرادات اللازمة لتغطيتها مع نفقات التسيير، أو لإمكانية التخفيض من نفقات التسيير وهذا الأمر الأخير قليل الحدوث، لذلك على الدولة إيجاد موارد كافية لتستمر عمليات التجهيز.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة السنوية للجزائر خلال الفترة 2010-2022

سنحاول في هذا المطلب تحليل تطور رصيد الموازنة السنوية للدولة خلال الفترة 2010 2022.

أولا: تطور رصيد الموازنة من خلال قانون المالية السنوي

سنتناول دراسة رصيد الموازنة السنوية من خلال قوانين المالية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 07: تطور رصيد ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2022 (الوحدة ألف دج)

السنوات	إجمالي الإيرادات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	رصيد الميزانية
2010	3081500000	2837999823	3022861000	-2779360823
2011	2992400000	3434306634	3184120000	-3626026634
2012	3455650000	4608250475	2820416581	-3973017056
2013	3820000000	4335614484	2544206660	-3059821144
2014	4218180000	4714452366	2941714210	-3437986576
2015	4684650000	4972278494	3885784930	-4173413424
2016	4747430000	4807332000	3176848243	-3236750243
2017	5635514000	4591841961	2291373620	-1247701581
2018	6714265000	4584462233	4043316025	-1913513258
2019	6507907648	4954476536	3602681942	-2049250830
2020	6289723000	4893439095	2929673231	-1533389326
2021	5328182426	5314506529	2798524923	-2784849026
2022	5683221481	6311532437	3546900172	-4175211128

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات القانون رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، وقوانين المالية للسنوات 2010-2022.

من خلال الجدول نلاحظ تسجيل رصيد سالب لميزانية الدولة (عجز) خلال كل سنوات الدراسة، تراوح هذا العجز بين أدنى قيمة سجلت سنة 2017 بلغت 1247.7 مليار دج، وأقصى قيمة سجلتها ميزانية 2015 قدرها 4173.41 مليار دج.

ويعود هذا العجز المتوقع إلى قيمة الجباية البترولية المتوقعة عند سعر البترول المرجعي، حيث اعتمد سعر مرجعي لبرميل النفط من سنة 2010 إلى 2015 يساوي 37

دولارا للبرميل، بينما من 2016 إلى 2020 فقد اعتمد سعر مرجعي قدره 50 دولارا للبرميل[1]، وخفّض سنة 2021 إلى 40 دولار للبرميل، ثم ورفع إلى 45 دولارا سنة 2022،.

أما من ناحية النفقات فقد ارتفعت حدة العجز الموازني المتوقع بسبب التزايد شبه المستمر لنفقات التسيير التي كانت لها طفرات تزايد شديدة مثل سنوات 2012، 2015، 2018، 2021، 2022، ويعود سبب التزايد إلى ارتفاع حجم نفقات المستخدمين وخاصة مخلفات الأجور، والمنح المتعلقة بأجهزة التشغيل (جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي)إضافة إلى التحويلات الاجتماعية، ومنح المجاهدين وأبناء الشهداء.

وهذا يعني أن ميزانية الدولة يتم بناؤها منذ البداية على خلل هيكلي يتضمن العجز، إضافة إلى اعتماد إيرادات الميزانية بنسبة غير هينة على إيرادات المحروقات (الجباية البترولية) التي ترتبط بسعر البترول الذي يتحدد في الأسواق الخارجية والذي قد يكون أدنى من السعر المرجعي المتوقع مثلما حدث سنة 2020 عندما انهارت أسعار البترول بسبب توقف شبه كلي للاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا وما رافقها من حجر صحي.

ثانيا: مراجعة الاختلالات من خلال قانون المالية التكميلي

تقوم الدولة بمراجعة ميزانيتها السنوية نتيجة الاختلالات التي تحدث خلال السنة التي ينجم عنها تغير في قيمة النفقات أو الإيرادات من خلال قانون مالية تكميلي، ومن خلال الجدول الموالي سنتناول التغيرات في رصيد ميزانية الدولة من خلال قوانين المالية التكميلية خلال الفترة 2010 -2022.

جدول رقم 08: رصيد الموازنة من خلال قانون المالية التكميلي خلال الفترة 2010 2022 (الوحدة ألف دج)

السنوات	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	رصيد الميزانية
2010	2923400000	6468860823	-3545460823
2011	3198400000	8272561921	-5074161921
2012	3469080000	7745527056	-4276447056
2018	6424490000	8627778257	-2203288257
2020	5395835000	7372710000	-1976875000
2021	5331835977	8642682452	-3310846475
2022	7000842973	11610000000	-4609157027

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات القانون رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2022، وقوانين المالية للسنوات 2010-2022.

[1] - مع العلم أنه تم تخفيض السعر المرجعي في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إلى 30 دولار للبرميل.

نلاحظ من الجدول أعلاه زيادة قيمة العجز الموازنيفي أغلب السنوات التي تضمنت صدور قانون مالية تكميلي كان في الغالب نتيجة لزيادة نفقات التسيير عن النفقات المبرمجة في قانون المالية السنوي، وهذا ناتج عن منح مستحدثة أو زيادات في الأجور، أو تحويلات اجتماعية خاصة بالدعم، وهذا ما حدث في سنوات 2010، 2011، 2012. أما قانون المالية التكميلي لسنة 2018 فقد تضمن انخفاضا في قيمة الإيرادات المتوقعة مما أدى إلى زيادة عجز الميزانية.

أما في سنوات 2020 إلى 2022 فكان الأمر مركبا ففي سنة 2020 تضمن انخفاض الإيرادات بسبب تدهور سعر البترول بسبب جائحة كورونا، ومعه ارتفاع في نفقات التسيير. أما 2021 و2022 فتضمن ارتفاعا في إجمالي الإيرادات بسبب تحسن أسعار البترول، إضافة لزيادات في النفقات العامة بنوعيها، خاصة في 2022 حيث ارتفعت نفقات التسيير نتيجة زيادات الأجور، وكذا ارتفاع نفقات التجهيز انحسار جائحة كورونا.

المبحث الثالث: التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

سنتناول هنا التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2022.

المطلب الأول: التوازن المالي للجزائر

في هذا المطلب سنتناول التوازن المالي الداخلي للجزائر خلال فترة الدراسة، بتحليل تطور رصيد الميزانية العامة مع تناول آلية تمويل العجز الموازني إن وجد.

أولا: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة

الجدول الموالي يبين تطور رصيد الميزانية ونسبته إلى الناتج الإجمالي الداخلي.

جدول رقم 09: تطور رصيد الميزانية ونسبته إلى الناتج الإجمالي الداخلي (الوحدة مليار دج)

السنوات	إجمالي الناتج الداخلي	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	رصيد الموازنة	نسبته من % PIB
2010	11991.6	4392.9	4466.9	-74	-0.61
2011	14588.5	5790.1	5853.6	-63	-0.43
2012	16208,7	6339.3	7058.1	-719	-0.44
2013	16650,2	5940.9	6092.1	-152	-0.09
2014	17228.6	5738.5	6995.7	-1257	-7.25
2015	16712.7	5103	7656.3	-2553	-15.25
2016	17514.6	5110.1	7297.5	-2187	-12.48
2017	18575.8	6047.9	7282.7	-1235	-6.64
2018	20259	6751.4	7726.3	-975	-4.82
2019	20500.2	6601.6	7741.3	-1140	-5.56
2020	18476.9	5640.9	6202.9	-562	-3.04
2021	22079.3	6597.5	7436.1	-839	-3.8
2022	27688.8	9467.3	9660	-193	-0.7

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022-التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، والتقارير السنوية 2010 إلى 2021.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه قد تم تسجيل عجز في الموازنة العامة خلال كل فترة الدراسة، ولكن تتفاوت قيمة العجز ونسبته من الناتج الإجمالي الداخلي. حيث كان العجز طفيفا في بداية فترة الدراسة (2010) حيث بلغ فقط قيمة (-73 مليار دج) بعد القيمة الكبيرة التي حققها سنة 2009 بسبب الصدمة العالمية التي أدت إلى انهيار أسعار المحروقات وبالتالي انخفاض إيرادات الميزانية من المحروقات، حيث قامت الحكومة بتدارك المشكل وتخفيض النفقات وساعدها في ذلك عودة تحسن أسعار البترول إلى 80 دولار

للبرميل في المتوسط سنة 2010، وانخفضت قيمة العجز سنة 2011 بعد ارتفاع سعر البترول إلى 112 في المتوسط سنة 2011، وفي 2012 ارتفعت القيمة المطلقة للعجز لتصل 719 مليار دج سنة 2012 بعد ارتفاع قيمة النفقات العامة لتبلغ 7058 مليار دج سنة 2012 بعدما كانت 5853 مليار دج فقط سنة 2011، لتعود وتنخفض قيمة العجز سنة 2013 إلى -152 مليار دج فقط رغم تراجع متوسط سعر البترول خلال السنة إلى 109 دولار للبرميل بسبب تخفيض قيمة النفقات العامة الإجمالية ونفقات التجهيز بالخصوص. ولكن مع ذلك كانت نسبة العجز الموازني إلى إجمالي الناتج الداخلي ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز 1% .

ولكن عادت قيمة العجز لترتفع سنة 2014 لتبلغ (-1257) بعد انخفاض متوسط سعر برميل البترول إلى 100 دولار فقط، لتبلغ نسبة العجز الموازني إلى الناتج الإجمالي 7.25 %.

ولكن بعد انهيار أسعار البترول سنة 2015 لتصل إلى 53 دولارا في المتوسط ارتفعت القيمة المطلقة للعجز الموازني ارتفاعا ملحوظا ليبلغ العجز (-2550) أي ما يمثل أكثر من 15.25 % من إجمالي الناتج الداخلي. ثم انخفض الالعجز قليلا سنة 2016 ليبلغ (-2187) مليار دج بما يمثل 12.48 % من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا رغم مواصلة انهيار أسعار البترول التي بلغ متوسطها سنة 2016 45 دولار للبرميل، هذا لقيام الدولة بتخفيض في نفقاتها العامة. ثم خفت وطأة العجز الموازني قليلا سنة 2017 ليبلغ مستوى (-1235) مليار دج أي بنسبة 6.64 % من الناتج الإجمالي الداخلي، وهذا بعد ارتفاع قيمة الإيرادات من المحروقات بعد تحسن سعرها ليصل 54 دولار للبرميل سنة 2017، هذا مع ثبات نسبي في مجموع النفقات العامة مقارنة بالسنة الماضية. ثم واصل العجز الموازني انخفاضا في قيمته سنة 2018 ليسجل (-975) مليار دج بنسبة 4.8 % من إجمالي الناتج الداخلي رغم تزايد في قيمة النفقات، هذا التحسن ناتج عن تحسن سعر البترول ليصل متوسطه سنة 2018 (71) دولار للبرميل، الذي أدى بدوره لتحسن في قيمة الإيرادات العامة. ولكن خلال سنة 2019 عاد العجز الموازني ليرتفع بعد عودة تدهور سعر البترول حيث سجل متوسطه 64 دولار للبرميل سنة 2019. لينخفض مجددا سنة 2020 رغم تدهور سعر البترول بشدة ليصل متوسطه إلى 42 دولار للبرميل الراجع لحالة الركود

الاقتصادي العالمي بسبب انتشار جائحة كورونا، وما ساعد على انخفاض قيمة العجز هو انخفاض قيمة نفقات التجهيز بسبب إجراءات الوقاية من انتشار فيروس كورونا، ووصلت نسبة العجز الموازني من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3.3 %. ليسجل العجز الموازني ارتفاعا في قيمته سنة 2021 بعد عودة ارتفاع قيمة النفقات العامة، حيث بلغت قيمة العجز (-839) مليار دج ولكن بنسبة 3.8 % من إجمالي الناتج بعد تحسن هذا الأخير سنة 2021 بعد تعافي النشاط الاقتصادي نتيجة تخفيض إجراءات الحجر المتعلق بالوقاية من انتشار فيروس كورونا، مع عودة النشاط الاقتصادي العالمي ومنه ارتفاع سعر البترول ليصل في المتوسط هذه السنة إلى 72 دولار للبرميل.

وفي آخر سنة من فترة الدراسة وبعد التعافي من جائحة كورونا وعودة النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط ليصل متوسط سعر البرميل إلى 103 دولار، ارتفع حجم الإيرادات العامة لتبلغ قيمتها الإجمالية 9467 مليار دج، وترتفع النفقات العامة إلى 9660 مليار دج ومنه سجل العجز الموازني أدنى قيمة منذ 2014 بـ(-193) مليار دج وبأدنى نسبة من إجمالي الناتج الداخلي خلال فترة الدراسة (0.7%)، حيث ارتفع إجمالي الناتج الداخلي بمرتين ونصف عن قيمته في بداية الفترة حيث بلغ 27688 مليار دج.

ومن هذا يتضح ارتباط العجز الموازني في الجزائر بشكل كبير بانخفاض حجم الإيرادات العامة الناتج عن انخفاض أسعار البترول التي تؤدي إلى انخفاض إيرادات المحروقات خاصة مع تناقص الإنتاج الوطني من البترول الذي بدأ منذ 2006، إضافة إلى التزايد في إجمالي النفقات العامة خاصة نفقات المستخدمين والتحويلات الاجتماعية. لذلك على الدولة العمل على ترشيد الإنفاق العام وإصلاح نظام الإيرادات وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة، وهذا ما بدأ يتجسد خلال السنوات التي انخفضت فيها إيرادات المحروقات، هذا طبعا دون تحميل المواطن عبءا ضريبيا زائدا حتى لا ينعكس على قدرته الشرائية مما قد يؤدي لتأثيرات أخرى في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: طرق تمويل العجز الموازني خلال فترة الدراسة

بعد صدمة اقتصادية سنة 2009 تسببت في عجز موازني لأول مرة منذ سنوات بلغت نسبته من إجمالي الناتج الداخلي 5.75 .%إلا أن العجز الموازني تراجع في بداية فترة الدراسة سنة 2010. فبعد تحسن أسعار البترول وارتفاع إيرادات المحروقات. ففي هذه

السنة كان احتياج الميزانية العامة للتمويل بمبلغ 95.5 مليار دينار فقط تم تمويله دون الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات الذي تحسن قائمه بـ 526.4 مليار دج ليبلغ 4842.8 مليار دج بما يمثل 10 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010. ثم واصل ادخار الخزينة في صندوق ضبط الإيرادات تحسنه ليبلغ قائمه في نهاية 2011 مبلغ 5381.7 مليار دينار. وكذلك في 2012 تعززت قدرة التمويل المدخرة لدى بنك الجزائر بعنوان صندوق ضبط الإيرادات لتبلغ 5633.4 مليار دينار رغم تسجيل احتياج تمويل للميزانية قدره 746.1 مليار دج.

وعليه تم تمويل عجوزات 2010 إلى 2012 دون اللجوء للاقتطاع من قائم الادخار العمومي لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات) الذي كان قائمه في حالة ارتفاع هذه السنوات .[1]

أما في 2013 فقد سجل عجز في الميزانية قدره 151.2 مليار دج. وانخفض قائم ادخار الميزانية بواقع 70.2 مليار دج تم اقتطاعها لتمويل جزء من العجز الميزاني. لتبلغ 5643.2 مليار دينار نهاية 2013

أما في 2014 فقد تم تمويل عجز الميزانية عن طريق اقتطاع هام من صندوق ضبط الإيرادات لينخفض قائمه إلى حدود 4408.2 مليار دج فقط نهاية 2014.

وكذلك تم اقتطاع مبالغ ضخمة من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية العامة ليبلغ قائمه 2072.2 بعد ما كان يبلغ سنة 2013 5563.5 مليار سنة 2013، حيث أصبحت لا تمثل قدرة التمويل هذه سوى 12.4 من الناتج المحلي الإجمالي و40.6 من الإيرادات العمومية و27.1 من النفقات العمومية الكلية سنة 2015.

أما في 2016 فقد بلغت احتياجات التمويل 2387.2 مليار دج تم تمويلها بنسبة 58 % عن طريق اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفض ادخاره ب1387.2 مليار دج، ليبلغ قائمه في نهاية 2016 مبلغ 740 مقابل 2073.8 أي أصبحت لا تمثل سوى 4.3 من الناتج الإجمالي. وتم تمويل الباقي بطرق تمويل أخرى منها الاقتراض من باقي المتعاملين الاقتصاديين.[2]

[1] – بنك الجزائر، التقارير السنوية 2012 و2013، التطور النقدي والاقتصادي للجزائر.

[2] – بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور النقدي والاقتصادي للجزائر،

بينما شهدت سنة 2017 تحسنا في قيمة العجز الذي بلغ 206.5 مليار دج فقط بنسبة 6.4 من الناتج الإجمالي الداخل. وقد بلغ إجمالي احتياج الميزانية للتمويل ما قيمته 1206.8 مليار دج تم تمويله عن طريق اقتطاع 784 مليارا من صندوق ضبط الإيرادات الذي استنفد كليا، مما ألجأ الخزينة العامة إلى تمويل العجز الميزاني سنة 2017 إلى تمويلات مصرفية خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي.

وكذلك في سنة 2018 انخفض العجز الموازني (-975) فيما بلغ احتياج الخزينة العامة للتمويل 1551.1 مليار دج تم تمويل أكثر من 90 % منه عن طريق شراء سندات الخزينة من طرف بنك الجزائر في إطار المادة 45 مكرر المتعلق بالنقد والقرض المتضمنة التمويل غير التقليدي، وكذلك الأمر سنة 2019 حيث بلغ العجز الموازني (-1145) فيما وصل احتياج الخزينة للتمويل 1953.4 مول هذا الاحتياج عن طريق التمويل غير التقليدي بمقدار 1000 مليار دج في إطار المادة 45 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.[1]

أما العجز الموازني لسنة 2020 الذي بلغ (-562)، ومبلغ 1261 كاحتياج كلي للتمويل من الخزينةتم تمويله عن طريق الاقتراض من المتعاملين الاقتصاديين وخاصة البنوك عن طريق سندات الخزينة العامة، وكذلك الحال مع العجز الموازني لسنة 2021 البالغ 842 مليار دج بينما كان طلب التمويل للميزانية بمبلغ، 1589.6 تم تمويله بمقدار 1171 عن طريق إصدار سندات الخزينة لصالح البنوك العامة في إطار المادة 553 مكرر من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

في 2022 بلغ العجز الموازني (-193) فيما احتياج 791 تم تمويله من الاحتياطات المترتبة عن السنة الماضية، ومن أرباح بنك الجزائر.

ومن دراستنا لتطور العجز الموازني وتمويله نجد أن أكثر فترة عانت منها الميزانية من عجز قوي ولجأت في تمويله إلى طرق غير عادية هي فترة 2015 إلى 2018 حيث ارتفع العجز الموازني بشدة سنة 2015 وبدرجة أقل بقليل سنة 2016 لكن هذه الفترة استهلكت مدخرات الخزينة في صندوق ضبط الإيرادات وجعلها تلجأ في السنوات الموالية

[1] – بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 و2019، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بتصرف.

2017، 2018، 2019 إلى التمويل غير التقليدي الذي كان له تبيعات على توازنات أخرى في الاقتصاد سنتعرض لها لاحقا.

المطلب الثاني: التوازن النقدي والاجتماعي (التضخم والبطالة) بالجزائر 2010-2022

من التوازنات المهمة في الاقتصاد التوازن النقدي بالمحافظة على مستويات مقبولة من ارتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى الحفاظ على مستويات متدنية من البطالة. وفيما يلي دراسة لهذين التوازنين في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 إلى 2022.

أولا: التوازن النقدي (التضخم)

سنتناول تحليل لتطور مستوى التضخم من خلال مستوى الأسعار عند الاستهلاك للجزائر خلال الفترة 2010-2022 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 10: تطور مستوى الأسعار عند الاستهلاك للجزائر للفترة 2010-2022(الوحدة مليار دج)

السنوات	إجمالي نفقات	نمو النفقات %	مؤشر الأسعار عند الاستهلاك %
2010	4466.9	5.19511104	4.1
2011	5853.6	31.0439007	5.7
2012	7058.1	20.5770808	9.9
2013	6092.1	-13.686403	4.15
2014	6995.7	14.8323238	3.8
2015	7656.3	9.44294352	4.4
2016	7297.5	-4.6863367	5.8
2017	7282.7	-0.2028092	5.9
2018	7726.3	6.09114751	3.5
2019	7741.3	0.19414209	2.4
2020	6202.9	-15.384	2.08
2021	7436.1	19.8810234	6.62
2022	9660	29.906806	9.7

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022-التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، والتقارير السنوية 2010 إلى 2021.

من خلال الجدول يتبين لنا شبه ارتباط بين ارتفاع مستوى الأسعار وبين ارتفاع في إجمالي النفقات العامة للسنة المعنية أو للسنة التي تسبقها في أغلب سنوات الدراسة، هذا الارتباط ليس بعلاقة حسابية محددة ولكن عن طريق تأثير الارتفاع في النفقات خاصة نفقات التسيير في مستوى التضخم، فمن الطبيعي أن يكون هناك ارتباط طردي بين ارتفاع هذا النوع من النفقات بمستوى التضخم باعتبار أن نفقات التسيير في الغالب لا يؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج وكمية السلع المتاحة وبالتالي يتجسد ارتفاع مستوى دخل الأفراد في شكل تضخم (ارتفاع إسمي).

فمثلا في بداية فترة الدراسة سنة 2010 ارتفعت قيمة النفقات العامة عن قيمتها سنة 2009 ب 5.2 %تقريبا، ارتفع معها مستوى التضخم بـ4.1 % وفقا لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك. وفي 2011 و2012 وعند ارتفاع نسبة الإنفاق العام ب 31.04 % و20.5 % على التوالي بسبب ارتفاع نفقات التسيير خاصة نفقات المستخدمين نتيجة رفع الأجور ومخلفات الرواتب لسنوات سابقة، ارتفع مستوى التضخم إلى 5.7 % و9.9 % خلال السنتين على التوالي، وهذا يؤكد العلاقة الطردية التي ذكرناها سابقا.

أما في 2013 وعند انخفاض كمية النفقات العامة عن سنة 2012 بنسبة (-13.68 %) انخفض مستوى التضخم إلى 4.15 % و3.8 % خلال 2013 و2014 على التوالي، وذلك رغم ارتفاع في إجمالي النفقات سنة 2014 بنسبة 14.83 % لكنها لم تبلغ القيمة التي كانت عليها سنة 2012.

كما أدى ارتفاع إجمالي النفقات سنة 2015إلى 7656 مليار دج بنسبة 9.44 % عن سنه في سنة 2014 الذي كان 6975 مليار دج، إلى ارتفاع مستوى التضخم إلى 4.4 % سنة 2015، و5.9 % سنة 2016 رغم انخفاض إجمالي النفقات خلالها بنسبة 4.68 % عنه في سنة 2015.

أما خلال سنة 2017 فنلاحظ شبه استقرار في كل من حجم الإنفاق العام ومستوى التضخم، حيث تراجع الأول تراجعا طفيفا بنسبة -0.22%، بينما ارتفع الثاني بمقدار ضئيل جدا بنسبة 0.01 % عن مستواه سنة 2016، ويرجع هذا المستوى المرتفع من التضخم في نسبة منه إلى استخدام التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الموازنة العامة هذه السنة.

أما في 2018 فرغم ارتفاع قيمة إجمالي النفقات العامة بنسبة 6.09 % لتبلغ 7726 مليار دينار، أي أكبر بقليل مما سجل سنة 2015، (7656 مليار دج) إلا أن مستوى التضخم قد انخفض إلى معدل 3.5 % بالنسبة لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك، ثم انخفض مرة أخرى سنة 2019 ليبلغ 2.4 % سنة 2019، مع ثبات في حجم الإنفاق العام تقريبا، ثم واصل انخفاضه سنة 2020 ليبلغ 2.08 % بعد انخفاض حجم الإنفاق العام بنسبة (-15.3 %) ليصل إجمالي النفقات العامة لمبلغ 6202 مليار دينار، أي أقل من مستوى الإنفاق للسنوات الأخيرة منذ 2014، ثم يعود مستوى التضخم إلى الارتفاع بشدة خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة بنسبة 6..62% و9.7% خلال 2021 و2022 على التوالي، وهذا بالتزامن مع ارتفاع ملحوظ في معدل زيادة الإنفاق العام بنسبة 19.88 % و9..29 % خلال نفس السنتين على التوالي.

ومن هنا يتبين الارتباط النسبي وفق علاقة طردية بين الزيادة في مستوى الإنفاق العام خاصة النفقات الجارية، وارتفاع المستوى العام للأسعار، مع ارتباط هذا الأخير أيضا بعوامل أخرى منها النقدية، والتجارية، والإنتاجية...وهذا خارج عن نطاق دراستنا.

لذلك ينبغي على الحكومة ترشيد النفقات العامة خاصة النفقات وغير المنتجة، وعدم اللجوء إلى طرق التمويل التضخمية حتى لا ينعكس الارتفاع في حجم النفقات العامة في شكل تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ثانيا: البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

نظرا لأهمية مؤشر البطالة في تحديد التوازن الاقتصادي لدلالته على قدرة الاقتصاد التشغيلية بما يتماشى مع حجم النمو السكاني للبلد، وفيما يلي تحليل لتطور نسبة البطالة في الجزائر وعلاقتها بالسياسة المالية خلال الفترة 2010-2022.

جدول رقم 11: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010 2019

السنوات	نسبة البطالة %
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	10.6
2015	11.2
2016	10.5
2017	11.7
2018	11.7
2019	11.4
2020	12.04
2021	13.73
2022	12.49

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022-التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، والتقارير السنوية 2010 إلى 2021، بالنسبة للبيانات قبل2020. أما البيانات من 2020 إلى 2022 فمن موقع https://fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie/

تم التصفح في: 2024/05/15 على 18:00.

من الجدول السابق نلاحظ شبه تحكم في نسبة البطالة بإبقائها بين 10 و11 % خلال الفترة 2010 إلى 2014، بفعل توفر الإيرادات الكافية مما سمح بنشاط كبير لأجهزة التشغيل التي تم استحداثها في الفترة السابقة ومنها: (جهاز المساعدة على الإدماج المهني لحاملي الشهادات، جهاز الإدماج الإجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب) التي سمحت بتوفير كم كبير من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة مما سمح بامتصاص البطالة.[1] أما بداية من 2015 وبسبب انخفاض سعر البترول وتناقص الإيرادات قل تمويل هذه الأجهزة فبدأت تتزايد نسبة البطالة التي تجاوزت 11.2 % سنة 2015، ثم تناقصت قليلا سنة 2016.

أما بداية من 2017 إلى 2019 فقد تجاوزت 11% حسب تقرير بنك الجزائر الذي يستمد بياناته من الديوان الوطني للإحصائيات، اما حسب موقع statista.comفقد تجاوزت النسبة 12 % وهذا راجع لتزايد قيمة العجز الموازني وتناقص الإيرادات العامة مما أدى إلى تخفيض التمويل المخصص لأجهزة التشغيل المذكورة.

[1] – انظر: عدالة بلمهدي وصالح زياني، التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر، 2010 حتى 2020 دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م06، ع01، جوان 2022، صص 166-181.

بينما خلال سنة 2020 فقد ارتفعت نسبة البطالة بشدة بسبب انتشار جائحة كورونا وتطبيق إجراءات الوقاية من انتشار الفيروس مما إدى إلى فقدان الكثير من العمال لمناصبهم خاصة بالقطاع الخاص، وتناقص مشاريع الاستثمار في القطاع العام بسبب انخفاض نفقات التجهيز، وقد بدأ التناقص في نسبة البطالة من جديد خلال 2021 و2022 بعد عودة النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي لكن لم تعد لمستواها السابق.

المطلب الثالث: التوازن الخارجي للجزائر في الفترة 2010-2022

سنحاول التطرق لأثر السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2010-2022 على التوازن الخارجي المتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية

أولا: السياسة المالية وعلاقتها بتوازن ميزان المدفوعات

سنتطرق من خلال تحليل الجدول الموالي إلى العلاقة بين تطور نفقات الميزانية وإيراداتها وقيمة العجز الموازني مع رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010 - 2022.

جدول رقم 12: رصيد ميزان المدفوعات والنفقات والإيرادات والعجز الموازني خلال الفترة 2010-2022 (الوحدة مليار دو، مليار دج)

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	إجمالي الإيرادات (مليار دج)	إجمالي النفقات (مليار دج)	العجز الموازني (مليار دج)
2010	15.326	4392.9	4466.9	-74
2011	20.141	5790.1	5853.6	-63
2012	12.057	6339.3	7058.1	-719
2013	0.134	5940.9	6092.1	-152
2014	-5.881	5738.5	6995.7	-1257
2015	-27.537	5103	7656.3	-2553
2016	-26.031	5110.1	7297.5	-2187
2017	-21.762	6047.9	7282.7	-1235
2018	-15.82	6751.4	7726.3	-975
2019	-16.927	6601.6	7741.3	-1140
2020	-16.369	5640.9	6202.9	-562
2021	-1.479	6597.5	7436.1	-839
2022	18.468	9467.3	9660	-193

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022-التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، والتقارير السنوية 2010 إلى 2021.

من الجدول السابق نلاحظ خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة الدراسة (2010 إلى 2012) رصيد إيجابي لميزان المدفوعات انتقل من 15.3 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.14 سنة 2011 بعد ارتفاع كل من إجمالي النفقات والإيرادات العامة بنسبة 31.04% و31.8% على التوالي مع تسجيل عجز موازني طفيف، ثم انخفض رصيد الميزان إلى 12.05 مليار دولار بعد انخفاض نسبة نمو الإيرادات إلى 9.5% تقريبا مع ارتفاع قيمة العجز الموازني الذي بلغ (-719) مليار دينارسنة 2012.

وفي مرحلة ثانية واصل رصيد ميزان المدفوعات انخفاضه لينعدم تقريبا سنة 2013 بعد انخفاض في نسبة نمو كل من الإيرادات العامة ب -.28 % والنفقات ب-13.86 %. ثم واصل انخفاضه ليدخل مرحلة الرصيد السالب سنة 2014 ب (-5.88) مليار دولار مع استمرار انخفاض الإيرادات العامة وعودة نمو النفقات العامة ب14.83 % وتسجيل أكبر قيمة عجز موازني منذ سنوات بمبلغ 1250 مليار دينار، وواصل رصيد ميزان المدفوعات انخفاضه ليبلغ أقصى رصيد سالب خلال فترة الدراسة سنة 2015 حيث بلغ (-27.53) مليار دولار حين سجلت الميزانية العامة أيضا أكبر عجز موازني خلال فترة الدراسة قيمته (-2550) مليار دينار، وانخفض هذا العجز بشكل طفيف سنة 2016 بحوالي 1.5 مليار دولار، بعد استقرار في قيمة الإيرادات العامة وانخفاض النفقات بنسبة -4.68 % مما خفض العجز الموازني قليلا ليبلغ 2187 مليار دج، وواصلت القيمة المطلقة لرصيد ميزان المدفوعات السالب انخفاضها سنتي 2017 و2018 ليصل الرصيد إلى -15.82 مليار دولار سنة 2018 مع تسجيل انخفاض في القيمة المطلقة للعجز الموازني الذي بلغ في نفس السنة مبلغ (-975) مليار دينار بعد ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة خلال السنتين الأخيرتين. ثم يعود عجز ميزان المدفوعات ليرتفع قليلا سنة 2019 ليصل (-16.92) مليار دولار مع ارتفاع في القيمة المطلقة للعجز الموازني الذي بلغ (-1140) مليار دينار، ومن ثم استقر نوعا ما سنة 2020 عند (-16.3) مليار دولار مع انخفاض في قيمة العجز الموازني (-562) مليار دينار بعد انخفاض كل من النفقات والإيرادات بنسبة 15.3 و14.3 %على التوالي.

أما سنة 2021 فقد سجلت انخفاضا ملحوظا في قيمة عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ (-1.47) مليار دولار فقط بعد ارتفاع كل من الإيرادات والنفقات العامة بنسبة 16.75 % و19.9 %على التوالي.

وفي سنة 2022 عاد ميزان المدفوعات ليسجل فائضا لأول منرة منذ 2013 حيث بلغ رصيده 18.46 مليار دولار بينما سجل العجز الموازني أدنى قيمة له منذ 2014 ليبلغ (-193) مليار دينار، وفي هذه السنة أيضا سجلت كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة أكبر قيمة لهما في فترة الدراسة بمبلغ 9467 مليار دج و9660 مليار دج على التوالي.

ومن هذا يتبين لنا التأثير المتبادل بين رصيد ميزان المدفوعات والسياسة المالية، حيث يؤثر الأول في الثانية تأثيرا يتمثل في العلاقة الطردية بين رصيد ميزان المدفوعات وإيرادات الدولة من المحروقات التي ترتبط بدورها بمستوى أسعار المحروقات، فارتفاع رصيد ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة، ومنه انخفاض قيمة العجز الموازني مثل ما رأيناه في سنتي 2012 و2022، والعكس كما لاحظناه خلال سنة 2015.

أما تأثير السياسة المالية في رصيد ميزان المدفوعات فيكون عن طريق تخفيض النفقات أو زيادة قيمة الإيرادات خارج المحروقات مما يؤدي لتخفيض قيمة العجز الموازني، وهذا بتوجيه النفقات نحو دعم صادرات السلع غير البترولية، وتخفيض الواردات بتفاعل السياسة المالية مع سياسات اقتصادية أخرى مثل السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

ثانيا: تحليل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 2010 إلى 2022

سنتناول تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2022 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 13: تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2010-2022 (الوحدة مليار دولار)

السنوات	دين طويل ومتوسط الأجل	ديون قصيرة الأجل	مجموع الدين الخارجي
2010	3.758	1.778	5.536
2011	3.268	1.142	4.41
2012	2.489	1.205	3.694
2013	2.068	1.328	3.396
2014	1.76	1.975	3.735
2015	1.197	1.823	3.02
2016	1.863	1.986	3.849
2017	1.893	2.096	3.989
2018	1.723	2.319	4.042
2019	1.572	2.264	3.836
2020	1.665	1.784	3.449
2021	1.473	1.597	3.07
2022	1.292	1.744	3.036

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022-التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، والتقارير السنوية 2010 إلى 2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع الدين الخارجي تناقص عما كان عليه في بداية فترة الدراسة حيث بلغ 5.53 مليار دولار سنة 2010، ثم انخفض إلى 4.41 مليار سنة 2011، ولم يتجاوز هذا المبلغ بعدها طول فترة الدراسة، بل بقي أقل من 4 مليار دولار باستثناء مرة واحدة سنة 2018 حيث بلغ 4.042 مليار دولار بسبب ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل التي بلغت 2.32 مليار دولار تقريبا،، ثم واصل مجموع الدين الخارجي انخفاضه إلى نهاية فترة الدراسة حيث بلغ سنة 2022 3.036 مليار دولار.

أما مجموع الديون طويلة ومتوسطة الأجل فقد تناقصت خلال فترة الدراسة وبقيت قيمتها أقل من 2 مليار دولار منذ سنة 2014 حيث كانت في بداية فترة الدراسة 3.7 مليار دولار سنة 2010 وانخفضت إلى 2.06 مليار سنة 2010.

وبالرجوع إلى معطيات المطلب السابق وطريقة تمويل العجز الموازني يفسر هذا الاستقرار في قيمة الدين الخارجي بعدم لجوء الخزينة إلى تمويل نفقات الميزانية إليه، فرغم الصدمات التي تعرضت لها إيرادات الميزانية وتدهورها بسبب انخفاض أسعار المحروقات فضلت الدولة اللجوء إلى طرق تمويل داخلية عادية أو غير عادية ومنها اللجوء للتمويل غير التقليدي خلال الفترة 2017 إلى 2019 والابتعاد عن الدين الخارجي الذي عانت من مخلفاته طويلا خلال فترة التسعينات وبداية الألفية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل خلصنا إلى أن السياسة المالية في الجزائر تتحدد بمضمون قانون المالية الذي يتضمن ميزانية الدولة للسنة المعنية، وفقا لهدف الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وقد وجدنا أن ميزانية الدولة خلال طول فترة الدراسة تعاني عجزا هيكليا راجعا لتزايد النفقات العامة بدرجة أكبر من تزايد الإيرادات، مع ضخامة النفقات الجارية مقابل نفقات التجهيز، إضافة إلى معاناة إيرادات الدولة من مشكل هيكلي في تركيبتها حيث تعتمد على الجباية البترولية بنسبة كبيرة، والتي تتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التحكم بها مثل انهيار سعر البترول الذي زاد من حدة العجز في عدة سنوات من فترة الدراسة.

كما وجدنا أن السياسة المالية ساهمت كثيرا في إنماء الناتج الداخلي، ولكن بصورة اسمية بالنظر لمعدل التضخم المتزايد الذي لم تتمكن من ضبطه في كثير من الأحيان.

كما أن السياسة المالية تمكنت في فترة معينة من الحد من ارتفاع معدل البطالة بحصره دون 11% ولكن لم تتحكم فيه طويلا، ولم تصل به إلى أقل من 10 %.

وأن السياسة المالية قد يكون لها نسبة من التخفيض من عجز ميزان المدفوعات في بعض السنوات حين تمكنت من رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة طبعا مع وجود سياسة أخرى لتشجيع الصادرات، ولكن ذلك لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب بالنظر لحجم الجزائر وإمكانياتها المادية والبشرية.

ولكن الأمر اللافت هو تمكن الدولة من تمويل عجز ميزانيتها دون اللجوء للدين الخارجي الذي ظلت معدلاته في حدود دنيا رغم مخلفات أساليب التمويل المعتمدة ونتائجها التضخمية.

خاتمة عامة

تؤكد الدّراسات التي تناولت موضوع الاقتصاد الكلي ودور السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي والنمو والتنمية الاقتصادية على دور وأهمية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي نظرا لتعدد أدواتها ومرونتها وفعاليتها في التأثير في مختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية من استهلاك وادخار واستثمار، وعمالة وبطالة، وتصدير واستيراد وغيرها.

وقد تناولنا في هذه الدراسة موضوع السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022. وحتى نتمكن من إنجاز دراستنا التطبيقية مهّدنا لها بمقدمة تضمنت إشكالية الدراسة والفرضيات المطروحة وأهمية الدراسة والهدف منها، يم إطار نظري من فصلين تناول المفاهيم النظرية للدراسة بداية بالتعريف بالسياسة المالية باعتبارها برنامج للحكومة يحدد استخدام نفقاتها وإيراداتها وميزانيتها العامة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وتطورها في الفكر الاقتصادي من العصور القديمة وصولا إلى العصر الحديث، وأهدافها المتمثلة في دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو والتنمية وإعادة توزيع الدخل الوطني، ثم أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة، وأخيرا العوامل التي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها.

ثم تناولنا موضوع التوازن الاقتصادي من حيث مفهومه وخصائصه وأشكاله وتطوره مع الفكر الاقتصادي، ثم تحديد التوازن الكلي في الاقتصاد من خلال نموذج IS-LM وختمنا الفصل بتناول التوازن المالي للميزانية العامة وعلاقته بالتوازن الاقتصادي العام.

أما الدراسة التطبيقية فقد تناولنا فيها تحديد للإطار القانوني للميزانية العامة في الجزائر، ثم تناولنا السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022 من خلال تحليل التطور الكمي للنفقات والإيرادات العامة ورصيد الميزانية خلال فترة الدراسة وتحليله انطلاقا من من أسبابه، وأخيرا تعرضنا لواقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة من خلال تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل حجم الناتج الداخلي الإجمالي، والبطالة والتضخم، وميزان المدفوعات والدين الخارجي.

أ- نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى التي تنص على: "- السياسة المالية هي فرع من سياسة الدولة تقوم على استخدام الأدوات المالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وهي تتأثر بعوامل سياسية

وإدارية واقتصادية"، بعد تعرفنا على مفهوم السياسة المالية بأنها أداة الحكومة التي تؤطر برامج نفقاتها وإيراداتها العامة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وبعد تعرفنا على دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني، وبعد تعرفنا على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة،وبعد تعرفنا على مختلف العوامل التي تؤثر في السياسة المالية من إدارية وسياسية واقتصادية، تتأكد صحة الفرضية من الناحية النظرية على الأقل.

الفرضية الثانية التي مفادها: "التوازن الاقتصادي هو تحقق المساواة بين جانبي الطلب والعرض في مختلف الأسواق، وهو أشمل من التوازن المالي"

فبعد تبيينا لمفهوم التوازن الاقتصادي وتطوره مع الفكر الاقتصادي وعلاقته بالتوازن المالي، نجد أن الفرضية صحيحة بناء على ما وصلنا إليه من مفاهيم نظرية.

أما اللفرضية الثالثة التي نصها: "لقد ساهمت السياسة المالية بأدواتها المختلفة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام خلال الفترة 2010-2022، وبالتالي المساهمة في الحد من المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية".

فبعد أن تبيّننا من وجود عجز مزمن في ميزانية الدولة خلال فترة الدراسة، وعدم تحكم الحكومة في معدلات التضخم والبطالة في كثير من الأحيان، وكذلك وجود عجز في ميزان المدفوعات في كثير من السنوات، وهذا ما ينفي صحة الفرضية، فتحققها كان جزئيا فقط حيث لا نجد توازن تام ومتوازن في جميع الأسواق، فنجد مرة عجز في الميزانية، ومرة عجز في ميزان المدفوعات، ومرة عجز في عرض العمل (نمو البطالة) ومرة فائض في سوق النقود (تضخم).

ب- نتائج أخرى للدراسة

من خلال الدراسة النظرية عرفنا أنّ:

- السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية للحكومة، وهي الإطار المحدد لبرامج نفقاتها وإيراداتها وفق ما ترمي إليه من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية.
- وأن أهداف السياسة المالية تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو والاستقرار في الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني بما يحقق العدالة الاجتماعية.

- وأن أدوات السياسة المالية تتمثل في النفقات والإيرادات العامة، والموازنة العامة.
- وأن السياسة المالية تتأثر بعدة عوامل إدارية وسياسية واقتصادية، كما أن السياسة المالية تؤثر بدورها في هذه العناصر بشكل أو بآخر.
- وأن التوازن الاقتصادي قد تطور مفهوما وموضوعا، فلم يعد يقتصر على توازن الموازنة العامة للدولة، بل أصبح يهتم ب توازن الأسواق في الاقتصاد الوطني، ومنه توازن الاقتصاد ككل،وهذا المفهوم قد تطور بتطور الفكر الاقتصادي.
- وأن التوازن المالي لميزانية الدولة يؤثر في التوازن العام للاقتصاد.

ومن الدراسة التطبيقية عرفنا:

- أن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022 قد عانت من عجز مزمن اختلفت حدته من سنة لأخرى، ويعود هذا العجز إلى التزايد المستمر للنفقات العامة وخاصة منها نفقات التسيير دون أن يلحقه تزايد كاف الإيرادات، وارتباط الإيرادات بنسبة معتبرة بالموارد البترولية التي تخضع لعوامل خارجية تتسبب في أزمات حادة كلما حدث طارئ في اقتصاديات الدول الكبرى كما في سنة 2016 حين انخفض سعر البترول إلى 45 دولار بعدما كان 100 دولار سنة 2014، ومثل سنة 2020 حين انخفض إلى 42 دولار، وقد انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية من الإيراداة في بعض السنوات وهذا راجع لتناقص إنتاج الجزائر من المحروقات. ورغم ذلك حافظت الحكومة على نسبة عجز موازني أقل من 15 % من الناتج الداخلي الخام.
- كما استطاعت في فترة الدراسة تمويل عجزها الموازني بالاعتماد على مواردها الداخلية دون اللجوء للدين الخارجي الذي ظل في مستويات مقبولة، إلا أن التمويل بوسائل تضخمية في بعض السنوات انعكس في شكل تضخم في السنوات الأخيرة.
- كما رأينا تحسن رصيد ميزان المدفوعات في بعض السنوات بفعل تزايد الصادرات من غير المحروقات وانخفاض في الواردات، ولكن هذا كان بسبب إجراءات إدارية ولم يكن في المستوى المطلوب.

- رغم تمكن الحكومة من خفض نسبة التضخم والبطالة في بعض السنوات إلا أنها لم تستطع التحكم فيهما طويلا، فمعدل البطالة بدأ يتزايد فوق 12 % أما معدل التضخم فقد وصل إلى 9 % بالنسبة لأسعار الاستهلاك، وهذا يعني عجز السياسة المالية بمفردها في الحد من هذين المشكلين، لذلك لا بد من تظافرها مع سياسات أخرى.

ج- المقترحات

على الحكومة تنمية موارد داخلية للميزانية بإيجاد حلول لمشكلة التحصيل بعلاج التهرب والغش الضريبيين، وتعزيز الموارد الناتجة عن ممتلكات الدولة ومنشآتها الاقتصادية لدعم ميزانيتها، وإيجاد بديل لإيرادات المحروقات التي يعلم الجميع أنها محدودة في الجزائر.

على الدولة إياجاد سياسة تشغيلية لا تعتمد على التوظيف الذي يثقل نفقات الميزانية، وإنما تشغيل حقيقي في الاقتصاد عن طريق استثمارات اقتصادية بمساهمة عمومية.

على الدولة إعادة دراسة التحويلات الاجتماعية وسياسة الدعم دراسة حقيقية وشاملة قصد إيجاد السبل الأمثل لإيصال الدعم للفئات المقصودة فعلا بما يقلل من الأموال التي تضيع قبل وصولها لمحلها المقصود.

د- آفاق الدراسة:

في نهاية دراستنا نقدم آفاق لها كمواضيع يمكن أن تدرس مستقبلا وهي:

- السياسة المالية من خلال التصحيح الميزانياتي حسب القانون 18-15.
- - العلاقة بين كل من السياسة المالية والنقدية والتجارية في توازن ميزان المدفوعات.
- أوجه مساهمة السياسة المالية في تعزيز التشغيل ومكافحة البطالة.

وأخيرا نرجو الله الكريم أن نكون قد وفقنا في عرض بحثنا بما يفيد منه غيرنا.

قائمة المراجع

أ- الكتب باللغة العربية:

1. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1985.
2. أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، " النظرية العامة وفقا لتطورات الراهنة"، الطبعة الأولى، دار هومه لنشر، الجزائر، 2010.
3. باهر محمد عتلم، المالية العامة، مطبعة المعرفة، الطبعة الثالثة، مصر، 1985.
4. بوشهولز تويج (ترجمة :نزيرة الأفندي وعزة الحسيني)، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر، 1996.
5. جورج نايهانز (ترجمه صقر أحمد صقر)، تاريخ النظرية الاقتصادية، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر، ط1 ، 1997.
6. حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر.
7. حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.
8. حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية–بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1978.
9. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1987.
10. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، مصر، 1986.
11. خليل سامي، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، شركة كاظمة للطباعة والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982
12. رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
13. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة للبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1971.
14. رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى القاهرة، مصر، 1989.
15. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1998.
16. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للطباعة و الترجمة والتوزيع الكويت، 1982.
17. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1994.
18. سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
19. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 1973.

20. سهير محمود معتوق،أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2000.

21. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

22. السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996.

23. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1988.

24. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988.

25. ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.

26. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1999.

27. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي،ط1، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1992.

28. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، 1992.

29. عادل فليح العلي، مالية الدولة، زهران لنشر، الاردن، الطبعة الأولى،2010.

30. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2009.

31. العبادي عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، بدون معلومات، بدون تاريخ.

32. عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1997.

33. عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980.

34. عبد الفتاح قنديل سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1979.

35. عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1992.

36. عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الاسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر.

37. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.

38. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1992.
39. عبد الهادي النجار، "إقتصاديات النشاط الحكومي"، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1982
40. عصام بشور، توازن الموازنة العامة، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1983.
41. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس القاهرة، مصر، 1980.
42. علي لطفي، إيهاب نديم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
43. غازي حسين عناية، أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003
44. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الاولى، دار البيارق لنشر، عمان، الاردن، 1998.
45. الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة الاقتصادية الاجتماعية في البلدان العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 1997.
46. فايز إبراهيم الحبيب، نظرية التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود الرياض، السعودية، 1985.
47. فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1984.
48. كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1986.
49. كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1984.
50. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع الجزائر، 2004.
51. مايكل أبد جمان (ترجمة محمد إبراهيم منصور)، الاقتصاد الكلي: النظرية و السياسة، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية، 1988.
52. مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، بدون تاريخ نشر.
53. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2003
54. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
55. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

56. محمد حسين الوالي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000.

57. محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، مصر، 1982.

58. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1977.

59. محمد عبد المنعم عمر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ.

60. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004.

61. محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

62. مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الحريري للطباعة القاهرة، مصر، 1996.

63. مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للنشر القاهرة، مصر، 1983.

64. مصطفى أحمد مزيد، حسن سمير محمد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

65. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر المومني، التمويل الدولي دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

66. الناقة أحمد، يسرى عبد الرحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1995.

67. نايهانز جورج، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1997.

68. نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية الكويت، 1990.

69. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر، 1988.

70. يوسف أحمد البطريق، الأحداث الرئيسية في التطوّر الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1983.

71. يونس أحمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، دارا الجامعية الطبعة أولى، الاسكندرية،، مصر، 2000.

ب- الأطروحات والمذكرات:

01- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2011 - 1970، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013 / 2012

02- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة بعض دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

03- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005

ج- المجلات

1- عدالة بلمهدي وصالح زياني، التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر، 2010 حتى 2020 دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م06، ع01، جوان 2022.

د- التقارير:

1- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.

2- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.

3- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.

4- بنك الجزائر التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

5 بنك الجزائر: التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

6- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

7- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

8- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.

9- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020.

10- بنك الجزائر التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2021.

11- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2022.

12- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022.

هـ- القوانين والمراسيم:

1- قانون 84/ 17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة في: 1984/07/10.

2- قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 35، 1990/08/15.

3- قانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، والمتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 67، المؤرخ في: 2021/12/30.

4- قوانين المالية للسنوات 2010 إلى 2021.

و- الكتب باللغة الأجنبية:

1- BACHIR YELLES CHAOUCH, LE BUDGET DE L'ETAT ET DES COLLECTIVITES LOCALES, OPU 1991.

2- JESSE BURKHEAD, THÉ BALANCE BUDJET IN READING IN FISCAL POLICY,, THÉ AMERICAN ECONOMIE ASSOCIATION- RICHARD, INC,1995.

- 3- JOHNSON HARRY GORDON, ON ECONOMIE AND SOCIETY, UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS, CHICAGO, 1975.
- 4- LEVINE AND RUBIN, FISCAL STREET AND PUBLIC POLICY, SAGE, PUBLICATION, BEVERLY HILLS, ONDON, 1980.
- 5- PHILY A. KLEIN, THÉ MANAGEMENT OF MARKET, ORIENTEd, ECONOMIE, WAASWOR THÉ PUBLISHING COMPANY, BELMONT, CALIFOMIA,1973.
- 6- RUDINGER DOMPUSH, STANLY FISHER, MACRO ECONOMIES, ME CRAW, HILL INTERNATIONAL BOOKLOM, 1984.

- ز- المواقع الإلكترونية

- 1- https://jawak.com
- 2- https://fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie/

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022.

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1-الموارد العادية	
1.1- الإيرادات الجبائية:	
201-001- حواصل الضرائب المباشرة.....	1.191.069.477
201-002- حواصل التسجيل والطابع.....	95.364.049
201- 003- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال...	1.207.443.422
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)...	453.109.392
201-004- حواصل الضرائب غير المباشرة...	20.035.075
201-005- حواصل الجمارك....	343.948.793
المجموع الفرعي (1)	2.857.860.816
1-2- الإيرادات العادية	
201-006- حواصل ومداخيل أملاك الدولة....	39.884.715
201-007- الحواصل المختلفة للميزانية...	191.216.710
201-008- الإيرادات النظامية....	50.000
المجموع الفرعي (2)	231.151.425
1-3- الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى	490.300.000
المجموع الفرعي (3)	490.300.000
مجموع الموارد العادية	3.579.312.241
1-الجباية البترولية	
201-011- الجباية البترولية	2.103.909.240
المجموع العام للإيرادات	5.683.221.481

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	15.201.244.000
مصالح الوزير الأول	4.551.727.000
الدفاع الوطني	1.300.000.000.000
المالية	92.928.826.000
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج	42.716.908.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	585.370.059.000
العدل	92.259.049.000
الطاقة والمناجم	86.329.388.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	263.950.000
المجاهدين وذوي الحقوق	232.474.088.000
الشؤون الدينية والأوقاف	30.079.668.000
التربية الوطنية	825.004.074.000
التعليم العالي والبحث العلمي	400.051.187.000
التكوين والتعليم المهنيين	60.564.109.000
الثقافة والفنون	16.097.228.000
الشباب والرياضة	45.094.954.000
الرقمنة والإحصائيات	819.770.000
البريد والمواصلات السلكية واللا سلكية	2.723.347.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	138.641.392.000
الصناعة	4.891.000
الفلاحة والتنمية الريفية	341.449.616.000
السكن والعمران والمدينة	19.612.605.000
التجارة وترقية الصادرات	20.874.651.000
الاتصال	18.515.988.000
الأشغال العمومية	16.551.330.000
النقل	11.238.541.000
الموارد المائية والأمن المائي	21.267.065.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.585.273.000
الصحة	439.422.008.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	171.128.397.000
العلاقات مع البرلمان	233.453.000
البيئة	2.752.149.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	2.749.210.000
الصناعة الصيدلانية	527.000.000
المجموع الفرعي	**5.050.969.695.000**

التكاليف المشتركة	1.260.562.742.000
المجموع العام	**6.311.532.437.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات (بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	3.210.827	4.797.017
المناجم والطاقة	1.755.000	1.755.000
الفلاحة والري	83.026.548	253.446.227
دعم الخدمات المنتجة	5.249.200	36.536.643
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	479.429.806	736.118.670
التربية والتكوين	175.979.141	228.105.205
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	43.758.179	156.962.428
دعم الحصول على سكن	56.492.500	196.139.325
مواضيع مختلفة	1.100.000.000	1.000.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.048.901.201**	**2.713.860.515**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسبة الفوائد)	-	433.039.657
تخصيص صندوق للاستثمار لصالح الولايات الجديدة	-	10.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	400.000.000	390.000.000
المجموع لعمليات برأس المال	**400.000.000**	**883.039.657**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.448.901.201**	**3.546.900.172**